سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد الوهاب البشرى.. للإنتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	مدى إنجاز سياسة التعليم	١
٢-	خطط الوزارات لتنفيذ بيان ٣٠ مارس وخطوات التغيير	٣
٣-	تحديد ميعاد انتخابات مجلس الأمة وانعقاد المؤتمر القومى	٥
٤-	علاقة التنظيم النقابى بالتنظيم السياسى	٨
٥-	تبعية المؤسسات الثقافية العمالية والجماهيرية، وعملية التفتيش المالى والرقابى على النقابات	١١
٦-	مناقشة لائحة العاملين	١٦
٧-	أهمية مؤتمرات الانتاج	٢١
٨-	عبد الناصر.. ضرورة أن يفرق القطاع العام عن الحكومة، على أن يسير كأنه قطاع خاص	٢٣
٩-	خطوات الإصلاح الاقتصادى	٢٧

الموضوع	الصفحة
١٠- حرية الإدارة فى القطاع العام وربطها بخطة الدولة	٣١
١١- أهمية الجانب الفكرى فى الاتحاد الاشتراكى	٣٣
١٢- متابعة تنفيذ كل وزارة للخطة	٣٥
١٣- مراجعة قانون للعمل فى القطاع العام	٣٨
١٤- المديونيات المتأخرة على الفلاحين	٤٢
١٥- التنظيم السياسى للشباب وعلاقته بالاتحاد الاشتراكى	٤٦
١٦- دراسة مشروع خط أنابيب البترول من السويس الى الإسكندرية	٧٦
١٧- إعلان قوانين الإحالة الى المحاكم العسكرية	٨٤-٨٦

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/٩/٢٩

وضع حد أقصى للمبالغ التى تستقطع من عائد القطن مقابل ضريبة الأطيان وملحقاتها؛ بحيث لا تتجاوز هذه المبالغ ١٥ جنيها عن الفدان الواحد.

مناقشة ما توصلت اليه نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ بيان ٣٠ مارس وقرارات المؤتمر القومى، وبحث فى هذا الصدد خطة وزارة العمل التى وضعت لتنفيذ هذه التوصيات والقرارات.

وافق المجلس على توقيع عقد وضع التصميمات لمشروع مد أنابيب البترول من السويس الى الإسكندرية، وطرح المشروع فى مناقصة عالمية.

استمع المجلس الى تقرير قدمه وزير الشباب عن برنامج الوزارة لإعداد الشباب فى مختلف المجالات.

مناقشة عدد من المسائل الداخلية الهامة، فى مقدمتها تحديد العلاقة بين الأجهزة الشعبية والأجهزة التنفيذية، كذلك تحديد العلاقة بين عمل مجلس الوزراء وعمل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٨

عبد الناصر: عايزين كل جلسة قبلها يتعمل لها جدول أعمال يتوزع على الجميع من يوم الخميس، لأنه معروف يعنى الأمور سواء اللى بتيجى من اللجنة التشريعية أو من اللجنة الاقتصادية أو اللجان المختلفة أو بتكون مواضيع مؤجلة من جلسات سابقة. والحاجات الخارجة عن جدول الأعمال، ممكن نتكلم فيها فى الأول إذا كان فيه أى موضوع طارئ أو موضوع عام.

نبتدى باللجنة التشريعية أو تنفيذ قرار ٣٠ مارس أو تنفيذ قرارات المؤتمر، عايزين برضه نتعلم نقلل فى الكلام بحيث نقدر نمشى الساعة ٩ يعنى.

الشافعى: هو الجلسة الأخيرة كان فيه ٣ مواضيع طلب منا إن احنا نشوفهم، موضوع التهجير وموضوع سياسة التعليم والمواضيع الخاصة بخطة الوزارات فيما يختص ببيان ٣٠ مارس.

بالنسبة لموضوع التهجير: إحنا اجتمعنا يوم الاتنين الماضى بحضور الأخ أمين هويدى علاوة على السادة وزير الإسكان ووزير الخزانة والسيد وزير الشئون الاجتماعية وحضر محافظ القاهرة، وشوفنا الجوانب المختلفة للموضوع، ولكن اتضح برضه إن الموضوع يحتاج الى مزيد من البيانات بين الوزارة وبين محافظى القناة بحيث نجتمع يوم الأربع معاهم الاجتماع الأخير، على ضوء المبادئ اللى اتفقت عليها اللجنة وعلى ضوء الصورة الواقعية من الطبيعة؛ علشان ننتقل الى مبادئ تلتزم حدود الميزانية، والوزارة بتقابل جميع الالتزامات فى حدود البنود المخصص لها من الميزانية اللى هى ٩,٥ مليون. ولو ممكن السيد الرئيس يسمح للسيد وزير الشئون الاجتماعية يدينا الصورة لحد ما نجتمع معاهم يوم الأربع.

عبد الناصر: طب ما نأجلها ليوم الأربع إنتم عايزين رأينا فى حاجة؟

الشافعى: مفيش حاجة.

عبد الناصر: عايزين رأينا دلوقتى؟ يبقى نستنى أما تخلصوا الموضوع باوفر عليك الكلام! (ضحك) إحنا عايزين نتعلم التوفير فى الكلام! (ضحك)

الشافعى: بالنسبة للموضوع التانى الخاص بسياسة التعليم.

عبد الناصر: أحلتها على صدقى سليمان.

الشافعى: اتفقنا مع الأخ صدقى إنهم يشوفوها لأنهم مشيوا فيها شوط كبير كلجنة قوى عاملة.

عبد الناصر: هى القوانين هتنفذوها السنة دى ولاّ السنة اللى جاية؟

مراد: هننفذها السنة دى.

عبد الناصر: أصلك إنت ارتبطت مع الناس، حتى قلت: إنك هاتلف على كل المدارس مش فاهم هتلف عليهم فى كام سنة! (ضحك) الارتباطات اللى انت ارتبطت بيها مع الناس كتيرة جدا! فالحقيقة على قد التعهدات اللى اتقالت دى كلام كتير طلع، لازم حاجة تتعمل وإلا يعنى الكلام الناس كلها فعلا تهتم بموضوع التعليم، والوقت اللى كان الكلام دا بيتكتب فى الجرايد حتى أنا سألت فى الأهرام.. إيه الحكاية بتكتبوا كل يوم صفحة ليه؟! وقالوا: لأنه موضوع يسترعى اهتمام الناس.. وسألت أنا لما جيت من الاتحاد السوفيتى. فإذاً الناس كلها حاسبة علينا هذا الكلام، إذاً لازم ننفذه ولو استدعى الأمر إننا نجتمع كل يوم ولذلك هتتنفذ السنة دى؟

مراد: إن شاء الله.

عبد الناصر: بيتهيألى صعب!

مراد: هو فيه حاجات طبعا تعديل جذرى للعملية كلها وعايزة تغيير مواصفات الكتب، وإن فيه خطة عاجلة وخطة آجلة للمناهج. ولكن ممكن حذف بعض أجزاء المناهج الصعبة اللى فوق مستوى الطلبة، ودى أقرتها لجان وصدرت تعليمات وراحت المدارس وبدأنا فعلا دلوقتى نعد العدة بحيث إننا ننفذها.

الجزء الوحيد اللى هيحتاج الى تأجيل، هو التغيير الجذرى للمناهج ومواد دراسات الشعب فى الثانوية؛ آدى الموضوعين اللى يحتاجوا الى روية وتأجيل، غير كده ممكن تنفيذه.

الشافعى: الموضوع التالت الأساسى اللى هو خاص ببيان ٣٠ مارس، والمرور بالنسبة لكل البرامج والخطط المقدمة من الوزارات. والحقيقة فى حجمها، بان للجنة إن العملية هتستغرق وقت طويل جدا إذا مكناش نرسى على أسلوب يحدد طريقة العمل فى الجلسة الأولى. وإحنا اضطرينا نرجع لبيان ٣٠ مارس نفسه بحيث إننا نستطيع نحدد المطلوب فعلا من كل وزارة عشان ما نضيعش الوقت.

والحقيقة بيان ٣٠ مارس بيتكلم على إن التغيير بيكون أكبر من كونه مسألة تغيير أشخاص، ويجب أن يكون أكثر بعدا وأكثر عمقا من مجرد إبدال شخص بشخص، ولابد له أن يكون تغيير فى الظروف والمناخ وإلا فإن أى أشخاص جدد فى نفس الظروف والمناخ سيسيرون فى نفس الطريق الذى سبقه اليه غيرهم. والتغيير المطلوب يجب أن يكون فكر أوضح وحشد أقوى وتخطيط أدق؛ وبذلك يكون للتصميم معنى وتكون للإرادة الشعبية مقدرة اجتياح كل العوائق والسدود واصلة الى أهدافها.

والحقيقة بعد كده تعرض للتنظيم السياسى، اللى هو هيكون الأساس اللى يستطيع على المدى اللى بتكمل فيه جميع التنظيمات إنها تدفع فعلا هذا العمل الى أبعاده.

فتحدد فى اللجنة خطوات محددة، وقلنا: أول حاجة استعراض الموضوعات الواردة من كل وزارة على حدة بشأن تطبيق بيان ٣٠ مارس وتطوير العمل بها، وبعدين تحديد الموضوعات الأساسية اللى تتأثر بها قطاعات أخرى.

وبعدين انتهينا لقواعد ومبادئ عامة يمكن السير على هديها ونطبقها فى كل وزارة، وبعدين الموضوعات اللى بيمكن أن يتم حلها ذاتيا فى حدود امكانيات الوزارة لازم يترك أمر إصدار القرارات الخاصة بيها فى داخل إدارة؛ لأن مفيش ما يمنع من هذا لأنها فى حدود اختصاصها وفى حدود إمكانياتها.

وبعدين الموضوعات اللى بتحتاج الى توجيه سياسى يتجاوز حدود الوزارة نفسها، طبعا يروح الى مجلس الوزراء، وقد يرى سيادة الرئيس أن يحيل بعض المسائل الى اللجنة المركزية. والموضوعات التى تحتاج قرارات تنظيمية أو قوانين بتعرض على اللجنة الوزارية المختصة عشان تدرسها وتتخذ الإجراءات الإدارية بشأنها؛ يإما بتوصية أو قانون أو قرار أو إجراءات تشمل نواحى تنظيمية.

وتطبيقا لهذه القواعد، قامت اللجنة باستعراض المذكرات المقدمة من وزارة العمل، وناقشت اللجنة فى جلستها الأولى هذا الموضوع يمكن استغرقت أربع ساعات. واتضح إن المواضيع المقدمة من وزارة العمل تمس جوانب لها اعتبار سياسى هام؛ زى موضوع النقابات، ومواضيع أخرى تمس القوانين الرئيسية فى مجال العمالة والمؤسسات والشركات والعمل فى الحكومة والقطاع العام، فيما يختص بالقوانين المنظمة لعلاقة العمل واللوائح التى صدرت بتنظيم الأجور، والتى صدرت من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومدى التداخل فى هذه النقطة.. ودى نقطة جوهرية أساسية ويعنى إذا كان السيد وزير العمل..

عبد الناصر: خلصتوا بحث الموضوع؟

الشافعى: أيوه خلصنا، وإدينا فيه نقط محددة؛ فيه منها أحلناه الى لجان، ومنها وافقنا عليه وفيها مااعتبرنا إن الوزارة مسئولة أولا وأخيرا عن تنفيذه.

والموضوعات الرئيسية كانوا ٩ نقط رئيسية، والأساسية أربع نقط: نقطة خاصة بالنقابات العمالية، وبعدين قوانين العمل ومؤتمرات الإنتاج والأمن الصناعى وتنظيم العمل بالخارج والتدريب المهنى.

ولكل نقطة من دول كان لنا فى اللجنة توصية..

بالنسبة للنقابات العمالية: توصى اللجنة بأن يتقدم السيد وزير العمل بمشروع محدد الى مجلس الوزراء، فيما يختص بالسير فى إجراء الانتخابات العمالية.

وكذلك اقتراح الوزارة بالنسبة لقوانين العمل: بتوصى اللجنة بتطبيق قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ على جميع العاملين بالقطاع العام، بدل من القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ بتوحيد المعاملة..

عبد الناصر: إيه القرار ده؟

الشافعى: القرار ده اللى بيحدد الحد الأعلى للأجور، واللى بيفرض تدخل جهاز التنظيم والإدارة فى أعمال الشركات بصفة عامة. وهذا القرار الحقيقة عمل تداخل بينه وبين قانون العمل اللى كان بينظم العلاقة على أساس تعاقدى ما بين الإدارة وما بين العمال. وإحنا طبعا مش عايزين نهز المراكز المالية اللى ترتبت على الحدود القصوى والحدود الدنيا اللى قررتها اللايحة، ولذلك قلنا فى النهاية: فيما عدا النصوص المذكورة بالقرار الجمهورى ٣٣٠٩ فيما

يختص بالمعاملة المالية السائدة فى القطاع العام، على أن يعرض على لجنة الإصلاح المالى والإدارى علشان هذه النقطة بالتحديد؛ لأن النهارده فى مجال القطاع العام مابيتعاملش تقريبا النهارده بقانون العمل، وده فى مجالات التحكيم والتوفيق فى اختلافات الأجور. كل العلاقات بالنسبة للعمل أقرب للإجراءات الحكومية، وبالتدريج بتخضع هذا القطاع نتيجة هذا القرار للاعتبارات الإدارية والحكومية اللى فعلا بتقف فى كثير من الظروف عقبة، وبتخلى الحكومة دايما طرف مباشر بعد ماكانت فى الأول الحكومة هى الحكم، وبتخلى الإدارة أيا كانت قطاع عام أو قطاع خاص هى المباشرة فى جميع المشاكل العمالية وتنظم الإشكالات المختلفة بينها.

حتى فيما يختص بالمحاكم، يعنى فيه محاكم جزئية اللى هى منتشرة فى كل البلاد كانت أقدر على حل المنازعات، دلوقتى بتطبيق القرار رقم ٣٣٠٩ بيسحب الى أن يجعل مجلس الدولة هو وسيلة حسم المنازعات، وحتى مجلس الدولة مع احترامنا لشأنه هو وضعه مهواش قادر.. معندوش الأجهزة المنتشرة على طول البلاد وعرضها اللى تقدر تتصدى لهذه المسؤلية.

دى يمكن كانت أكبر النقط اللى خدت مجال المناقشة وقت طويل جدا من الأربع ساعات اللى اجتمعناهم.

بقى التفاصيل الخاصة بمؤتمرات الإنتاج، الأمن الصناعى..

عبد الناصر: المذكرة وزعت علينا متهيألى ولا إيه؟ طيب بدل مانقراها تانى هل حد عنده ملاحظات ولاّ نخليه يقولها فى ٥ دقائق.. ٥! (ضحك)

رفعت: يعنى هو أول موضوع بالنسبة للانتخابات ومجالس الإدارات واللجان النقابية، كانت اتوقفت بعد العدوان وكانت تمت فى كفر الدوار والمحلة وبعض الشركات، ودول بقالهم أكتر من سنة دلوقتى. إحنا بنقترح نبتدى بالانتخابات يوم ٢٨ ديسمبر، باعتبار إن احنا هنعدى فترة رمضان والعيد – هتاخد من ٤ نوفمبر الى ٣ ديسمبر – فنبدأ الانتخابات ٢٨.

عبد الناصر: إحنا عندنا عدة حاجات الحقيقة لازم نوفق بينها، المؤتمر.. وأنا قلت ٢١ ديسمبر وبعدين طلع العيد! (ضحك) فالمؤتمر هيجتمع بعد العيد على طول فى ديسمبر، وبعدين مجلس الأمة، ولو أنا سمعت إنك مبسوط إن مجلس الأمة انحل! (ضحك)

داوود: لا طبعا، أنا قدمت مذكرة إن يبقى فى يناير .. الميعاد الدستورى.

عبد الناصر: واحد داير بيقول: إنت مبسوط وضد حل مجلس الأمة، هقول لك على اسمه بعدين! (ضحك)

فهنعمل انتخابات مجلس، بعدين لازم ينعقد مجلس الأمة فى نوفمبر لأنه إذا انحل هيكون فى نوفمبر. وهنا الحقيقة أنا عايز نعمل الآتى: عايزين نحل المجلس ونعمل انتخابات وكل حاجة فى أسبوع.. برضه فى أسبوع زى ماعملوا فى فرنسا. ودا موضوع للمناقشة، يعنى ينحل ونخلى العملية تتم فى أسبوع بنخلص من تجار الانتخابات والانتهازيين، ودا الكلام اللى فى راسى بدل ماخليها تقعد شهرين وتهز الدنيا! يعنى نطلع الحل ونخلى العملية كلها فى أسبوع فى عشرة أيام تخلص. معرفش نفكر، وبهذا يبقى هو أيضا فى نوفمبر نخلص العملية. هو رمضان إمتى؟ ٢٢ نوفمبر.

دى كلها عايزة توقيتات مع بعضها، مش هنقدر نعمل انتخابات نقابات نقدر نعمل انتخابات نقابات أثناء المؤتمر؛ لأن فيه ناس منهم فى المؤتمر، وبرضه مانقدرش نعمل انتخابات نقابات أثناء مجلس الأمة. وبعدين إذا بدينا انتخابات العمال لازم بالنسبة للنقابات المهنية أيضا؛ لأن أنا أيضا برضه شوفت ناس بتوع النقابات المهنية؛ خصوصا قانون نقابة المحامين وقانون نقابة الأطباء أيضا كانوا وُعدوا بيها وماطلع حاجة لغاية دلوقتى! والحقيقة إذا كنا عايزين نوزن العملية دى نمشيها ونشوف القوانين دى، وأنا كنت قلت للسيد أنور السادات: إن احنا ممكن نطلع هذه القوانين وتيجى هنا فى مجلس الوزراء نبحثها ونطلع القوانين.

داوود: هى خلصت.. كنا ناقشناها فى اللجنة التشريعية وخلصناها.

عبد الناصر: هو أنا قصدى بنيجى هنا ليه؟ أنا مش عايز كل واحد يجيب لى قانون فيه ميزة شكل، أبص ألاقى التانى يقول لى: أسوة بما اتبع فى نقابة كذا عايز كذا! لما نمشى على القوانين كلها وتبقى تساوى بعضها دا بيريحنا.

أبو النور: اتعمل توحيد فى جميع القوانين المهنية بالكامل، بحيث إن كل المزايا واحدة وكل المبادئ واحدة، وعملنا توحيد لجميع الأسس فى كل القوانين بحيث إن المزايا تبقى واحدة وكل المبادئ واحدة.

عبد الناصر: نشوفها.

الشافعى: نديله الأولوية.

عبد الناصر: لأ.. لما نقول هنمشى الانتخابات فى نقابات العمال، يبقى لازم الحقيقة النقابات اللى متأجل أصلا فيها الانتخابات المهنية يبقى نمشى أيضا فيها الانتخابات.. أمين يشوف المواضيع دى. طبعا مش معقول اللجنة المركزية من أول اجتماع هتحكم يعنى ولا من سنة ولا اتنين ولا تلاتة ولا أربعة؛ لأن الكلام اللى بنتكلم فى مجلس الوزرا بيطلع بره، يبقى الكلام اللى هنتكلمه فى اللجنة المركزية طبعا ١٠٠٪ بيطلع بره. لغاية دلوقتى الكلام اللى بنتكلمه هنا بيطلع بره، هيبقى من باب أولى الواحد فى اللجنة المركزية مش هيقدر يتكلم أبدا، فيه حاجات كتير مش هنقدر نتكلم فيها زى برضه هنا فى مجلس الوزرا فيه مواضيع الواحد برضه ساعات بيخاف يتكلم فيها، ليه؟ لأن خروجها بره بيضر ضرر بالغ بالذات فى العلاقات الدولية وعمليات بهذا الشكل، برضه الكلام النهارده فى مجلس الوزراء أقل من زمان بكتير قوى! مش معقول هنيجى فى اللجنة المركزية.. أنا تلات أرباعهم معرفهمش!

مش هنقدر طبعا من أول سنة لسه هنبتدى ولازم نوضع أسس، وبرضه على أساس سلوك الوزراء هتبقى تقاليد اللجنة المركزية؛ يعنى لو وزير فى اللجنة المركزية اجتمع بالأعضاء وشتم فى وزير تانى أو فى وزارة تانية، هيتقال هذا الكلام ويتعرف فى البلد كلها ويبقى عمل مضر جدا! وإحنا نستطيع هنا إننا ننتقد الوزارات مع بعض، يعنى الكلام مع أى الصحفيين بيطلع فى البلد كلها.. الكلام مع أى حد منكم بيطلع يقول فلان قال لى كذا! ففى اللجنة المركزية سلوكنا إحنا بالذات كوزراء وناس مسئولين فى هذه البلد، لازم الحقيقة نبعد عن عملية الشِلل وأى كلام قد يمس واحد. ومش هنقدر من الأول، الحقيقة لازم نوضع أسس وتقاليد علشان نقدر نوقف اللحنة المركزية على أساسها، ونوضح إيه أساس العلاقة مع الاتحاد الاشتراكى والسلطة التنفيذية.

رفعت: يعنى موضوع الانتخابات هنبحث فيه، إحنا كنا عاملين على أساس ٣٠ مارس هينتهى، ويعلن تشكيل المكتب التنفيذى بتاع الاتحاد العام ويبدأ دوره من ٣٠ مارس لمدة سنتين.

عبد الناصر: السنة الجاية يعنى؟

رفعت: آه.. ٦٩.

عبد الناصر: طيب تتفق مع أمين.

رفعت: بالنسبة للنقابات العمالية والاتحاد العام، هو فيه موضوع هام وهو علاقة التنظيم النقابى بالتنظيم السياسى وخصوصا بعد تشكيل اللجنة المركزية على مستوى الأمانات. وبرضه لازم تحدد العلاقة هاتقوم إزاى بين التنظيم النقابى والتنظيم السياسى سواء على مستوى القيادات العليا أو على مستويات المحافظات واللجان النقابية؟ وده يمكن يعنى موصلناش لرأى على أساس إنه موضوع سياسى بالذات، ويحتاج الى توجيه لأنه بناء على كده بنستطيع إننا نشوف التنظيم النقابى إزاى.

عبد الناصر: هو فى البلاد الاشتراكية التنظيم السياسى يسيطر سيطرة كاملة على التنظيم النقابى، ونمسك فى الاتحاد السوفيتى، اللى ماسك رئيس الاتحاد العام المجلس المركزى للعمال راشليكو وعضو فى رئاسة الحزب، والعملية ممسوكة. وبعدين هم لغوا وزارة العمل وإدوا شغلها للمجلس المركزى؛ فبهذا أصبح المجلس المركزى للعمال أو الاتحاد العام لنقابات العمال واخد كل الشغل اللى إنت كاتبه فى المذكرة بتاعتك، وعلى هذا الأساس كأنه مؤسسة أو وزارة قائمة بذاتها، ولكن هناك سيطرة كاملة من الحزب على كل شئ.

واللى أنا لاحظته فى المذكرة بتاعتك، إنك قلت: إن أنا أخذت قرار بإلغاء موافقة الاتحاد الاشتراكى: "ضمانا لإجراء الانتخابات على أساس ديمقراطى سليم، صدر القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ٦٨ فى شأن إجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارات الشركات، وهذا القرار يقضى بإلغاء شرط حصول المرشحين على موافقة الاتحاد الاشتراكى على الترشيح". على أى أساس اتخذت هذا القرار؟!

رفعت: لأ.. إحنا قلنا: طالما عضو فى الاتحاد الاشتراكى.

عبد الناصر: طبعا كل الناس أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى، لا.. بقول: موضوع متعلق بالاتحاد الاشتراكى، دا مهواش موضوع تنفيذى دا موضوع سياسة دولة، كيف تأخذ قرارا فى هذا؟!

يعنى يجب إلغاء هذا القرار. أولا: هذا الموضوع صدر بيه قانون على الاتحاد القومى؛ أصلا من أيام الاتحاد القومى فيه قانون صادر بأن حق الاعتراض للاتحاد القومى بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة وبالنسبة لكذا وكذا، وهذا القانون مازال قائما.. مش كده ولا إيه؟!

الشافعى: هو الحقيقة يمكن فى وزارة العمل بتبص للمنظمات الدولية، وخصوصا منظمة العمل الدولية والاتفاقيات.

عبد الناصر: لا.. أنا مابتكلمش فى الموضوع.

صوت: وقت ما صدر القرار دا يعنى حصل تعليق ضخم، لكن زى ما سيادة الرئيس بيقول إن مجاله مش بإلغاء القرار.

عبد الناصر: لا.. برضه أنا ماتكلمتش – قد يكون هذا الكلام سليم – أنا مبتكلمش فى الموضوع أبدا، أنا بتكلم فى الإجراء؛ طب إذا كنت إنت اتخذت قرار طب باعت مذكرة هاعمل بها إيه؟! وبعدين إنت اتخذت قرار فى موضوع لا يمس وزارة العمل الحقيقة؛ ده موضوع يمس السياسة العامة.. الحقيقة دا اللى استلفت نظرى فى العملية؛ لأن مثلا هو إحنا اللى استبعدوا مين؟ ما هم اللى استبعدوا عدد من القيادات الشيوعية فى كفر الدوار – استبعد شعراوى – ومعروفين وهؤلاء الناس لو دخلوا الانتخابات بيكسبوا مش كده؟

رفعت: آه.

عبد الناصر: هل إحنا سايبين الدنيا؟! من أيام العدوان لغاية دلوقتى متسابة يعنى سياسيا ١٠٠٪ مفيش.. يعنى إحنا اعتقلنا ٣ اللى هم بتوع الحزب الشيوعى الصينى بس فى الفترة اللى فاتت، باقى العمليات بالنيابة، قضية محمود عبد اللطيف والكلام ده كله نيابة وماشيين.. هل هنسيب خالص؟! هل هنسيب العملية؟!

رفعت: لأ.

عبد الناصر: النهارده لازم حتى مع بداية الاتحاد الاشتراكى فى الوضع الجديد، لازم يكون فيه نوع من السيطرة السياسية. إحنا بنقول: مش هنقدر نوصل لسيطرة كاملة لكن بالنسبة للحزب.. للاتحاد الاشتراكى لازم يبقى فيه اعتبار، وحينما أستخدم هذا أستخدم الحقيقة فى هذا الموضوع. فإذا كانت العملية بهذا الشكل تخص الاتحاد الاشتراكى، لا يمكن ليك إنت تطلع فيها قرار لازم ترجع لى فى هذا! الموضوع قد يكون بنوافق عليه وكل حاجة، لكن الحقيقة الإجراء فى هذا غلط!

بتقول إيه ياحسين؟

الشافعى: الحقيقة إحنا بحثنا الموضوع كله، ولا تستطيع اللجنة أن تنظره كلية، قد يرى إنه من ضمن المسائل اللى تبحث فى مجلس الوزراء أو فى اللجنة.

رفعت: هو فيه نقطة بالنسبة للتنظيم نفسه الاتحاد العام.

عبد الناصر: الاتحاد العام للعمال.

رفعت: وده موضوع نحن لا نستطيع كوزارة نفرض هذا التنظيم، التنظيم النقابى بيدى خطوط عامة لكن عملية التنظيم الداخلية يجب أن تكون..

عبد الناصر: هم مش هيقوّموا، إنت عارف العملية بايظة فى الاتحاد خالص، وفى النقابات كلها فى البلد العملية بايظة كلها، ولكن اللى احنا عايزينه نعمله.. يعنى بنقول فيه بوظان فى كذا بنصلح وآدى الطريقة للإصلاح، الناس بيسمعوا الكلام يعنى.

رفعت: أنا أعتقد يعنى إذا كان فيه ملاحظة على عملية التنظيم الداخلى..

عبد الناصر: يعنى بنجيب فهيم والراجل بيقبل والتانى بيقبل كلهم بيقبلوا، لكن العملية النهارده حتى فيه قلة ثقة فى النقابات نتيجة عمليات مالية وهذا الكلام. فإحنا الحقيقة إذا أردنا إن احنا ننظم الاتحاد نستطيع إن احنا ننظمه، ولاّ إيه؟!

الشافعى: فى هذه الجوانب الحقيقة إحنا اعتبرنا يعنى مسؤلية الوزارة فى حدود إمكانيات إن هى بتقدر تسيطر على الاتحاد لأن بتديلهم حوالى ١٥٠ ألف جنيه إعانات، فعن طريق هذه الاعانات ممكن إن هى تربّط عملية النقابات. وأظن سيادة الرئيس قال: إنهم نفسهم يعنى فى داخل اللجنة المركزية وفى المؤتمر ملتزمين، وبالتالى هيمشوا فى التنظيم اللى إنت بتراه.

عبد الناصر: بس يكون الكلام معقول.

الشافعى: هو جايب التنظيم من التنظيمات المماثلة يعنى.

رفعت: هو ممكن يعنى.

عبد الناصر: آه.. إحنا يهمنا الحقيقة إن النقابات تبقى كويسة، وتمشى منها العناصر الوحشة وتثق فيها العمال.. دا الهدف.

رفعت: هو ده الهدف، كان فيه طبعا عملية بالنسبة للمندوبين النقابيين، ودا مش عارف التغيير فى القانون.. هو كل ١٠ لجان محلية على مستوى المحافظة تشكل اتحاد، هذا الاتحاد يرتبط بالمكتب التنفيذى للاتحاد، ودا موضوع بعد ما تتم الانتخابات ممكن نتكلم فيه.

عبد الناصر: هو الحقيقة إذا كنا هنحاول نقوى، أولا بنقوى الاتحاد ثم بعد هذا بنقوى النقابات، بعد الاتحاد مابيقوى ويمشى نقيم النقابات المحلية؛ لأن إذا أقمنا النقابات المحلية دى من غير ما نقوى الاتحاد هتبقى فيه مشكلة موجودة.

رفعت: الموضوع التالت بتاع المؤسسات الثقافية: المؤسسات الثقافية العمالية حسب القرار الجمهورى تتبع الاتحاد الاشتراكى. الواقع المؤسسات الثقافية العمالية من الناحية العملية تتبع وزارة العمل فعلا؛ سواء من ناحية الناس القائمين عليها أو من ناحية حتى الإعانة خصوصا فى الفترة الأخيرة حتى مفيش مجلس إدارة مثلا، ومعرفش بالنسبة للوضع الجديد التبعية هتبقى إزاى.

جمعة: يعنى هو الحقيقة السيد كمال رفعت بيتكلم فى موضوع والموضوع شائك يافندم. وأنا شايف إن احنا دخلنا فى مواضيع تحتاج الى دراسة كبيرة؛ سواء من ناحية المؤسسات الثقافية الجماهيرية أو من ناحية نفس موضوع النقابات وعلاقته بالتنظيم السياسى. وأتصور إن الموضوع دا يتأجل شوية بحيث يندرس سياسيا، وشايف إن وزارة العمل ليست السيد كمال رفعت وحده – السيد كمال رفعت أنا باشيله بعيدا عن الوزارة – الوزارة مش كويسة وفيها بعض الأفراد ضد بعض النقابات، وده تاريخ قديم بين وزارة العمل وبين النقابات الحقيقة.

فالموضوع هياخد شكل تحدى من وزارة العمل الى الاتحاد العام والى النقابات العمالية. أنا بقول: لو درس هذا الموضوع دراسة سياسية يمكن يكون أحسن، وإحنا ممكن نشكل لجنة من مجموعة من اللجنة المركزية يكون فيها مجموعة من النقابيين وبيدرسوا هذا

كله وده أحد واجبات اللجنة المركزية الحقيقة، وتوجيهات سيادتك ممكن تمشى فى هذا الموضوع، بس أنا رأيى الموضوع يتحل سياسيا ولا يتحل تنفيذيا.

الشافعى: هو طبعا موضوع الارتباط السياسى محدش يقدر يفصله عن الوضع السياسى، لكن الأخ كمال واضع موضوع أساسى بالنسبة لما أعلن بالنسبة لبيان ٣٠ مارس، اللى هى جاية فى إطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية – سواء فى نقابة العمال أو نقابة المهنيين – كوسيلة للتعرف على حجب الناس. وهو دلوقتى بيتكلم فى نقطتين.. وهى المحليات بحيث إن يكون لها تمثيل على المستوى الإقليمى، وهو عايز يفرض إذا زاد الوحدات عن ٥٠.

عبد الناصر: ده موضوع قديم من أيام الروابط والمحليات.

الشافعى: الحقيقة مفيش فى الحركة النقابية إجبار لأن القانون موجود، ومفروض هم فى هذا يقوموا به.

عبد الناصر: برضه هى ماتكونش كده مطلق؛ لأن احنا فى وقت ما كنا خايفين من الاتحاد العام للعمال، فعملنا الروابط فى المحافظات علشان نكون فى حالة سيطرة هنا أو كذا بنقدر بالروابط نعمل كده. فالعملية مش مطلقة أبدا، هى العملية تنفيذية أو هى إدارية، الحقيقة هى العملية سياسية ١٠٠٪، مهياش القانون يسمح أو لا يسمح أو بتاع! دلوقتى بنسأل الناس فى المحافظات.. لما هنعمل – بنسأل سكرتير الاتحاد الاشتراكى – لما هنعمل اتحادات لنقابات العمال فى المحافظة هل ده بيتعب أو بيقوى؟ إيه الوضع فى كل محافظة مثلا؟ لو وجدنا إنه بيقوى بنمشى على طول فى الموضوع، لكن مقدرش أقول لك أنا مع أو ضد.

بنيجى نبحث العملية بهذا الشكل، لكن بقول لك: فى وقت ما إحنا كنا بنخاف نعمل اتحادات إقليمية فى المحافظات وأنا كنت واقف ضد الاتحادات الإقليمية، ومكناش ناسيين العمال بل بالعكس أقمنا الروابط. جينا بعد كده الوضع استقر وكذا فكينا الروابط، ووافقنا على فك الروابط وعلى ضم العمال كلها للنقابات وإنهاء الروابط؛ وتيجى إنت دلوقتى عايز تاخد خطوة تانية.. تعمل اتحادات محلية؟!

رفعت: على أساس التنظيم السياسى هو الأم فى المحافظة.

عبد الناصر: آه.. لازم، ولازم برضه نبحث هل دا يقوى ولاّ يتعب؟ لما تيجى تقول حتى مع شيل حق الاتحاد الاشتراكى فى الاعتراض، الشيوعيين طالعين فى شبرا الخيمة كتير؛ معرفش عندك فكرة ولاّ معندكش؟! وفى عدة مناطق، مانقدرش ندى لهؤلاء الناس الحقيقة السيطرة على العمال.

البشرى: لو سمحت لى سيادتك يافندم.. بلا شك إن النقابات لو تركت إنها تسيطر على العمال وتقدر تاخد وضعها النقابى الكامل، هتكون خاضعة لاتجاه الأفراد الموجودين على رأس هذه النقابات واتجاهاتهم السياسية والعقائدية. وفى نفس الوقت هم بيرتبطوا بإزاى يكسب العمال عشان يقدر يفوز فى الانتخابات؛ فعلى هذا الأساس بيتخلى عن أى مبادئ سياسية فى سبيل تحقيق هدفه مكسب من العمال. ودا فيه خطر كبير جدا خصوصا فى فترتنا دى، ولذلك لابد فى عملية سير النقابات أن يرتبط تنظيم النقابات ارتباط كامل بالتنظيم السياسى؛ سواء عن الطريق التنظيمى نفسه أن كل مرشح يقول الاتحاد الاشتراكى رأيه فيه أو عن طريق تحديد اختصاصات واضحة لكل نقابة، واختصاصات بالنسبة للتنظيم السياسى فى كل نقابة على المستويات المختلفة. وفى نفس الوقت التعارض يزول ويبقى فيه سيطرة من التنظيم السياسى على العمل النقابى، وبياخد وضعه أيضا كعمل نقابى فى حدود الاختصاص المرسوم له؛ مش ممكن فى هذه الفترة بالذات وإن العمال هم عماد الثورة بالذات، ونسيب أى حد يتلاعب بهم.. مش ممكن.

عبد الناصر: هو حصل أيام المطالبة بالفلوس والكلام دا، حصل إضراب فى سباهى وراح فهيم وتصدى للعمال ووقف ضدهم بالنسبة للمكافآت، والواحد قدّر له هذا الموقف لأنه مفيش حد نقابى بيروح ويقف ضد إرادة العمال.

رفعت: صح.. طالما اللجنة بتضم جميع الرؤساء النقابيين، إذاً بناخد على مستوى المحافظات نفس الأسلوب ونفس الطريقة؛ بحيث القادة النقابيين فى مستوى المحافظة بيبقوا فى نفس التنظيم السياسى النقابى.

عبد الناصر: هل هم فعلا طلعوا فى التنظيم فى الانتخابات؟

رفعت: هى دى النقطة.

عبد الناصر: ولاّ كمان تعمل حزب عمال وتحط ده فى حسابنا، وده بيجرى فى رؤوس بعض الناس.. الى جانب الاتحاد الاشتراكى يبقى فيه حزب عمال. فيه ناس اتكلموا على هذا الأساس وبيقولوا: هم دول الطبقة العاملة وكذا وكذا. وبرضه أنا مبعترضش على الفكرة، أنا بقول: بنبحث الفكرة ونشوفها من الناحية السياسية هتوصلنا لإيه.

الشافعى: وتوقيتها.

عبد الناصر: وتوقيتها.

رفعت: وعشان كده الموضوع له جوانبه السياسية وفى الواقع الوزارة متقدرش تنفرد بيه، وعلى هذا الأساس أنا باعرضه كموضوع للبحث أساسا، وبيتطلب برضه عملية الثقافة العمالية نفس العملية ومين اللى بيسيطر عليها هل الاتحاد الاشتراكى؟ هل وزارة العمل؟ دى النقطة برضه اللى يجب مع العلم إن مناخ الثقافة العمالية فيها جزء سياسى.

عبد الناصر: يعنى الموضوع الحقيقة بيتوقف على الناس اللى بتشتغل هناك واتجاهاتهم إيه؟ دا موضوع أساسى زى ما حصل فى المعهد الاشتراكى، إحنا قفلناه دلوقتى لأن برضه مين وإيه وبتاع وبيقولوا إيه للناس؟! وبيطلعوا للناس بكلام وبعدين فلتانين.. هذا الموضوع أيضا عايز بحث.

رفعت: ده بالنسبة للتنظيم النقابى ومن ناحية الكلام..

عبد الناصر: شعراوى بيبحث لنا الحاجات دى من ناحية الاتحاد الاشتراكى، لأن أنا فى رأيى اللجنة المركزية مش هتبحث عمليات بهذا الشكل لمدة طويلة يعنى؛ لأن اللجنة المركزية هاتشوف إزاى تنظم نفسها وإزاى هتبقى إيه، وأنا فى رأيى إن أنا ماروحش باقتراحات واللجنة هى تطلع بنفسها. يعنى أنا ممكن أقول إيه العلاقة بين السلطة التنفيذية واللجنة المركزية وده حدوده إيه وده حدوده إيه، لكن بالنسبة للشغل الحقيقة اللجنة هى اللى تقرر بنفسها تشتغل إيه وتشوفه بحيث نطلع على أساس سليم. هتاخد فترة فى الأول لايحة اللجنة وبعدين تنظيم اللجنة وشغل اللجنة، وبعد كده يمكن هتاخد شهر فى هذه العملية.

رفعت: الموضوع اللى أشار اليه الأخ شعراوى بالنسبة لممثلى وزارة العمل، وهو فى الواقع بينبع من موضوع واحد وهو عملية التفتيش على النقابات، خصوصا التفتيش المالى والرقابى على الوحدات النقابية. وحصل فى قانون النقابات هى تعتبر أموال عامة، وعلى ذلك المفتشين فى إدارة النقابات فى وزارة العمل بيفتشوا على الحسابات بتاعتهم، بنجد دايما فى الجرايد بيقولوا: تسلط الإدارة على التشكيلات النقابية! والواقع مفيش تسلط إدارى. دى يمكن اللى عاملة مشكلة بين إدارة النقابات فى الوزارة عندنا وبين تشكيلات النقابات بسبب المخالفات اللى بتوجد، ومع الأسف يعنى بيبقى فيه نوع من السرقة، وإحنا توصلنا الى حل لاتفاق مع الاتحاد العام؛ بنودى موظفين من عندنا يتولوا هم الحسابات المالية، ولكن تمت على مستوى الاتحاد العام ولم تتم على مستوى النقابات، وطبعا مستوى النقابات هو الأهم لأن فرص التلاعب فيها كبيرة. وده يمكن السبب فى عملية الشد بين الوزارة وبين النقابات أساسا، وغير كده مفيش أى نوع من التسلط الإدارى.

من ناحية علاقات العمل، كان فيه توقف فى القطاع الخاص – بعض المصانع – ويمكن فيه لجان زى لجنة وزارة الصناعة؛ ننظر الى هذا ونأخذ فى الاعتبار وجهة نظر الصناعة سواء من ناحية نقص فى المواد الخام أو عملية التسويق أو غيرها. وإحنا فى العملية كلها بنطالب بتشكيل لجنة على مستوى كبير عشان تراعى كافة الجوانب التى تنتج عن هذه العملية؛ سواء من ناحية نقص المواد أو إلغاء صناعة من الصناعات أو من ناحية تعطل العمالة نفسها، لأن قد يكون القرار اللى بيتخذ ليس فى مصلحة العمال، وإحنا بنقترح لجنة من وكلاء الوزارات وتكون قراراتها ملزمة.

الشافعى: هو كان فيه فى الماضى بالنسبة للتوقف بالذات، إن أى شركة بتطلب التوقف لا يسمح لها بالتوقف إلا بتقديم طلب لوزير الشئون ووزير العمل بحيث إنه تيجى قبل ١٥ يوم من الوقت المفروض يحصل فيه التوقف. وكان فيه لجنة وزارية اسمها لجنة الإنتاج وفرص العمل، ويجتمع فيها زى وزير الصناعة ووزير الخزانة ووزير التموين وكل الناس اللى بتقدر فعلا تشوف المشكلة اللى هيترتب عنها توقف؛ لأن التوقف من وجهة نظر الصناعة له اعتباره لكن للناس اللى مش هيكون لهم فرصة عمل اعتبار آخر. وفعلا العملية مكانتش بتقتضى مراسلات ولا جوابات، وكانت فى الجلسة نفسها يتم البت فى الموضوع وتتحط توصيات من كل وزير، من ناحيته كان بيدى القرار اللى بيساعد على إنهاء هذا الموضوع اللى بيقتضى توقف جزئى أو كلى.

صدقى: اللجنة دى موجودة حاليا فى وزارة الصناعة ولكن ليس على مستوى الوكلاء، هى ممثل فيها وزارة العمل. والواقع إن احنا فى وزارة الصناعة بنحاول بقدر الامكان إن احنا مانوقفش.. بنرفض جميع طلبات التوقف، وفى حالة مابيستحيل هذا بناخد أيضا على عاتقنا إن العمال اللى هيتوقفوا ننقلهم الى مصانع أخرى. الحقيقة هى العملية ماشية منتظمة، والحقيقة العمال من غير طلب توقف بييجى لى من المباحث العامة أو من أى جهة بنتخذ إجراءات.

رفعت: موضوع تانى اللى أشار اليه السيد حسين الشافعى فى الأول بالنسبة للائحة العاملين، وهو مسئولية الإدارة فى بحث شكاوى العاملين بالقطاع العام. وإحنا اقترحنا إعادة الرجوع الى نظام اللجان الثلاثية فى حالات الفصل. واللجان الثلاثية كلها موجودة فيه مديريات عمل فى كل المحافظات. إذاً ممكن اللجان الثلاثية فى المحافظات بتبت فى الموضوع دون الرجوع الى مجلس الدولة، والرجوع الى المحاكم العمالية بدلا من الرجوع الى محاكم القضاء الإدارى، ويهمنا فى هذا أن تصدر تعليمات من القطاع العام فى هذا؛ إن أى حالات بهذا الشكل تعرض فى الموضع نفسه. مديريات العمل بها ناس درجة مدير عام أو درجة أولى أو تانية يعنى فى مستوى كبير، وده يمكن موضوع نتطرق اليه فى الآخر وهو من ناحية العلاقة بين القانون ٩١ الخاص بالعمل والقانون ٤٦ هو الخاص بالعاملين فى الدولة.

عبد الناصر: إنت اللى عامل لايحة العاملين مش كده؟

سليمان: أيوه يافندم.. هو فى الواقع يعنى تسميتنا لأى فصل تسميته فصل تعسفى مش صح، وأنا لى ملاحظات على قانون العمل الحالى إنه لا يستقيم مع الأوضاع الحاضرة؛ لأنه اتعمل بقاله ١٠ سنين وفى ظروف معينة غير الظروف اللى احنا فيها النهارده. دى حيث كان القطاع الخاص مستغل ولما كانت نظرتنا للعامل على أساس إنه هو اللى بيشتغل بالأعمال اليدوية. دلوقتى لما سمينا العامل أى واحد بيشتغل فى الدولة، مانقدرش نعمل وزارة العمل كوصاية على جميع العاملين فى الدولة.. مستحيل! أى واحد عايز ياخد حقه يروح للجهة اللى بيشتغل فيها أو بيلجأ للوزير اللى بيشتغل معاه. لكن لما يروح الى وزارة أخرى للفصل فى المنازعات، ده موضوع بيجعل كل العاملين فى الدولة ولاءهم مش للوزارة بتاعتهم اللى هى المفروض بتديلهم حقوقهم، إنما ولاؤهم لوزارة العمل! فقانون العمل لابد أن يعاد النظر فيه ويصحح.

والنقطة التانية: هى أنه لن يستقيم العمل إذا مكانش الواحد يتحاسب فى مكان عمله. إحنا بنقول دلوقتى اتحقق معاه وثبت إن فيه مخالفة معينة، عندنا اللايحة بتقول المخالفة عقوبتها كذا، يعنى أنا مش متصور اللجنة الثلاثية هتعمل إيه هنا؟! ما نسميه الفصل التعسفى، هو إن واحد أنا باستتقل دمه روحت فصلته دون تحقيق ودون تطبيق للوايح الموجودة، فى هذه الحالة ممكن إنه يلجأ للجهة القضائية اللى يراها المجلس.

يعنى إحنا توسعنا جدا فى موضوع الفصل التعسفى، وأصبح إن واحد يفصل فصل تعسفى؛ إذا مكناش ندى وزير التربية والتعليم فصل المدرسين الوحشين هيفضل التعليم فاسد.

عبد الناصر: هو ماعندوش مش كده؟ ماعندكش حق الفصل؟!

مراد: لا.

سليمان: ماعندوش!

عبد الناصر: مع إن دى المشكلة اللى إنتم حاطينى فيها؛ إن اللى عايز يفصل عامل أو ساعى يبعت لى ياخد قرار جمهورى عن غير الطريق التأديبى!

سليمان: هى دى الحالات بس اللى فيها تجاوز سلطة الوزير المختص، لنقص فى القانون إن ملوش حق الفصل أو إن هو فيه شكوك حواليه مش قادرين نثبت عليه حاجة؛ زى الجمارك مثلا لما تقدمت بطلب فصل ٦٠ – ٧٠ واحد، معروف للدنيا كلها إنهم حرامية لكن مش قادرين يضبطوهم! دى الحالات اللى ممكن يطلق عليها فصل تعسفى.

أما واحد حققنا معاه ووجدنا إنه سرق أو اختلس واتعمل له مجلس تأديب فى الجهة وعوقب بالفصل، إيه لازمة إنه يروح لجنة تانى.. لجنة ثلاثية؟! فلازم نوضح توضيح كامل عملية ماهو الفصل التعسفى؟ الفصل التعسفى إننى أفصل واحد بدون تحقيق وبدون أى شئ.

رفعت: إحصائية السنة اللى فاتت اللى هى أسباب طلب الفصل؛ الإخلال بالالتزامات الجوهرية ٥٦٪، الغياب بدون إذن ٣٣٪، الاعتداء على صاحب العمل ٦٪، عدم صلاحية خلال فترة الاختبار حوالى ٣٪، تطبيق لائحة الجزاءات ٠,٨٪، الحكم نهائيا على العامل فى جناية أو جنحة ٠,٦٪، تقديم مسوغات مزورة ٠,٤٪، ارتكاب خطأ نشب عنه خسارة جسيمة ٠,١٪.

يلاحظ من هذا البيان، إن الجناية الأولى وهى الإخلال بالالتزامات الجوهرية ٥٦٪ مهياش محددة واللى هى معظمها يحدث فيها الخلافات؛ هى بيندرج تحتها سرقة، خيانة أمانة، الخروج على مقتضى الواجب الوظيفى.. الى آخره، ولكنها جنايات غير محددة بالضبط.

الشافعى: الحقيقة الموضوع موضوع كبير مش عاوزين نثقل، لكن فى نفس الوقت هو موضوع أساسى، وإذا كنا فعلا عايزين نسير فى عملية إطلاق القوى بالنسبة للنقط الرئيسية التى وقفت بعض مسائل كانت سارية وكانت متحركة؛ إن احنا ننظر فى التشريعات اللى دخلت وبقت سلطة ادارية على قطاع الإنتاج وقربت قطاع الإنتاج من الحكومة، ماخلتش الحكومة أقرب الى جانب الإنتاج. الجانب الإنتاجى بتحكمه علاقات متعددة، ويمكن قانون العمل ماهوش قاصر بس على عملية الفصل التعسفى، ده الفصل التعسفى دا جانب بسيط جدا من الجوانب المتعددة لعلاقات العمل بمكافآتها وجزاءاتها، وتوقيفها تحكيمها.. و.. و.. الى آخره. فالحقيقة جايز زى ما بيقول الأخ صدقى إن القانون يتطلب إعادة النظر فيه على أساس إن هو صدر فى سنة ١٩٥٩؛ يعنى يمكن يؤكد نفس المبادئ اللى صدرت فى سنة ١٩٥٢ لما قامت الثورة وكان فيها مبدأ القضاء على الفصل التعسفى، والفصل التعسفى هو أن يقضى بالفصل للعامل دون أن يكون ما ارتكبه هذا العامل واردا بلايحة الجزاءات المتفق عليها.

فطالما إن هناك نص بأن الفصل نظير هذه الجناية قائم فى لايحة الجزاءات، فيكون الفصل بهذا الشكل مش تعسفى. ويجب أن نقف الى جانب العامل، طالما إن العمل اللى أداه مايقتضيش الفصل وفُصل العامل. وده كان موضوع جذرى بالنسبة لقانون العمل من يوم صدوره، ومش ممكن للايحة مهما كانت فى منتهى الحبكة أن تغطى كل الجوانب والثغرات.

إحنا بنقول: لهذا يجب أن نطلق قانون العمل فى القطاع الإنتاجى ككل علشان يطلق طاقات الإنتاج. إذا كان النهارده بالنسبة لتطوير عمل الإنتاج الى قطاع عام منذ ١٩٦١ بهذا الحجم، إحنا قلنا فى اللجنة الأمر ينبغى أن نعيد النظر فى قانون العمل حتى يتلاءم مع ما انتهينا اليه كقطاع عام اعتبارا من ١٩٦١ وما تقتضيه الظروف من تغييرات.

عبد الناصر: دلوقتى بنقول النقط وبتفضل معلقة الحقيقة وعلى هذا برضه مابنعملش حاجة! بنحرث فى الهواء يعنى! وكان المفروض عملتوا جلسة وجبتم فيها الناس اللى ليهم رأى فى هذا الموضوع. هو صدقى مكانش هيتكلم إلا لما قلت له اتكلم! لأن أنا عارف طبعا رأيه إيه ووجهة نظره إيه. وبنشوف بتوع الصناعة، وممكن نحدد نقول العملية متسريش على الوزارات والأداة الحكومية دى موضوع تانى. وأنا بالمناسبة النهارده باراجع من أول تأليف الوزارة لغاية النهارده إيه الحاجات اللى احنا اتكلمنا عليها، فوجدت إن الدكتور عبد العزيز حجازى المسئول عن وضع خطة بالنسبة للأداة الحكومية يوم ٢٥ مارس، حصل يعنى؟

حجازى: حصل. الجزء الاقتصادى..

عبد الناصر: دا غير اللجنة الرباعية، دا موضوع جلسة ٢٥ مارس يتولى الدكتور عبد العزيز حجازى وضع خطة.

حجازى: فيه وزارات خلصت بالنسبة للإصلاح الإدارى، وعندنا مشروعات خلصت والبعض الآخر فيه قرارات بتحويل مؤسسات الى هيئات أو إدماج أو تصفية بعض الهيئات كلها. ده موجود عندنا وإحنا بصدد نعرضهم على اللجنة الاقتصادية. الخزانة كبيرة وفى خلال أسبوعين تلاتة نقدر نكون خلصنا.

عبد الناصر: وهو الموضوع الحقيقة اتكلمنا فيه ١٠٠ مرة ومحصلش فيه أى حاجة! ودى يعنى الـ ١٠١! (ضحك)

حجازى: التموين خلص، الإسكان قدم اقتراحات، السياحة قدم مشروع، الشئون الاجتماعية بصدد يخلص، الشباب خلص، الرى قدم مقترحات بس لسه موصلتش الى قرارات تنفيذية.

عبد الناصر: إحنا عايزين بالنسبة للحكومة أو للدولة كدولة بالنسبة للوايح العملية، هى العملية هنا بالنسبة للوايح أساسا بتبدى بالخزانة هى اللى مقفلة على البلد كلها؛ لأن الخزانة مش الدكتور عبد العزيز حجازى، لأ.. هو الراجل اللى موجود فى القرية اللى هو الصراف! (ضحك) هى دى الخزانة مش الدكتور عبد العزيز حجازى ومعقدين لى الدنيا كلها ويقولوا يمضى على ١٧ حاجة! ده سبب المشاكل، إنه كل واحد كان بيمشى حاجة وتطلع موضة المؤسسات العامة موضة الهيئات تبص تلاقى كل واحد طالع بموضة وجايب لى مشاريع وأنا بامضى عليها! وبقول لكم: ماباقراش المشاريع بالتفصيل مقدرش! يعنى المفروض بتروح اللجان وتجيلى تبص تلاقى الدنيا كلها ماشية فيها حتى تبص تلاقى توقيتات كده زى المينى جيب! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: ده عمل وده عمل.

حجازى: حاليا عندنا ٥ – ٦ قطاعات عندنا شغلهم.

عبد الناصر: بعد كده البلديات واللى بتعملها للناس يعنى إيه؟ يفتح الشباك ولاّ يقفل الشباك! (ضحك) معناها إيه؟ معناها إن احنا كلام! وبعدين اللوايح بتاعة الخدمات كلها كل ده الحقيقة حاولنا مرات؛ الدكتور طراف رأس لجان فى المجلس التنفيذى علشان يعمل وعبد اللطيف البغدادى تولى هذا الموضوع، ولم نصل فيه الى شئ.

حجازى: أعتقد يافندم الحركة اللى حصلت فى الشهرين تلاتة اللى فاتوا وإعادة تنظيم بعض القطاعات، واللى هى بعضها كانت تغيير جذرى.

عبد الناصر: بس دى حركة كانت بالنسبة الميزانية.

حجازى: مرتبطة، ولكن فيها إجراء إدارى بحيث لو إحنا استمرينا فى هذا الجانب درجات ووضعنا خطة زمنية، نصل فى نهايتها الى دستور تنظيمى علشان نستقر فى النهاية ونعرف إيه الهيئة وإيه المؤسسة وإيه الحكومة.

عبد الناصر: وتطلع موضة مثلا تعيين وكلاء الوزارات، تبص تلاقى مين ومشيوا فيها كل وزير إشمعنى ده جاب له وكيلين يبقى التانى بيجيب له تلاتة وهكذا! اتكلمنا فى هذا الكلام وقلت لك بالذات متمشيش أى درجات زيادة، تذكر؟

حجازى: أيوه.. لازم نقف على الأقل سنة نراجع نفسنا فيها، واللى هياخد درجة زيادة مش هيجرى حاجة لو استنى الميزانية الجديدة مش هيتعطل إنتاج ولا حاجة. أنا رأيى ياخد مكافأة تشجيعية مكافأة إنتاج ياخد أى حوافز ممكن، ولكن على الأقل استقرت الميزانية وإن العملية دى تقف خلال الأشهر دى عشان يبقى فيه دراسات بناء عليها بنعمل؛ فيه ضغوط دلوقتى من الوكلاء وأنا الحقيقة وقفت.

رفعت: موضوع آخر وهو مؤتمرات الإنتاج داخل الوحدات الاقتصادية، وده يمكن الغرض منه تعبئة العاملين فى المشاركة، وإحنا فى هذا بنقترح إنشاء مؤتمر للقوى الإنتاجية يشكل من مجلس الإدارة واللجنة النقابية والتنظيم السياسى.

عبد الناصر: هل هذا الكلام ينفع؟! دا السؤال لأنه هذا الكلام أثير من سنتين، والتساؤل.. هل ده ينفع؟

صدقى: هو جرب فى شركة الحرير الصناعى، اتعمل حاجة اسمها لجنة إنتاجية يمثل فيها مجلس الإدارة واللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى، بقالها خمس سنين وهى تجربة شغالة والحقيقة نجحت جدا فى شئ مهم.. إنها حسنت العلاقة بين هذه الأجهزة، تانى حاجة إنه سمح لهذه اللجنة إنها تناقش كل المسائل.. مسائل الإنتاج ومسائل العمال وكل حاجة متعلقة بالعمل، بس خلوا قراراتها استشارية على إن المسئول عن التنفيذ مجلس الإدارة إذا كانت المسألة إدارية. فى الحقيقة يعنى طلبت تقرير عن العملية ونجحت ١٠٠٪ فى حاجات.

عبد الناصر: كده؟

صدقى: أيوه يافندم، لو طبقنا هذا كقاعدة عامة هتعمل ترييح كبير جدا فى العلاقات.

البشرى: تتمة لحديث الدكتور عزيز، الحقيقة جرت بعض المحاولات علشان نصل الى فورمة معينة لنحقق الهدف من بيان ٣٠ مارس؛ اللى هى بينص على أهمية الالتحام مع الجماهير، وأهمية التقاء الإدارة بجموع العاملين. بدون شك فيه فائدة من هذا الالتقاء، وبعدين دلوقتى بعد قرارات المؤتمر القومى العام هو ممتاز جدا، وفى التوصيات بتاعته الخاصة بالتعبئة الاقتصادية والناحية التنظيمية وناحية التعبئة الداخلية؛ على أهمية الالتقاء بين المصانع والشركات والعاملين بها على النهج الاشتراكى. وحتى كمان وصل فى مرحلة التعبئة الاقتصادية، الى إنه حط الموضوعات اللى هتكون محل بحث فى أثناء اللقاء؛ لأنه قال برضه: يتضمن اللقاء مناقشة الخطط التفصيلية للإنتاج، الالتزام بتنفيذها وتحقيق أهدافها، الاهتمام برفع مستوى الكفاءات الإدارية والاهتمام بالتدريب.

الحقيقة النقطة دى من الناحية الإدارية العامة نقطة أساسية، وخدت وزن أكبر بوزنها السياسى وصدورها فى قرارات المؤتمر القومى العام. وزى مابيقول الدكتور عزيز: هى بس مايكونش إن التشكيل ينتج عنه إلزام فى التنفيذ، إنما هو اللقاء تبادل الرأى، توضيح الرؤية أمام العاملين، توضيح المشاكل نفسها، تفسير المشاكل؛ أعتبر إنها هتكون نقطة أساسية فعلا فى التحام الإدارة والعاملين. والحقيقة فيه فايدة أساسية، لأنه كان بيلاحظ باستمرار بإن الإدارة ماشية فى وادى واللجان النقابية الموجودة فى الحالة اللى احنا فيها فى المصانع ماشية فى وادى، مفيش تنظيم يضم المهنيين مع بعض.. متهيألى دى نقطة أساسية وتفيد.

الشافعى: والحقيقة هى تعتبر الحل العملى بالنسبة للتضارب ما بين التنظيمات المختلفة، ودى يعنى تساعد على إنهم بيتقاربوا مع بعض، وبيتهيألى بعد الانتخابات الأخيرة هيبقى كلهم موجودين فى داخل هذه الانتخابات.

رفعت: إحنا ممكن يعنى فى المؤتمر كل ٣ شهور بنناقش هذا. وموضوع التفتيش العمالى، نرجو إن الوزارة يبقى لها دور فى التفتيش على المخالفات اللى بتقع فى المؤسسات.

عبد الناصر: وأنا رأيى بقى بالنسبة للقطاع العام أنا بدى أفرق القطاع العام عن الحكومة، يعنى هو كلام صدقى دخل الحكومة والقطاع العام وأنا فى تصورى برضه إن احنا بنمشى كأن كل حاجة رأس مال خاص، ووزارة الصناعة بتشوف شغلها ووزارة التموين بتشوف شغلها ووزارة العمل بتشوف شغلها بالنسبة للقطاع العام، وإلا هيبقى فيه هناك قطاع متمرد على الدولة لا يوفى التزامات ولا بيدفع ديون ولا بيرد على جوابات ولا بيعمل حاجة أبدا، وموقف الدنيا كلها!

الحقيقة فى هذا بيبقى كأن العملية رأس مال خاص مهياش حكومة، وكل وزارة تاخد.. بالنسبة للإنتاج الصناعى بياخد وزير الصناعة، بالنسبة للتموين وزير التموين، بالنسبة للعمل وزير العمل؛ وتبقى العملية الحقيقة بهذا الشكل فيها متابعة من كل ناحية على التانية، وتمشى العلاقات بهذا الشكل علاقات مظبوطة. لكن هنقول: لأ.. دا قطاع عام والنتيجة إيه؟ مثلا بيقولوا: الكازوزة وحشة! دلوقتى عيب، يعنى الحقيقة هو حصل فى فترة ما نزلنا فى نوعية كل حاجة فى سبيل التوفير وفاهمين إن احنا بنضحك على الناس؛ فنزلنا نوعية الصابون ونوعية الكازوزة ونوعية الكبريت والصوف.. الصوف يعنى البيجامات الواحد بقى يدور على قماش بيجامات بيبقى زى الخيش.. الصوف زى الخيش، وأنا قلت للدكتور عزيز هذا؛ بنسرق يعنى بنضحك على الناس وبنخليهم يفقدوا الثقة!

الحقيقة المطلوب النهارده إن احنا العمليات دى لازم تمشى عمليات مظبوطة يعنى بنتكلم مانضحكش على الناس، لكن نرفع السعر ونضحك على الناس وعايزين ناخد كذا وكذا؛ مينفعش! تفقد الناس الثقة فى الاشتراكية والقطاع العام.. الى آخر هذا.

فأنا فى رأيى الحقيقة أنا بقول: إن احنا نظام اشتراكى ولكن العلاقات يجب أن تقوم على الأساس الرأسمالى.. هو الحقيقة النهارده الدول الاشتراكية كلها. وأنا من زمان مع كمال رفعت فى خلاف، هو كان بيقول القطاع الاشتراكى مايكسبش – تذكر من سنوات طويلة – وأنا بقول: لأ.. القطاع الاشتراكى لازم يكسب. ولاّ هو دلوقتى طلع ليبرمان وطلع هنا وطلع هنا ناس بيقولوا نفس الكلام اللى احنا قلناه من سنة ٦١ – ٦٢ ومشينا عليه. طلع النهارده ديجول عايز يدى ربح ويشرك العمال فى الإدارة، ونفس الكلام اللى احنا قلناه عايزين ياخدوه فى فرنسا.

الحقيقة من اللى الواحد بيقراه دلوقتى على الدول الاشتراكية كلها، كلها ماشية على نظام اللى بيتحولوا الى النظام الرأسمالى وبيتحولوا الى عملية السوق. فيه ناس بيقولوا: لأ.. عملية السوق دى عملية مش اشتراكية، ولكن مضطرين إنهم يتجهوا الى الناحية السوقية ويحسنوا العملية.

فأنا بقول وأنا برضه مرة اتكلمت وقلت: إنه ليس هناك إدارة اشتراكية وإدارة رأسمالية، والمعهد الاشتراكى اعترض على وبعت لى مذكرة فى هذا الموضوع.. إن لأ فيه خلاف. أنا رأيى اللى ناجح هو الكويس اللى ينجح هو الكويس، دلوقتى الدول الاشتراكية كلها واحدة، وآخر زيارة لى فى يوغسلافيا أطلقوا كل حاجة على أساس الرأسمالى؛ الشركة تقدر تفصل وتقفل وتندمج وتعمل ومشيوا بهذا الموضوع.

طبعا يعنى أنا كنت هناك سنة ٦٥ لما ابتدوا يطبقوا هذا الكلام، لما قعدت معاهم وأنا جاى من الاتحاد السوفيتى قعدوا يتكلموا اتكلموا.. اتكلموا وجه رئيس الوزارة قعد يتكلم، وبعدين من الناحية المالية وإن الدينار سعره كويس ومش فاهم إيه وبتاع، فأنا قلت لهم: طيب بالنسبة لكذا وكذا من الناحية السياسية إيه الوضع؟ إنتو بتكلمونا اقتصاد، من الناحية السياسية؟ فقالوا لى: إن الناحية السياسية الدنيا اتلخبطت خالص! (ضحك)

وبعدين اتكلموا معايا بصراحة، وإن نزل الإنتاج من ١٧٪ الى ٣٪ أو ٢,٥٪ والعمال العاطلين زادوا. واتكلم كاردل[١] بقى فى هذا معايا بصراحة.. بمنتهى الصراحة وقال: إن نتيجة الإصلاح الاقتصادى عندهم مشاكل سياسية كبيرة جدا. لكن هم يعنى الحقيقة جاتلهم المشاكل من إيه؟ ما أنا ناقشتهم بقى.. من تقرير صندوق النقد الدولى اللى هم خدوه وطبقوه. خدوا ١٥٠ مليون دولار يعنى إداهم ١٥٠ مليون دولار، واشترط عليهم حاجات بالنسبة لتخفيض العملة وبالنسبة لكذا وكذا. واتكلموا بمنتهى الصراحة إن الوضع السياسى متلخبط جدا، والوضع فى التقدم نزل من ١٧ الى ٣ وإنهم لازم يرجعوا يشوفوا حلول بالنسبة للعملية دى، وإن حصل عندهم مشاكل كتيرة بالنسبة للعاطلين وبالنسبة لكذا وكذا وكذا؛ بس هم عملوا إصلاح بس جنبه ماعملوهوش إصلاح اقتصادى عملوه إصلاح اقتصادى ومالى فى نفس الوقت، المالى اللى طبقوا فيه توصيات صندوق النقد.

أنا فى رأيى الحقيقة العلاقات يجب أن تكون علاقات مبنية على الصالح يعيش وهيبقى كل واحد صالح، لكن إذا كان اللى بيخسر هديله فلوس مفيش فايدة! يعنى برضه مثلا بامسك قطاع السينما أيام القطاع الخاص كلهم كانوا بيكسبوا، ليه؟ أنا النهارده أما مسكت قطاع السينما بقيت باخسر؟! دا برضه سؤال، أنا قلت لثروت: حول السينما تانى قطاع خاص يعنى رجع تانى القطاع الخاص؛ لأن عملية القضاء على القطاع الخاص مكنتش هدف هى اتعملت كعملية احتكار وأثرت عليه.

---

(١) إدوارد كاردل.. نائب الرئيس اليوغسلافى تيتو.

برضه الكتب، عندك مطبعة مصر كانت بتكسب مطبعة الحلبى كانت بتكسب مطبعة المعلم كانت بتكسب؛ كل واحد بيكسب وكانوا بيبيعوا كتب، لما جينا إحنا كوشنا على الدنيا كلها بقينا بنخسر، ليه؟!

الشافعى: يعنى بيروت ابتدت تكسب.

حجازى: الملاحظ فى الموضوع إنه أنشئ القطاع العام وتحكمت الوزارات فى إدارة القطاع العام، فأصبح اللى بيشرفوا على القطاع العام وكلاء وزارة تربوا فى ظل القطاع العام؛ ولذلك تنظيم ناس تقوم على الفصل الكامل للقطاع العام عن القطاع الحكومى. أنا شخصيا فى الميزانية وفى وزارة الخزانة تنظيمى اللى نازل بيه، القطاع العام إدارة مستقلة والعقلية بتاعته لازم تكون مختلفة عن القطاع الحكومى. الراجل اللى قاعد ماسك ميزانية الدولة بقاله ٢٠ سنة يحقق ميزانية الدولة، يعنى من أصعب ما يمكن أن نحول عقليته إنه ييجى يعنى نقول له: والله بلاش تبحث الدرجة بلاش تبحث كذا إبحث الأهداف العامة! صعب عليه إنه يخرج عن الاطار مالم نغير المنطوق بتاع البنى آدم دا.. تغيير المناخ وتغيير الظروف.

يعنى لما ييجى الشخص قادر على الحرية والدراسة مختلفة، برضه إحنا جيبنا واحد وقلنا له: إمسك ميزانية الدولة، وبعد ما يمسك ميزانية القطاع العام بعقلية يمسك الحكومة يعنى من الصعب جدا! وبعدين مفيش حاجة – أنا شخصيا – الإدارة هى إدارة علمية لأن هى الكفاية؛ مش متجهة الى الاشتراكية أو الرأسمالية دا كفاية فى أداء عمل، كفاية فى استخدام المواد، كفاية فى استخدام الأموال. والجهاز المصرفى لازم يلعب دوره فى البلد، يعنى بصراحة الجهاز المصرفى دلوقتى كل حاجة لأ.. مش مدى الشركة روح خد من الخزانة! لأ دا مش منطق.. لازم فيه ربط فى العملية. وبعدين الهيئات المتشابهة يجيلى دلوقتى يقول لى: هات الإنتاج الزراعى وعاوز يلم القطن وساحب ٦٠٠ ألف جنيه على المكشوف، لأ هو هيدينى ٦٠٠ ألف ولاّ المحصول! يعنى مش ممكن العملية تمشى على أساس إدارة حكومية من غير قطاع اقتصادى؛ فهو التحرر مطلوب.. المطلوب باستخدام مش حاجة جديدة ولا ابتكار ولا أى شئ.

عبد الناصر: طب ما إحنا عايزين.. عايزين نعمل إدارة حكومية وعايزين نعمل أسس للقطاع العام؛ يعنى هو دا الكلام بالنسبة للإدارة الحكومية. الأداة الحكومية هناك مسئوليته بالنسبة للكل. إدينا لجنة.. لجنة الإصلاح الاقتصادى، على أساس الحقيقة إن يعنى لازم بقى نصل الى عملية..

حجازى: صندوق النقد الدولى، أنا فى تصورى والحقيقة مش عارف أبعاد اللى بيفرضه.. يعنى فرض على الدولة أشياء بنطبقها النهارده.

عبد الناصر: هى إيه؟

حجازى: الفوائد، بنطبقها على القطاع العام والقطاع الحكومى وعلى عجز الحكومة وعلى الخساير، والفوائد النهارده حمّلت الميزانيات بأرقام يعنى.

عبد الناصر: أنا أصلى أنا اللى اقترحت الفوائد مرة بيتهيألى.

حجازى: لا.. هى كاقتراض، إنما كأعباء بتحرك بين الحكومة وبين البنك المركزى؛ يعنى أنا لا أتصور مسرح ياخد ١٠٠ ألف جنيه!

عبد الناصر: لا.. لا أنا رأيى صندوق النقد الدولى لا التزام علينا نحوه.

سليمان: لا.. مش صندوق اللى عمل كده.

حجازى: لا.. هو فرض نسبة معينة وفوائد معينة، والنهارده كل حسابات الخزانة حسابات محملة بمثل هذا الكلام!

عبد الناصر: من سنة كام دا؟

شقير: دا كان الفوائد من سنة ٦٣، اللى اتعملت علشان الاقتراض من الجهاز المصرفى.

حجازى: عجز الحكومة ٥٪، مؤسسات خدمات لا يمكن مدرسة أعمل لها معيار ربح!

عبد الناصر: دلوقتى اللى أنت عاوز تعمله ممكن نعمله بصرف النظر عن صندوق النقد.

حجازى: أيوه يافندم، بس الموضوع عايز دراسة بعمق يعنى.

عبد الناصر: بعمق أيوه بس مش ٢٠ ألف فرسخ تحت الأرض! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: دكتور عزيز عاوز ٢٠٠ مليون علشان يصحح رءوس أموال شركاته ده بند واحد؛ يعنى عمليات عاوزة برنامج علشان يكون فيه استقرار بعد كده.

عبد الناصر: مانقدرش نديله على الورق؟

صدقى: يبقى الوضع كله اتصلح.

عبد الناصر: نديله على الورق ونزود العملية من غير ماندفع.

شقير: هو النقط يافندم اللى سيادتك تفضلت وأثرتها فى اعتقادى هى صميم الإصلاح الاقتصادى؛ يعنى الخطوات اللى سيرنا فيها حتى الآن فى اعتقادى هى إعادة تشكيل شكل الميزانية لكى يبدأ عملية إصلاح اقتصادى حقيقية. إنما إذا وقفنا عند هذا مانبقاش عملنا حاجة لا.. نبقى صنفنا جيدا شكل الميزانية لكن ماعملناش شئ!

فى الحقيقة الإصلاح الاقتصادى فيه عدة مسائل لابد أن نتخذ فيها قرارات..

السؤال الأول سيادتك أثرته: ماهو معيار الحكم على المشروعات؟ هحكم إزاى على المشروع إنه ماشى أو مش ماشى ويستمر أو مايستمرش؟

النقطة التانية يافندم: فى الكتاب الأخرانى بتاع ماكنمار اللى لخص فى الأهرام، فيه حقيقة مهمة أوى لازم نقف قصادها، بيقول: إحنا بيبصوا لنا فى أوروبا على إن احنا متقدمين أكثر منهم تكنولوجيا! لأ.. إحنا ماحناش متقدمين تكنولوجيا، إحنا متقدمين أساسا

فى الإدارة؛ فبالتالى التقدم اللى حادث فى الإدارة بيجر وراه كل النتائج الأخرى بما فيها التقدم التكنولوجى، ولذلك برضه لابد من معايير خاصة للإدارة.

وبعدين يافندم.. علاقة مشروعاتنا ببعضيها لابد يوضع لها قواعد تحكمها، وقد نختلف من مجموعة مشروعات لمجموعة أخرى لكن التلات حاجات دول يافندم.. معيار تأثير المشروع، بيمشى إزاى، كفاءته.. هاقيس كفاءة المشروع إزاى؟ دول داخوا فيها فى روسيا وصلوا فيها لمعايير لابد المعايير دى تبقى واضحة؛ لأن النهارده كل شركة لها طريقة معينة فى الحكم على ماشية ناجحة أو مش ناجحة، وبعدين طريقة التعامل ثم الإدارة علاقات بين الجهات المختلفة، ثم الإدارة لو وضعنا يافندم أسس عامة وبدأنا يبقى بدأنا الإصلاح الاقتصادى الحقيقى.

وبالمناسبة دى برضه يافندم.. أنا بتوقع الناس عايزين مننا فى الفترة الجاية حاجات كتير معينة تحدث يشعروا بيها.

عبد الناصر: هم عايزين رغيف أولا، يعنى إيه لأنه يعنى إذا قعدنا نتكلم وماحسيناش فى الرغيف كأننا ماعملناش حاجة! يعنى لما اتقال فى الجرايد إن احنا بحثنا موضوع الرغيف كان أهم خبر طلع عن اجتماع الجلسة اللى فاتت؛ يعنى دا موضوع كبير خالص لأنه موضوع بيدخل كل بيت إذا كان الرغيف فيه زلط وفيه كذا وفيه كذا!

شقير: فبأقترح إن موضوع الإصلاح..

عبد الناصر: نمنع النكت عن الرغيف فى المجلات، أنا شايف روز اليوسف كتب الموضوع دا يعنى مفيش داعى أبدا نقول إنه الزبالة وإنه السوس وإنه كذا وإنه كذا!

فائق: عامل ملزمة من ٨ صفحات كاملة.

عبد الناصر: بس برضه فى نفس الوقت نحسن الرغيف! (ضحك)

حجازى: أهو ده موضوع يافندم.. الرغيف أنا لا أتصور إن المطاحن والمخابز أحط لها أداة ربح أحط لها أداة تكلفة وأداة تحسين جودة وأقلل موضوع الربح؛ لأن هم التنافس بيخليك.. ما هو أحد الأسباب اللى هم بيفرضوا بيها الحاجات دى إنه عاوز يوفر علشان يطلع إنه يحقق ربح علشان ياخده العمال. أنا بقول: إن فى مثل هذا القطاع لا يصح أن يكون

الهدف هو الربح ولكن االهدف هو التكلفة، وإذا حقق التكلفة والجودة فى الرغيف بدى له الربح بدى له ٥٠ جنيه.

يعنى أنا مع الدكتور لبيب فى إنه كل قطاع بيعامل معاملة خاصة. أنا بعمل دراسة مثلا لمؤسسة الفنون والمسرح، تبقى فرقة اقتصادياتها إيه، وهل صحيح إنه مش عايزينها تكسب؛ لكن على الأقل فيه جماهير بتخش، وبالتالى بيبان إن الحكومة بتدى مليون جنيه للفرق الآتية لتشجيع الفنون والمسرح. لما دخلنا فى الدراسة التفصيلية، وضحت مابقاش الهدف الربح فبقيت هيئة تنمية النشاط والفنون والمسرح فى البلد، ويبقى الناس اللى بيشتغلوا عارفين.

يعنى أنا قلت: وصلت الى أبعد من هذا، إن إذا كان فرقة بتصرف ٦٠ ألف جنيه وبتجيب ١٠ آلاف جنيه أنا بقول له: العشر آلاف معناه إنه مفيش حد بيشوف المسرحيات! يعنى الشباك مابيجيبش؛ يبقى لا حققت هدف الناس اللى بيخشوا المسرح ولا حققت هدف ايراد! فنخفض السعر ونخلى العدد يزيد، وبالتالى بندى حافز للفنانين ونقول له: والله لو بتزود الشباك وتزود الناس تاخد جزء من العملية، إنما ليس هدفنا اطلاقا أن يكون ربح وبالتالى هو دا اللى بنشتغل فيه حاليا.

عبد الناصر: بس مايكونش هدفها الخسارة كمان! يعنى مانقولش إن هدفها الربح وبرضه مايكونش هدفها الخسارة!

حجازى : تعريف الخسارة، يعنى العملية النهارده الدولة اشتراكية بتنجح المسرح وبتنجح الموسيقى وبتنمى هذا يبقى هنا موضوع الخسارة غير قائم.

عبد الناصر: لا.. على قدنا برضه يعنى ماحناش الصين! لأ.. لكن يعنى برضه يعنى.

حجازى : بيصرف مليون مثلا المسرح يعنى مثلا النهارده بيصرف ٨٠٠ ألف، سياسة الدولة بتقول بازود أو بانقص.

عبد الناصر: لازم كل سنة ننقص، أنا رأيى فى هذا الموضوع.

عكاشة: تسمح لى بس أقول كلمة صغيرة.

عبد الناصر: كلمة آه! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عكاشة: معظم المبالغ دى باب أول وكلها أجور ولكن الجزء الخاص بالبرامج فعلا هو أقل شئ، والسيد وزير الخزانة يعرف هذا.

عبد الناصر: ماهى دى المشكلة اللى جت توظيف عدد كبير من الناس فى هذا القطاع.

حجازى: ماهو ده اللى احنا شغالين فيه يافندم، بحيث إن أهداف القطاع ثم حسابات الدولة المقامة عليها وبالتالى بيبان الهدف يبقى واضح، فيه قطاعات الدراسة الاقتصادية بتاعتها حاجة والنتائج بتاعتها حاجة تانية خالص! الرز ضيّع علينا مثلا ٣ مليون.

عبد الناصر: إنتو دا إنتو حرامية كنتوا بتاخدوا الضريبة بـ ٢٤ هتاخدوا الطن بـ ٣٠! (ضحك) ما إحنا هنطلع حرامية يعنى بقول: إنتو.. هنطلع إحنا نفس الحرامية.

حجازى: لا يافندم اللى طلع تجار البلد خدوا ٢٠ مليون جنيه صافى.

عبد الناصر: السنة اللى فاتت. إحنا النهارده صدقى كان بيكلمنى على ٢٩، برضه قلت ورجعت تانى يوم قلت له: لا.. كلمنى بكره. هو كان بيكلمنى تانى يوم على الطن مش على الضريبة، هو الفلاح طبعا عارف فرق الطن عن الضريبة إيه وهيطلعنا حرامية فى العملية.

سليمان: هو اقتراح الأخ سيد مرعى واقتراح المؤتمر قالوا له: إحنا موافقين على الـ ٢٩ جنيه للطن.

عبد الناصر: كده؟

سليمان: آه.

عبد الناصر: بس إحنا كنا بناخد ٢٤، ٢٤، ٤٢ بالنسبة للـ ٣ ضرائب إذاً نطلع الضريبة بـ ٣٠؛ طب دلوقتى إحنا قلنا هناخد الطن بـ ٣٠ والطن أكتر من الضريبة مش كده؟

سليمان: السنة اللى قبل اللى فاتت المتوسط كان ٢٨ جنيه، السنة اللى فاتت فلتت بقى وصلت لـ ٣١ جنيه.

حجازى: يعنى هو الموضوع يافندم إحنا بندرسه بعمق علشان مش بس بنقول كلام نظرى بندى تطبيق عملى للكلام، علشان بس تبقى العملية واضحة مش مجرد إنها مذكرة نظرية ونيجى نطبق مش هنقدر نطبقه!

عبد الناصر: أظن هم الخمس دقايق خلصوا ياكمال! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

جاب الله: حرية الإدارة فى القطاع العام علشان تقدر تتحرر من الناحية التنفيذية، لكن أيضا لابد أن نربطها بخطة الدولة، خاصة إحنا فى ظروف تنمية وفيه أهداف عامة للدولة مانقدرش نطلق الحرية حتى فى الإطار العام، ولذلك فيه مظهر سيادى. لما اللايحة دى طلعت الحقيقة حلت جزء كبير جدا من المشاكل عن العلاقة التعاقدية اللى كانت حدثت بعقد العمل، واللى أخشى إن لو رجعنا عقد العمل إن ترجع نفس المشاكل تانى وهو اللى يذاع بين العاملين وبين الإدارة، وتروح المحاكم ويبقى مئات القضايا فى المحاكم وعايشين فى ظل وضع كثير من الاختلافات دى واحد.

الحاجة التانية: أيضا فيه جزء لابد إن نشوف قرارات مجلس الوزراء أو القرارات الجمهورية أو قرارات اللجان الوزارية ومدى التزام الشركات بها إيه، لو رجعت للعلاقة حرية خالص فى عقد العمل ومفيش سلطة تنظيمية يبقى فيه قرارات ملزمة، ودى حصلت فى التأمين الصحى ومجلس الوزراء وحصلت فى تعيين خريجى الكليات النظرية، وهتحصل فى الاستثمارات وتنفيذ المشروعات. إذا رجعنا للحرية الكاملة خالص دى، يصح قوى إن مايمشوش فى الإطار العام والخطة بتاعة الدولة إذا كان أى تغيير سواء فى عقد العمل أو فى اللائحة، إنما لابد يكون فيه ربط بين القطاع العام وبين الدولة فى السياسة العامة إنما فى حدود الإطار العام والخطة العامة مش فى الإطار التنفيذى.

قناوى: كلمة واحدة يافندم، الحقيقة العيب مش من رئيس الشركة اللى بيشتغل سواء كان وكيل وزارة أو خلافه، إنما العيب أيضا من بعض القوانين التى تمليها الدولة على الشركة؛ مثلا إحنا بنقول لمدير الشركة – وبعض الشركات لازال مديرها كان قبل ما تتعمل قطاع عام برضه هو لازال مدير بعد ما عمل القطاع العام – فإحنا نقول له مثلا إنت ماتطلبش عمالة جديدة لما تعوز تعين عمالة جديدة لازم تروح لمكتب العمل. فهو بيروح لمكتب العمل ويستنى حوالى ١٥ يوم علشان مكتب العمل يديله أسماء العمال، ومكتب العمل عنده كشف بالعمال بدون تقييم وبدون مايعرف كفاءة العامل دا؛ فبيحط فى الكشف بتاعه.. والله تقول له إنت جى ليه نجار؟! هو بيحط نجار مايعرفش هو نجار شدّة أو أويمة.. مايعرفش هو تقييمه إيه. والنتيجة بيستنى مدة وبعدين مكتب العمل بيديله أسماء، وبيجى يشغل هؤلاء الناس يلاقيهم غير صالحين للعمل!

المذكرة اللى متقدمة كمان لا بتدى مدير الشركة إنه ينقى العمال بتوعه كويس ويختار كويس أو يختبرهم كويس، ولا بيقدر يفصل العامل السئ! حتى هنا فى المذكرة موجود إن لازم لما ييجى يشتغل بره – العمال يودوهم الخارج – لازم يدربوا بواسطة وزارة العمل ولازم ينتخبوا بوزارة العمل، وهى طبعا تغيير كبير للشركة إنها تقدر تعمل فى الخارج أو فى الداخل؛ فده يعنى موضوع أنا لمسناه فى شركات السد العالى.

برضه فى شركات السد العالى، كان بيعوق العمل كتير وبيدى تعويق للشغل نفسه ومايعرفش يجيب العمال المهرة المطلوبين.

فيه كمان بعض المشاكل البسيطة علشان التدريب، برضه إنه يدرب الناس اللى عاوزين بيتدربوا بمعرفة مكتب وزارة العمل وبينما الشركة تعرف الصالح من غير الصالح؛ فدى برضه حاجات بتعيق العمل وتملّى الشركة فى بعض أحيان نقول له خد شغل عشرين واحد من الآداب.. خريجى كلية الآداب؛ ودا طبعا بيثقل كاهل الشركة فى مصاريف، بييجى يقول له مثلا إنت فى كل عملية لازم تعمل مكتب حسابات ومخازن.. فى كل عملية صغيرة هتخلص بعد سنتين أو تلاتة؛ فدى طبعا بتثقل كاهل الشركة كثيرا.

إحنا لما بنفحص تعديل القوانين، لازم نفحص برضه إن احنا ندى الشركات سلطة للعمل فى صالح العمل نفسه وفى صالح الإنتاج.

بس حبيت إنى أنا أقول الكلام دا.

عبد الناصر: أنا رأيى كل ما بنزود القيود كل ما بنعقد البنى آدمين، أريح لنا إن احنا نخفف من القيود اللى اتعملت يعنى.

كامل: لو أذنت لى يافندم.. كلمة موجزة عن الجانب الفكرى اللى متصل بالعملية نفسها كلها، وكما تعلم سيادتك إن فى السنوات اللى مضت فى الاتحاد الاشتراكى كان فيه أكثر من جهة كانت بتعمل فى نفس الوقت فى حقل التوجيه الفكرى؛ كان فيه أمانة الدعوة والفكر وكان فيه المعهد العالى للدراسات الاشتراكية دى على مستوى الأمانة العامة، ثم بعد هذا فيه الأمانات النوعية هى الأخرى كان لها توجيهاتها.. عمال وفلاحين وشباب، وكان فيه مستويات إقليمية هى أيضا لها برضه نشراتها ودراستها؛ فكل دول فى نفس الوقت كان بتصب منهم معرفة اشتراكية فى أذهان الشعب.

على هذا اللى كان بيحصل، إن نيجى مثلا نبص نلاقى محاضرات متعلقة بنظام المجتمع أو تطور المجتمع أو تفسير أحداث المجتمع أو تجارب اشتراكية حصلت فى بعض البلاد الأخرى، فى الوقت مثلا اللى يكون فيه مستويات القيادة العليا عندها معلومات تفصيلية عن هذه الأشياء. جايز جدا إن أنا تسند الى مثلا محاضرة عن الشئ اللى بيحصل فى يوغوسلافيا أو فى غينيا أو فى غيرها، وكل معلوماتى أشياء ترجع لحوالى سنتين مضت، والمحاضرة موجودة عندى وأقعد أدرسها للناس على أساس إنها أحدث الأشياء الموجودة بينما العالم بيتطور بعد منى!

فلما أنا بآجى أحكم بعد هذا على الشئ، وأنا كدارس بأحكم على معرفة قديمة فى الوقت اللى العالم فيه بيتطور أدام منى. ولهذا بعتقد إن الجزء الكبير فى قضية الفكر فى الاتحاد الاشتراكى، هو إن جايز جدا إن أشياء كتيرة من اللى كانت بتدرس كانت عبارة عن أشياء تكاد تكون أكاديمية مش أشياء متطورة تطور سريع؛ ومن هنا بيفرض علينا الوضع إن احنا جميع الهيئات اللى كانت بتصدر دراسات تجمع دراساتها كلها وتوضع تحت تصرف اللى هيشرفوا على الثقافة الاشتراكية كلها.

هذه الثقافة الاشتراكية هتاخد شقين كبار جدا: معرفة عامة، يستوى فيها العامل مع المثقف مع الفلاح مع الكل مع الطالب أساس مشترك يدينا الوحدة الفكرية الكبيرة، ثم بعد هذا تخصص نوعى أقدر أدخل فيه أنا الثقافة العمالية وثقافة الفلاحين والمثقفين وما الى ذلك؛ بحيث إن هذا التخصص يكون نابع من القاعدة، وفى نفس الوقت على صلة بمستويات القيادة تديله التطورات الحديثة التى تحدث فى كل هذه الأشياء بحيث يبقى حكم الدارس غير متخلف عن الأحداث الموجودة.

مثال لذلك.. بنتكلم النهارده مثلا فى أواخر ٦٨ عن تجارب وتطورات حصلت فى مجتمعنا، بينما ممكن جدا أبص ألاقى الأشياء اللى بتدرس هتكون متخلفة عن هذا؛ يعنى إحنا النهارده بنتكلم عن الإنتاجية وعلى وزن العامل من الإنتاجية على مستويات الإدارة العليا، على إن الوحدة لابد إنها تكون عبارة عن أساس الحكم فيه هو نجاحها أو فشلها عن

كذا وعن كذا. فهذه الأشياء ينبغى إنها تكون داخلة فى داخل البرامج كلها، ومن هنا تأتى الصلة القوية ما بين الدارسين وما بين المسئولين عن توجيه السياسات.

دى بس النقطة اللى حبيت يعنى أقولها، على أساس من تقييم الجزء الماضى وبيان نقط الضعف اللى فيه والاستفادة من الجزء الطيب اللى فيه، ثم تقويم الجزء اللى ثبت إن هو يحتاج الى تطوير.

متشكر.

عبد الناصر: خلاص ياكمال ولاّ إيه؟

رفعت: ناقص موضوع وهو موضوع الأمن الصناعى، وهو خاص بتأمين مواقع الإنتاج من آلة أو إنتاج أو العامل نفسه، وحالات بتحصل حالات وفاة نتيجة إهمال من المصانع نفسها وبتنتهى العملية على أساس إصابة عمل أدت الى وفاة وانتهى الموضوع!

أنا بطالب لو فيه حالات بهذا الشكل وكان نتيجة تقصير من الوحدة الإنتاجية، لازم يقدم رئيس هذه الوحدة الى النيابة الادارية، ليه؟ لإهماله فى هذه النواحى. والعملية دى واضحة فى كثير من المصانع، وبالذات فى المناجم الأسبوع اللى فات بالذات ٩ عمال جالهم نوع من التحجر الرئوى نتيجة إن المفروض يلبسوا كمامات مش موجودة! كمامات يعنى عملية بسيطة مش مكلفة!

فأنا كنت بأقترح إن أى خطأ من هذا القبيل، يجب أن رئيس المؤسسة أو رئيس الوحدة يقدم للنيابة الادارية.. دا بالنسبة للأمن الصناعى.

بالنسبة لسياسة الوزارة فى توظيف العمل بالخارج، إحنا قلنا: بيحال الى لجنة القوى العاملة لأن العملية متصلة بعدة أهداف. سياسية التدريب أيضا بتبحث فى لجنة القوى العاملة، وبرضه بدى أدى بعض النقط فى هذا لأنها قد تتصل بسياسة التعليم أيضا؛ يعنى مثلا خريجى المدارس الثانوية اللى هم متبقين النهارده من ٦٥ و ٦٦ حوالى ٤٧٠٤ منهم ٢٤٧٠ خريجى زراعة من المتبقين.

عبد الناصر: بدون عمل؟!

رفعت: بدون عمل من الـ ٤ آلاف، ودا لأن يمكن وزارة الزراعة طالبين بس طالبين تجارة مش طالبين زراعة، معرفش إيه السبب؟!

سليمان: خدوا ٢٤٠٠، برضه إحنا بنطلع من الزراعة متوسطة دلوقتى ٤ آلاف كل سنة هنوديهم فين؟!

عبد الناصر: نطلعهم ليه؟!

سليمان: هو دا السؤال.

حجازى: وعندنا ٤ مليون بنصرف على مشروع التنظيم الزراعى عمالة بس.. يعنى عمالة ضخمة موجودة.

سليمان: يعنى إحنا إدينا وزارة الزراعة ضعف العدد اللى طلبته، قلنا على الأقل بنعين من خريجى الزراعة النص، هم طالبين ٢٠٠ من الـ ٢٤٠٠!

عبد الناصر: ما علشان كده لازم الخطة تتنفذ بالضبط ويبقى فيه تصنيع وإصلاح زراعى وكذا وإلا مفيش فايدة! لما بيقولوا إحنا بقينا ٣٣ مليون دلوقتى طب هنودى الناس فين؟! إحنا عايزين نعمل لجنة خطة.. مجلس الوزراء يجتمع كلجنة خطة بعد ٣ أسابيع، ويكون عندنا من كل وزارة تقييم لما حدث فى الـ ٣ أشهر الأولى للميزانية وإيه التأخير وإيه التعطيل. كل وزارة بتبعت هذا الكلام، بعد ٣ أسابيع من النهارده نعقد اجتماع كلجنة خطة نبحث الخطة بس نشوف إحنا يعنى حطينا خطة ونفذناها ولاّ حطينا خطة ومابننفذهاش؟!

كل وزارة ليها خطة بتبعت تقرير بهذا الموضوع، عندنا ٣ أسابيع بحيث نيجى نشوف الحقيقة، والسيد وزير التخطيط أيضا بيعمل تقرير عن خطة الدولة ككل.. يعنى كل وزارة هتبعت لوحدها وإنت هتبعت لنا ككل.

جاب الله: يعنى هنتظر تقرير متابعة من كل وزارة.

عبد الناصر: آه.. لأن إذا مامشيناش بالخطة يعنى أنا عارف الخطة ممكن تتعبنا وممكن كذا، وقد يكون أسهل لى أنا كرئيس إن أنا مانفذش الخطة.. يعنى أنا كرئيس أسهل لى أنا إن مانفذش الخطة؛ هتبقى البلد مافيهاش تكالب على الأسواق ومش فاهم إيه، ونمشى زى أى دولة من الدول اللى بتاخد شوية معونة من أمريكا؛ من مصلحتى أنا علشان مايحصلش عندى مشاكل إن أنا مانفذش الخطة.. ميحصليش مشاكل شخصية. لكن هتحصل مشاكل

فى المجتمع لأن هيبقى عندى عملة صعبة وهيبقى عندى فلوس ومأأبقاش مزنوق.. الى آخر هذا الكلام، لكن هيبقى عندى عمال عاطلين ويبقى عندى ناس مش لاقية تاكل! قد يكون صعب على كرئيس إن أنا أنفذ الخطة، ولكن من ناحية الأمانة بنبذل جهدنا ونشغل ولاد الناس زى ما بنشغل ولادنا؛ إحنا ولادنا بيشتغلوا ولاد الناس أيضا لازم يشتغلوا.. دا الحقيقة الموضوع.

قد يلقى علينا أعباء وإحنا يعنى زى ما بيتقال ماعندناش القدرة على كذا لازم الحقيقة نشتغل فى التنمية أكثر من ذلك والا يبقى مفيش فايدة كل اللى احنا بنعمله ده.

جاب الله: يافندم أرجو يعنى التقرير ييجى لى بعد أسبوعين.

عبد الناصر: أظن أسبوعين كفاية؟

أصوات: كفاية أوى.. كفاية خالص.

رفعت: ندى برضه بعض الأمثلة لبعض المهن اللى كانت مطلوبة ومحصلش فيها فائض؛ يعنى مثلا الميكانيكا دقيقة ١٧، الكترونات ١٨، معادن كثيقة ٥، برادة ٢٨٩..

عبد الناصر: طب إحنا مكانش عندنا فى البرادة أيام السد العالى وجيبنا عمال روس؛ جيبنا عمال روس فى البرادة مش كده؟

سليمان: أيوه يافندم.

عبد الناصر: مكانش عندنا عمال مصريين وجالنا عمال من الاتحاد السوفيتى بماهيات عالية يشتغلوا برادة، وأظن دول خلصوا ومشيوا.

قناوى: إحنا ابتدينا بـ ٥٠٠ عامل ماهر وصلنا لـ ١٥ ألف؛ بعد ٣ – ٤ سنين دربنا ١٥ ألف عامل ماهر.

رفعت: خراطة مثلا ١٥٦.

عبد الناصر: خريجين مدارس ثانوية؟

رفعت: آه.. دول مااشتغلوش.. حدادة ٧٦، سباكة معادن ٣٤، سيارات ٩١، أشغال حديد ولحام ٣١، نسيج ٥٣٨، أثاث معدنى ٣٣، معادن دقيقة ٣١، طباعة ٢٩، تبريد ٥، عمارة ٦٤، لحام ٨١.

عبد الناصر: برضه اللحامين مكانش عندنا فى السد العالى وجيبنا من الاتحاد السوفيتى.

سليمان: على ما علمنا إحنا دلوقتى بقى عندنا عدد كويس، كنا بندى فى الأول ٢ جنيه فى اليوم للحام اللى بنقدر نلقطه من السوق إنما دلوقتى ماهيته ٩ جنيه و ١٠ جنيه.

عبد الناصر: دلوقتى بتعمل اجتماع مع الدكتور عزيز والأخ البشرى، إذا كانوا هيقدروا ياخدوا ناس من دول، يعنى متهيألى الكلام حتى بالتليفون بيحل أكتر من الجوابات لأن الجوابات مابتوصلش! (ضحك) يعنى متهيألى بالاتصال الشخصى بتقدر تحل.

رفعت: دى الظاهرة الموجودة بالنسبة للمدارس الصناعية.

البشرى: لو تسمح لى يافندم.. هو فعلا فيه طلبات على الخراطين وبرادين ولحامين وبتطلع اعلانات فى الجرائد باستمرار من الشركات، ويمكن لو سمحت لى فى دقيقة واحدة أساس ورا المشكل دا خريجى المدارس الصناعية. فيه قانون طلع اللى هو ٣٥ يسمح لهم إنهم يدخلوا فى الحكومة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية فى الدرجة التامنة، فى حين إن لوائح الشركات كلها والتقييم بتاع الشركات كله مبنى على إن خريجى المدارس الصناعية يخشوا فى الفئة التاسعة. فمن هنا نشأت المفارقة يعنى برغم الاعلانات المتكررة وعدد كبير. كنا فى جلسة القوى العاملة، وإديت توجيه وبعتوا جابوا ناس وبعدين الناس برضه مش عاوزة تشتغل فى الشركات؛ لأنها منتظرة التعيين عن طريق لجنة القوى العاملة والتعيين فى الحكومة علشان تاخد الدرجة التامنة وليست الفئة التاسعة. فأنا متهيألى القانون دا كمان بعد صدوره، وهو كان صادر لطابع وقتى لإصلاح حال بعض الموظفين فى وزارة التربية والتعليم، أنا متهيألى هو عامل دربكة برضه شوية فى الشركات.

عبد الناصر: سنة كام القانون ده؟

البشرى: القانون ده صدر السنة اللى فاتت سنة ٦٧، فأنا متهيألى حقنا برضه كلجنة قوى عاملة ندرس القانون ٣٥ ونقيم أثره فعلا على وحدات القطاع العام؛ لأن عامل مشاكل كثيرة برضه يعنى مش طبعا حجمها كبير، إنما عدد كبير من الموجودين فى المصانع بيسيبوا المصانع ويروحوا النهارده علشان يتعينوا فى الهيئات العامة أو فى وزارات الحكومة أو مصالحها.

الأعداد اللى هنا دى ماتوحيش بإن البلد مافيهاش طلب، هناك طلب إحنا فى مصنع واحد كان طالب ٥٠٠ وبعت له قلت له جاب ناس من هؤلاء الناس وعمل إعلان فى الجرايد. إنما فعلا دى النقطة اللى ورا الموضوع اللى بتوحى وبتظهر إن فيه فائض فى هذه التخصصات؛ فإحنا برضه نرجو إن احنا ندرس موضوع ٣٥ ككل وأثره.

سليمان: لا.. ٣٥ راجع معرفش فلت إزاى يعنى محدش شافه القانون ده.

عبد الناصر: دا مين اللى قدمه؟

البشرى: هو كان أظن عن طريق التربية والتعليم ومشى علشان إصلاح المتخلفين فى وزارة التربية والتعليم.

سليمان: إنما ده ماينطبقش على الجديد يعنى اللى احنا بنعينهم دلوقتى، إحنا قلنا: لازم يتعينوا بالدرجة التاسعة.

مراد: عندنا فى الوزارة عاملين إشكال وبيقولوا لى: اللى قبل ٦٧ واللى بعد ٦٧!

عبد الناصر: نلغيه.. يعنى نلغى القانون؟

سليمان: لتسوية حالات قديمة، وهو كان خطأ كبير لأن هو يوم ما بيتعين فى الدرجة التامنة عايز يلبس البالطو، فيعنى بالرغم من إن الحكومة بتعين كل خريجى المدارس الصناعية فى الدرجة التامنة عينتهم أنا فى الدرجة التاسعة!

عبد الناصر: طب ما تشوف القانون دا إذا كان عايز إلغاء نلغيه.. تعديل؟

سليمان: هو استنفذ أغراضه خلاص، وإحنا بنعين من هنا ورايح دلوقتى فى الدرجة التاسعة يعنى توصية لجنة القوى العاملة التعيين فى التاسعة.

البشرى: بعض الجهات بتعين فى التامنة هو عاوز تنسيق.

عبد الناصر: إبحثوه فى القوى العاملة.

رفعت: هو بصفة عامة موضوع التدريب ككل – وهو بيبحث فى لجنة القوى العاملة – عايز اهتمام الحقيقة وربط بسياسة التعليم أساسا.

آخر موضوع اللى هو كان القوانين الخاصة بالعمل واللى أثرناها فى أول الموضوع، قانون العمل ولائحة العاملين وقانون ٤٦.

فيه موضوعين خاصين بالتأمينات، وهو موضوع مبدأ توحيد قانون التأمينات والمعاشات الحكومية بحيث نقدر نوفق بينهم مايبقاش فيه نظامين مختلفين، وفيه لجنة شكلت من التأمينات ووزارة الخزانة ووضعت قواعد. وتقديرى فى هذا الموضوع بيمشى بإيجاد جهاز واحد يشرف على النواحى التأمينية كلها، علاوة على إنها خدمات هى أيضا عملية تمويل.

عبد الناصر: فيه حكاية برضه، مثلا اللى فى قنال السويس سابها وطلع راح حتة تانية ياخد مكافأة وبعد منها أظن بياخد معاش! يعنى أنا أعرف ناس مثلا كانوا فى الجيش وراح شركة قنال السويس بياخد معاش من الجيش، وبعدين ساب قنال السويس وطلع راح حتة تانية خد مكافأة وبعدين أظن كمان خد معاش من قنال السويس!

حجازى: لهم لايحة خاصة وغير مقننة لأنهم عملوا لايحة ونفذوها من غير ما تاخد تشريع للقانون بتاعها؛ فلا حصلوا تأمينات حكومية ولا حصلوا تأمينات اجتماعية!

عبد الناصر: لا.. أنا باعرف أمثلة وبياخد معاش وياخد مكافأة، ياخد معاش من الحكومة كبير وبياخد بعد كده مكافأة كذا ألف جنيه، وبعدين بيطلع يروح يشتغل فى حتة تانية حكومية ياخد ماهية! (ضحك)

سليمان: أنا شايف إن ده كان نظام دولى بيطبقوا اللائحة القديمة على العاملين، طبقا للالتزام اللى هو مفروض إن هو هينتهى فى نوفمبر.

حجازى: يعنى هم عندهم لائحة حاليا سارية حوالى كام سنة، جم كلمونى على أساس إنهم ياخدوا موافقة نعمل لهم قانون علشان نقنن اللائحة اللى هم ماشيين عليها، وبعد كده يمشوا فى حدود لائحة التأمينات الاجتماعية. وبعدين هم النهارده هيئة عامة، فهل هيخضعوا للتأمين والمعاشات الخاصة بالهيئات العامة ولاّ هيعتبروا مؤسسة اقتصادية وبالتالى يخضعوا لقانون التأمينات الاجتماعية؟ فهم بيدرسوا. أنا قلت لهم: مانقننش الماضى بس نقيم الموقف مشى إزاى، وطبعا فيها مزايا أكثر من مزايا الحكومة وأكثر من مزايا التأمينات الاجتماعية.

فآخر حاجة الأسبوع اللى فات، كانوا واصلين لأن طب ما نقنن الجزء الكام سنة دول اللى مشيوا، وبعد كده كل واحد يخش بعد كده يسرى عليه قانون التأمينات الاجتماعية، فأثار هل قناة السويس مؤسسة اقتصادية يسرى عليها قانون المؤسسات ولاّ هى هيئة عامة يسرى عليها قانون الهيئات العامة؟ هى صدرت بقانون هيئات عامة ولكن تطبق بعض اللوائح الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية؛ فهم لازم نكيف الوضع وبينما هى هيئة عامة هيفرضوا عليها تأمينات.

فطلبت أنا الدراسة يعنى تتحط فى الوضع السليم، هيئة عامة يبقى بيسرى عليها قوانين الهيئات العامة، بتمشى فى القطاع الاقتصادى بيسرى عليها قوانين القطاع الاقتصادى، أما المزايا اللى أخدوها الكام سنة اللى فاتت تدرس على أساس إن دى مسائل تزول ونحل المسألة، فهم بيدرسوها.

مراد: فيه جزء يافندم إن الامتياز بتاع قناة السويس ينتهى فى نوفمبر.

عبد الناصر: الكلام دا كلام فارغ! اللى بيقول لك إن فيه التزام دولى وكلام من دا دا كلام يضحكوا بيه على وزارة الخزانة! (ضحك) الالتزام الدولى خلص من يوم التأميم.. سقط! (ضحك) إيه الالتزام الدولى بالنسبة لقناة السويس؟!

سليمان : عندنا ضمانات للعاملين فى قنال السويس.

عبد الناصر: أصل بعد ما ادينا الضمانات مشيوا كلهم، وبعدين جيبنا اللى كنا مديين لهم الضمانات كله مشى ماعدا سبعة، جريج دا إحنا كنا مديين للأجانب.

صالح: وممكن إحنا نعدلها فى أى وقت، أصل مباشرة القانون ماتسريش من يوم صدوره التعديل الجديد يسرى أثره مباشرة.

الشافعى: لوائح العاملين والمزايا الخاصة بالمعاشات، فى الحقيقة التأمينات الاجتماعية لما جت تطبق قالت الأنظمة الخاصة بتدى مزايا، أحسن نستبقى هذه المزايا علشان مانعملش هزات بالنسبة لباقى الفئات. وبعدين هم يعنى فعلا عندهم فروق، لكن متهيألى الأنظمة الخاصة فى سنة ٦٣ كلها إنتهى الأمر فيها وأصبح مش من الجايز إطلاقا صرف المكافآت نهاية الخدمة ولازم كلها تحول الى نظام المعاشات.

عبد الناصر: واحد طلع من الجيش بياخد معاش مثلا ٩٠ جنيه، وبعدين راح اشتغل وخد ماهية برضه كذا وجمع بين الماهية والمعاش، وبعدين ساب قنال السويس خد مكافأة.. تبقى يعنى عملية بهذا الشكل! برضه كان فيه مثل قديم فى بنك التسليف.

شقير: الجماعة القدام والمكافآت كانت بتصل لـ ٢٠ ألف جنيه فى سنة ٦٥!

عبد الناصر: الحقيقة مش معقول طالما بيشتغل، يعنى اللى يطلع من بنك واللى يطلع من حكومة يشتغل فى بنك واللى يطلع من بنك يشتغل فى حكومة.. وهكذا!

الشافعى: إحنا إدينا توصية فى اللجنة التشريعية إنه لازم يوقف صرف المكافآت نهائيا، وأى مكافأة تحول الى ميزة جديدة تضاف الى المعاش على أساس جدول بيترجم كل مبلغ الى مايقابله؛ على أساس إنه ده حق مكتسب فى نظام خاص.

عبد الناصر: وأنا رأيى بقى بالنسبة للمذكرة المتقدمة، تعيدوا بحثها تانى على ضوء المناقشة اللى حصلت والحاجات اللى عايزة بحث فى عدة وزارات بحيث إن احنا نصل الى..

الشافعى: قرارات أو قوانين أو تعديلات.

عبد الناصر: وبهذا تنتهى الخمس دقايق! (ضحك)

حجازى: فيه موضوع خاص بالقطن يافندم والأقساط المستحقة على الفلاحين، كان وزير الزراعة متقدم بمذكرة للخزانة على أساس نحط الحد الأعلى لتحميل القطن السنة بـ ١٥ جنيه بغض النظر عن المصروفات؛ لأن فيه فلاحين عليهم تأخيرات ضخمة وبالتالى عايز مصلحة الأموال فى الحساب يبقى مفيش فدان يزيد التحميل بتاعه السنة دى عن ١٥ جنيه. طبعا ده فيه نسبة كتيرة الناس عليها متأخرات نظرا لأن العبء من بنك التسليف على الفلاح يصل الى ٤٠ جنيه!

عبد الناصر: نبحثه والله الجمعة الجاية، وتبعت لنا والله المذكرة برضه الواحد يسأل ناس التحميل إيه؟

جمعة: هى دى نقطة يمكن فيها شكاوى كتيرة أوى من الفلاحين بتاع تحميل القطن، بالنسبة للصيارفة فيه شك إنهم بيحملوا أكتر من اللازم.

عبد الناصر: ممكن نستنى للجمعة الجاية ولاّ يكون عدى الموضوع بالنسبة للقطن؟

حجازى: هم دلوقتى ابتدوا يعملوا استمارات ويمكن دا اللى عمل الضغط، فهو فيه احصائية سريعة كده المزارعين اللى بيتحمل الفدان المحصول فى حدود ١٥ جنيه بتصل نسبتهم ٧٥٪ فاللى عاملين زيطة الجزء الآخر..

عبد الناصر: اللى أكتر من ٧٥؟!

حجازى: آه.. فبعدين هى الأمثلة اللى جايبها السيد وزير الزراعة الحقيقة هى أمثلة شاذة شوية؛ واحد مثلا عنده فدان وعليه ٢٠٠ جنيه، واحد مثلا عنده ٣ فدادين وعليه ١٥٠ جنيه، فمثل هذا الشخص المتأخر سنوات وتراكم عليه أنا مش بحل مشكلة مثل هذا الشخص إنما أنا باخد الوضع العام. فيعنى إحنا ممكن حاليا فيه دراسة عن المتأخرات بالنسبة للفلاحين بصفة عامة؛ لأن الاستمارات بتتضمن بيانات غير حقيقية، والديون بعضها المحملة ديون معدومة تقريبا متضخمة الحسابات بأرقام، ففيه كانت لجنة مشكلة يمكن هتنتهى فى خلال الأشهر القريبة اللى جاية؛ يعنى الحقيقة دى هيأثر على الحصيلة بحوالى ٢ أو ٣ مليون جنيه، أنا شايف ضغط شعبى بالنسبة لهذا الموضوع.

عبد الناصر: فيه ضغط؟

صوت: آه.. مفيش صبر خالص، فيه ضغط بيوردوا القطن ومابياخدوش أى فلوس!

أبو النور: لو سمحت لى سيادتك.. هو المفروض يكون فيه حد أدنى يجب أن يحصل عليه الفلاح مهما كانت مديونيته من القطن، وإلا هنوصل برضه لنفس العملية إن هو يقول يزرع ليه؟! والحد الأدنى عملية عادلة، دا المحصول الأساسى هو اللى بيحصل منه فلابد إنه يحدد حد أدنى بياخد منه مبلغ والباقى بيتخصم منه مهما كانت المديونية.

حجازى: هو الاقتراح يافندم إنه هو يبقى الحد الأقصى لما يحصل من الفدان ما بين ١٥ و٢٠ على أساس المفارقات.

عبد الناصر: هيبقى ٢٠! (ضحك)

حجازى: إنما حيث إن العبء الأكبر على ٧٥ ٪ من المساحة يعنى يبقى الفرق اللى هو ١٥ – ٢٠ مش هييجى إلا على عدد أقل؛ لأن الجزء الأكبر مابيزيدش عن ١٥، المشكلة إن توزيع الأعباء فى بنك التسليف والفلوس..

جمعة: هو فى تصورى يافندم هم جم فى وقت القطن وراحوا طالبين بمبالغ كبيرة جدا بالنسبة للتخصصات، ودى أثارت الناس.

النقطة التانية: إن مشكلة التسويق التعاونى عايز حد يشوف الحقيقة والسيد وزير الاقتصاد، أنا عندى أمثلة محافظة الغربية فيها مليون قنطار، اللى دخل المحالج ١٠٠ ألف واللى قبض الفلوس ٤ آلاف فلاح! ومتهيألى فيه مشاكل بين المؤسسة وبين بنك التسليف؛ الموضوع يحتاج حد يتولى هذا الموضوع فى اليومين دول بالذات.

عبد الناصر: لما وزير يمشى لازم حد يمسك الموضوع، يعنى دكتور حجازى بيمسك الاقتصاد لغاية ما يرجع وزير الاقتصاد.. الحقيقة لازم برضه نمشى بالعملية دى يعنى لما وزير يمشى؛ لأن هو دا الأصول، الحقيقة وكيل الوزارة مابيبقاش عنده سلطة الوزير يبقى لازم أوتوماتيكى إن وزير تانى يتولى المسئولية.

حجازى: هو بنك التسليف كمان عايز.

جاب الله: هو كان أثير فى المؤتمر القومى فى اللجان الزراعية المديونيات المتأخرة على الفلاحين على مدار سنتين، وهى معظمها ياإما فوائد أو غرامات تأخير أو.. أو.. الى آخره. يعنى مهياش مديونيات حقيقية. يعنى غرامة التأخير كانت ٥١ جنيه السنة اللى فاتت، بالصورة دى الفلاح لما ييجى النهارده هيلاقى عليه ٢٠٠ – ٣٠٠ جنيه أى مبلغ مهواش عارف إيه حقيقته، فلو كان برضه يتعمل تحليل ليها سواء هى غرامات تأخير أو فلوس سلف خدها عينية أو نقدية، لكن كون إنى أحسبها مبلغ إجمالى كده!

الشافعى: تحليل الدين يعنى.

حجازى: إحنا بناخد عبء يافندم لأنه بياخد بيانات من أجهزة تانية، بنك التسليف بيقول له حصل لى كذا فبتكون النتيجة إن العبء كله بيروح للخزانة.. هى مش الخزانة هى الأجهزة التانية ولذلك أنا التقرير اللى قدامى..

عبد الناصر: طب لو عملنا بين ١٥ و٢٠ بيمشى؟

داوود: هو فيه نقطة كمان، إنه اللى حصل إنه بعد ما عملوا عملية التسويق أصبح سهل على كل جهة حكومية حتى البنوك اللى كانت زمان بتحصل بطريقة أخرى، إن هى تبعت. أنا شوفت مثلا ممولين بيطالبوهم بمبالغ من سنة ١٩٢٨ بيحصلوها بطريق استمارة تسويق وبيضاف وبتخصم؛ سهل دلوقتى أدام دخل جوه التسويق إنه يخصم منه فبيبص من ناحية بيطلع مفيش حاجة. أموال بنك التسليف مابتكونش يمكن العبء، إنما الديون اللى طرأت واللى ظهرت جديد واللى انتهز فرصة إنها تضاف بمناسبة التسويق.. هى دى اللى كانت عاملة دربكة.

عبد الناصر: برضه السؤال التانى، هل بالنسبة للقطن هل أحسن نقول ١٥ ولاّ نقول بين ١٥ و ٢٠؟ لأن لما بتقول بين ١٥ و ٢٠ فى الحقيقة نبقى بنقول ٢٠ يعنى بنضحك على نفسنا، وبرضه المشكلة السنة دى إن فيه نقص فى زراعة القطن.

الشافعى: أساسها التحصيل!

حجازى: حسبوها النهارده قالوا: ١٥ يعنى الفدان ٥ × ١٥ بـ ٧٥، ٤٠ مستحقات بنك التسليف والأجهزة الأخرى، وبالتالى خد ١٥ للأموال المستحقة يبقى بنسيب للفلاح ٢٠، فاللى عليه ديون متأخرة هتزيد عن كده يبقى ماعملش حاجة! وبعدين هم بيحكموا فعلا فلاحين على التطبيقات كلها بتاعة التسويق وكل دا مهما قلنا فيه..

عبد الناصر: إذاً نمشى على ١٥.

حجازى: الحصيلة..

عبد الناصر: بتجيبها يعنى بطريقة تانية! (ضحك) سارقين فى الرز برضه! لأ.. كنتم حاسبين هتسرقوا أكتر فسرقتوا أقل! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: يعنى اللى هو واحد رايح يسرق ٥ آلاف جنيه فسرق ألف جنيه، هو بيعتبر نفسه خسران ٤ آلاف جنيه! (ضحك)

لابد إن احنا نتكلم لأن النهارده قربنا نبقى ٣٠ والجامعات هتبدأ فى مدة قريبة، المفروض إن احنا كلنا قرينا المذكرة أيضا ولاّ إيه؟

أبو العز: هل ممكن يعنى أحط نقط سريعة جدا.

عبد الناصر: إتفضل.

أبو العز: يعنى يافندم أول حاجة تركيز للموضوع، إن مما لاشك فيه لابد من وجود تنظيم شبابى واحد فى كل منشأة أو فى كل وحدة شبابية، ويمكن هذا هو المقترح اللى تقدمت بيه اللجنة الوزارية الثنائية اللى كلفت بمهمة وضع خطوط عريضة لتنفيذ بيان ٣٠ مارس.

على أساس هذا الكلام أنا بعتقد إن الخطوات التنفيذية للتطبيق يمكن أن تتبع على النحو الآتى..

أولا: لابد من توسيع قاعدة التنظيم السياسى للشباب، طبعا يسبق هذا الكلام إن احنا كدول اشتراكية مما لاشك فيه إنه لابد من وجود تنظيم سياسى شبابى يمثل المرحلة التمهيدية للاشتراك فى عضوية الاتحاد الاشتراكى، ويعد العناصر التى تتصدى لكافة التحديات التى تواجه الدفع الاشتراكى. يمكن انطلاقا من هذا المفهوم بيبقى من الضرورى أن يوجد تنظيم سياسى للشباب، وهذا التنظيم لا يجب أن يكون مقصورا على فئة معينة من الشباب بل تتسع قاعدته لتشمل الغالبية العظمى من الشباب فى مرحلة سنية محددة؛ ولتكن هذه هى نفس مرحلة السن اللى هى من ١٥ لـ ٢٥ واللى جاية فى النظام الأساسى لمنظمة الشباب.

النقطة التانية: إنه لابد أن تتحدد العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى وبين التنظيم السياسى للشباب. وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا إذا افترضنا أن هذه هى مرحلة سابقة لعضوية الاتحاد الاشتراكى؛ يعنى كم نتمنى أن يأتى اليوم اللى يصبح فيه فعلا عضوية الاتحاد الاشتراكى مقصورة على الأعضاء الذين يتلقون إعدادا سياسيا معينا عن طريق منظمة الشباب وربما تسبقها مرحلة الطلائع.

يمكن برضه فى مجال تحديد العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى وبين المنظمة من الأهمية بمكان، أن توجد المنظمة على مستويات مماثلة لنفس مستويات التنظيم السياسى، مع ملاحظة إنه فى هذا الحالة ليس من الضرورى أن يوجد مؤتمر قومى للمنظمة وليس من الضرورى أيضا أن توجد لجنة مركزية للمنظمة؛ لأن وجود لجنة مركزية للمنظمة فى مرحلة سابقة أعطاها شعورا بأنها عبارة عن كيان مستقل قائم بذاته ليس له علاقة بالتنظيم السياسى القائم، وبالتالى نرى أن ممثلى الشباب فى اللجنة المركزية وبالتالى فى المؤتمر القومى هم الذين يمثلون القيادات الشبابية التى تستطيع أن تهيمن على التنظيم الشبابى بكافة مستوياته.

عبد الناصر: هو هنا المشكلة مشكلة ممثلى الشباب فى اللجنة المركزية، المفروض إن اللجنة المركزية لا يصل اليها إلا الناس اللى كافحوا كفاح طويل وبتبقى تقريبا قمة العمل السياسى. لا أتصور إن واحد مثلا طالب فى الجامعة يبقى هو دا موجود فى اللجنة المركزية؛ مش موجود فى العالم أبدا. هم كانوا طالبين وبعتوا لى تلغرافات وفى الحقيقة ألحوا فى هذا الموضوع إن يمثلوا بالتعيين ضمن المعينين، وطبعا دا الحقيقة مكانش معقول. وفى البلاد اللى عملوا منظمات للشباب، فى الأول اقتصروا على سن معين، وبعدين وجدوا إن العملية دى فصلت الشباب خالص فسمحوا بسن كبير إنه يكون موجود فى منظمات الشباب ودا بيكون الصلة بين الحزب والمنظمة، لكن يعنى بجيب طالب فى كلية وأدخله لجنة مركزية؟! مستحيل!

أبو العز: إنما يعنى فكرة وجود لجنة مركزية خاصة بالتنظيم السياسى، أنا متهيألى لا داعى لها على الإطلاق لأنها بتعطى شعور بالاستقلالية للتنظيم.

برضه النقطة الرابعة: إن لابد أن تتحدد العلاقة بين منظمة الشباب وبين وزارة الشباب. فأنا بقول إن احنا فى التنظيم الجديد للوزارة اللى صدر بقرار من سيادتك، بيتضمن وجود لجنة وزارية عليا تخطط على الصعيد القومى بالخطوط العريضة لما يسير عليه رعاية الشباب فى مستوياتها المختلفة. وزارة الشباب ماهى إلا الأداة التنفيذية لهذه اللجنة الوزارية ومنظمة الشباب هتكون ممثلة فى هذه اللجنة الوزارية؛ يبقى إذاً إحنا ضامنين إن هيكون فى مستوى على أعلى قمة من المسئولية بيخطط وبيضع الخطوط العريضة للتنظيم الشبابى، ووزارة الشباب هى الأداة المنظمة بتتولى إعداد القيادات التى تواليها بالتثقيف السياسى وبإعطائها عملية من التوعية اللى تؤهلها أن تتولى قيادة الوسط المحيط بالشباب.

النقطة الخامسة: إن احنا يمكن لو أخذنا نمط العلاقة بين التنظيم السياسى والتنظيمات الأخرى المتعارضة كما توجد فى الجامعة، بنجد إن فيه كل كلية النهارده فيه ٣ تشكيلات رئيسية..

التشكيل الأول: بيتمثل فى أعضاء مجلس الاتحاد.

التشكيل الثانى: بيتمثل فى ممثلى الطلبة فى لجنة الاتحاد الاشتراكى فى الكلية فى كل لجنة ٣ من الطلبة.

التشكيل التالت: أعضاء منظمة الشباب.

الملاحظ بالنسبة لهذه التشكيلات الثلاثة، إن منظمة الشباب تضاءل عدد أفرادها فى كل كلية تضاؤل واضح جدا بحيث لا يزيد عددهم فى أى كلية الآن على ٥٠ بأى حال من الأحوال. بالنسبة لممثلى الطلبة فى لجنة الاتحاد الاشتراكى، فيما يقرب من أكثر من ٥٠٪ من اللى دخلوا عضوية اللجنة الأساسية فى كل كلية تخرجوا هذا العام، ومعنى هذا إن فى العام المقبل سيصبح هنالك مناصب شاغرة فى لجنة الاتحاد الاشتراكى فى الوحدة الأساسية.

فإحنا بنفكر فى الكلام دا أنا والدكتور لبيب، الفورمة اللى بيها نستطيع أن ننسق بين هذه الكيانات التلاتة اللى موجودة فى كل كلية، فقلنا: إن هنعتبر كخطوة أولى إن كافة طلبة الكلية طالما إنهم فى مرحلة سن الانضمام لعضوية المنظمة، أعضاء تحت الإعداد لمنظمة الشباب. وبعدين هتجرى انتخابات الاتحادات فى بداية العام الدراسى وفق اللائحة الجديدة التى وضعها مؤتمر الاتحاد الطلابى السابق، قيادات الاتحاد فى نفس الوقت تصبح هى نفس القيادات السياسة يعنى تصبح قيادات المنظمة.

عبد الناصر: اللائحة خلصت؟

شقير: اللائحة النهارده خلصناها فى المجلس الأعلى للجامعات يافندم، وفيها نقطة معينة هنثيرها دلوقتى.. ضرورة الربط بين الاتحاد الاشتراكى والاتحاد العام على نحو ما وإلا العملية تفلت كلها، هنعرضها دلوقتى.

أبو العز: إحنا هنتصور إن قيادات الاتحاد هتصبح فى نفس الوقت هى قيادات المنظمة ويوكل أمر توليها ورعايتها الى منظمة الشباب، فى نفس الوقت أعضاء المنظمة اللى موجودين فى الوحدة هيسمح لهم بالتقدم لهذه الانتخابات على قدم المساواة مع غيرهم من الطلاب، وقد تصعد من القيادات على مستوى مجلس الاتحاد للكلية.

النقطة التالتة: الأعضاء اللى هتشغر مناصبهم فى لجنة الوحدة الأساسية فى الاتحاد الاشتراكى، من الممكن أن يستبدلوا تدريجيا بالأمين والأمين المساعد للاتحاد وأحد أعضاء الطلبة، وتبقى العملية عملية دورية ومستمرة بحيث يصبح دائما أبدا هنالك ممثلين للطلبة فى لجنة الوحدة الأساسية.

أنا بقول: بهذه الطريقة يبقى تصورنا إن الاتحاد هو محور النشاط الطلابى، وفى نفس الوقت لا يوجد أى تضارب بينه وبين أى كيان آخر فى تنازع السلطة طالما أنه يمثل قيادات منظمة الشباب فى نفس الوقت.

يمكن على نفس النمط أنا باتصور العلاقة بين المنظمة والاتحادات الطلابية فى المدارس الثانوية، بالنسبة لشباب عمال الصناعة برضه الى حد كبير بنفس النسق. ويمكن دا الموجز السريع لهذه العملية، على اعتبار إن الهدف كل الهدف هو إن احنا نوجد تنظيم شبابى واحد فى كل منشأة وفى كل وحدة من الوحدات.

النقطة التانية: المتصلة بالاعداد العسكرى للشباب، يمكن اللجنة الوزارية اجتمعت مرتين..

عبد الناصر: ده مش فى المذكرة ده.. فى المذكرة هذا الكلام؟

أبو العز: أيوه يافندم.. اللى هو القسم الثانى. فالمرة الأولى اجتمعت فى ٦/٣٠، واستغرقت الدراسة بعد كده فترة طويلة ووضع برنامج كامل للتدريب. وبعدين آخر مرة اجتمعنا فى ٩/١٤ ووضعنا الخطوط العريضة لعملية الإعداد العسكرى للشباب على النحو الآتى:

أنه يكون هنالك مستويين للتدريب العسكرى..

المستوى الأول: هو التطوع المباشر فى العمليات العسكرية، عن طريق فتح باب التطوع بالاتفاق مع القوات المسلحة لكل طالب فى الجامعة متحرق شوقا لخوض المعركة أن ينضم الى القوات المسلحة لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر. وخلال هذه الفترة هيحافظ على مكانه فى الجامعة، ويعتبر متغيب بعذر مقبول ويسمح له بأداء الامتحان. وهتوزع استمارات على جميع طلاب الجامعة الراغبين فى الانخراط بالعمليات العسكرية مباشرة ابتداء من يوم السبت ٥ أكتوبر.

عبد الناصر: دا هياخدوه ٣ أشهر هيحفروه الأرض ويمشوه بس يعنى هيطلع كفران! (ضحك)

شقير: ٣ أشهر على الأقل يافندم.

أبو العز: المستوى التانى: اللى هو مستوى التدريب العسكرى الإجبارى للقيام بجهود غير مباشرة معاونة للقوات المسلحة. ودا هيتم إجباريا بالنسبة لكل طلبة الجامعات فى معسكرات إقامة دائمة لمدة أسبوعين، وبعدين اللى هيتخرج من هذه المعسكرات هنحاول نوزعهم جغرافيا حسب الشياخات والأحياء السكنية؛ بحيث يستفاد بهم فى مراكز الدفاع المدنى والمقاومة الشعبية اللى موجودة على مستوى الوحدات السكنية.

طبعا دا هيحتاج الى تنسيق بينا وبين السيد شعراوى جمعة المسئول عن هذه العملية، وهنحاول نضع بطاقة لكل طالب تحدث هذه الصورة التنسيقية بحيث يبقى حاسس إنه مكلف بمهمة بعد انتهاء عملية التدريب.

عبد الناصر: العملية دى إذا أخدناها يعنى لم نقصرها على الطلاب بس وتوسعنا بالنسبة لبعض الناس الآخرين بيبقى الحقيقة باينة إنها مش عملية مصطنعة، لكن بالكلام اللى إنت بتقوله دلوقتى دا إنها عملية مصطنعة!

أبو العز: برضه بالنسية لنظام تدريب العمال.

عبد الناصر: أنا أصلى اتخدعت فى المذكرة بتاعتك وقريت لغاية الرسم البيانى وماقريتش اللى بعد الرسم! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

أبو العز: بالنسبة لعمال الصناعة، إحنا بنقترح يكون عن طريق إعداد مراكز تدريب متنقلة تمر على الوحدات الصناعية وتتولى تدريب العمال لفترات محددة، طبقا لجدول زمنى يضمن بالدرجة الأولى عدم تأثر عملية الإنتاج بالتدريب. وفى نفس الوقت هيتم بعد ذلك تكليف هؤلاء العمال المدربين بأعمال محددة للدفاع المدنى عن المنشأة التى يوجدون فيها، والبقية الباقية هيتم توزيعهم جغرافيا أيضا على نفس مراكز الدفاع المدنى حسب محل السكن.

الميزانية المطلوبة يافندم لهذه العملية حوالى ٨٠٠ ألف جنيه الاعتماد الاضافى، على اعتبار إن المبلغ المطلوب الاجمالى هو ١,٣١٤ مليون. دا بعد ما القوات المسلحة غربلت المبلغ لأن هو المفروض الأول المبلغ كان حوالى ٤ مليون وشوية، وبعدين إتغربل وصل الى ١,٣١٤ مليون. الميزانية المرصودة للفتوة بعد تجميع اعتماداتها المتناثرة فى الأزهر وفى الجامعات وفى التربية والتعليم ٦٨٩ ألف جنيه. ما أنفق فى

خلال الصيف الماضى كان حوالى ١٧٠ ألف جنيه؛ يبقى المبلغ الإضافى المطلوب حوالى ٨٠٠ ألف جنيه حتى نستطيع أن نعمم هذه الخطة على كل قطاع طلابى؛ المعاهد العليا والكليات وحجمه يزيد عن ١٤٥ ألف طالب.

النقطة التالتة يافندم: بخصوص الإعداد بين الشباب، ويمكن الأخ الدكتور عبد العزيز كامل وضع خطوط عريضة لهذه العملية. فإحنا بنقول إن الخطوات الأساسية اللى ممكن أن تتبع فى الجامعة، يمكن فى المدارس الثانوية أخذ بأسلوب التربية الدينية فى المناهج المختلفة.

بالنسبة للجامعة هنلجأ الى الوسائل الآتية:

إلحاق الوعاظ الدينيين بكافة المعسكرات، وهذا تم فعلا فى أثناء الصيف فى المعسكرات التدريبية التى أقيمت.

النقطة التانية: إلقاء محاضرات دينية أسبوعية أو نصف شهرية فى الجامعات، تعالج قضية الدين فى المجتمع وكيف أنه يمثل الأساس المتين لكل بناء فى مجالات الحياة المختلفة.

الاتجاه التالت: هو انشاء مساجد ومكتبات إسلامية بالكليات والمعسكرات، وإلحاق متخصصين من رجال الدين والعلماء بهذه المساجد وتزويدها بالمكتبات؛ حتى يستطيع أن يقوم الوعاظ بمهمة الوعظ والإمامة والتوجيه الدينى للشباب فى هذه المساجد بالاستعانة بالإمكانات المكتبية المتاحة.

النقطة الرابعة: إن هيوضع نظام لحوافز مادية وأدبية عن طريق إجراء مسابقات فى موضوعات دينية مختلفة، ولتكن موضوعات هذه المسابقات تتناول دور الجهاد والرباط الإسلامى ومكانة العلم والتخطيط فى الإسلام، العبادات فى الإسلام، الإسلام والإنتاج، المجتمع الإسلامى وقت المعركة، نماذج من انتكاسات وانتصارات الإسلام، وتصبح هذه الموضوعات كلها فى صورة مسابقات يعلن عنها فى كل كلية ويتقدم لها من يتقدم وتصرف لها جوائز.

فدى عجالة سريعة.

شقير: يافندم بالنسبة للخطة العامة اللى عرضها الدكتور صفى أنا موافق عليها فى اللجنة، فيه نقطتين بس بقولهم..

النقطة الأولى: بالنسبة لتنظيم الاتحاد العام بتاع الطلاب واللى كان موجود، حتى الآن مكانش فيه اتحاد عام فعلى للطلاب ولكن كان اتحاد الجامعة هو السلطة المهيمنة على الاتحاد فى الكليات. وكان طبعا اتحاد الجامعة له رائد اللى هو وكيل

الجامعة وكان طبعا لكل كلية فيها رائد للاتحاد، دلوقتى إحنا شيلنا عملية الرائد وهيبقى فيه نوع من المستشار هم اللى بيختاروه وبيصدر قرار بتعينه من العميد على مستوى الكلية أو من الوكيل بتاع الجامعة على مستوى الجامعة.

وبعدين الاتحادات بتاع الجامعات كلها الآن خضعت لاتحاد عام طلاب الجمهورية، اتحاد عام طلاب الجمهورية كأنه هو المشرف على كل العملية فى الجامعات، إذا لم يقبل اتحاد عام طلاب الجمهورية على نحو من السطة من الاتحاد الاشتراكى هيبقى كأن العملية متساوية خالص بشكل محدش له عليه سلطة.

من أجل ذلك هو نفس الفكرة بتاع النقابات، يعنى لازم نجد فورمة معينة بمقتضاها نجعل اتحاد عام طلاب الجمهورية مربوط على نحو من الإيحاء بالاتحاد الاشتراكى. هنا يمكن أنا باقترح موجود فى المؤتمر وموجود فى توصية لجنة الـ ١٠٠ إن فيه مجلس قومى للشباب، أو اللجنة اللى بيقول عليها الدكتور صفى بعد تطوير اسمها بحيث تكون مجلس قومى للشباب. فى هذا المجلس نضع القيادات اللى هتبقى مسئولة عن الشباب بما فيها بعض عناصر الجامعة فى القيادة دى، ويبقى الاتحاد العام مربوط بهذه العناصر حتى تستطيع العناصر دى مع العناصر السياسية مسك الاتحاد بحيث توجهه وتوجه من خلاله اتحادات الجامعات.

النقطة التانية يافندم: بالنسبة لطريقة الدمج أو ايجاد نوع من التعامل ما بين الاتحاد ولجنة العشرة فى الكلية، وفكرة الدكتور صفى إن يبقى العناصر الذين انتخبوا من لجنة العشرة خرجت من الطلبة، نجيب لهم الاتحاد كده هنبقى إحنا نحتاج لقانون والتعديل فى طريقة الانتخاب اللى صدرت، فيبدوا لى دى هتبقى للمدى البعيد للانتخابات الجاية للجان العشر.

أبو العز: لو سمحت السنة الجاية لجنة الوحدة الأساسية خالية من العناصر الطلابية!

شقير: بس فيه طلبة اللى انتخبوا بالمجاميع الأقل، دول اللى كانوا انتخبوا ودول أوتوماتيكيا هيدخلوا. لكن أنا برضه بقول: بالإضافة الى إنه نفكر فى الانتخابات القادمة للجنة العشرة، نفكر فى عملية حاجة زى مؤتمر إنتاج اللى أشار له السيد كمال الدين رفعت، فى المصانع نعمل حاجة زى مؤتمر بيشكل من لجنة بتاع الاتحاد ولجنة العشرة لحد لما نعدل القانون.

حجازى: اللجان القيادية ولجان الريادة موجودة حاليا وبتبقى..

غانم: هو الواقع العمل السياسى فى الجامعة السنة اللى فاتت وبالذات فى محيط الطلبة، لأن كان المكتب التنفيذى هو اللى مسئول عن العمل السياسى، وفى نفس الوقت كان فيه اتحاد الطلبة بيعتبر نفسه سلطة سياسية، وكان فيه منظمة الشباب ومنفصلة تماما عن العمل السياسى؛ الأوضاع اللى كانت موجودة فى العام الماضى مكانتش ناجحة ١٠٠٪، بيهمنا فى هذا العام نجاح العمل السياسى فى الجامعة.

هو عندنا الوحدة السياسية الأولى فى الكلية هى لجنة العشرة، وبعتقد إن لجنة العشرة فى كل كلية يجب أنها تتولى مسئولية كبيرة فى العمل السياسى. أنا حضرت اجتماع فى لجنة العشرة من كلية الحقوق، ولقيت إن لجنة العشرة فعلا موجود فيها قيادات من الأساتذة، وموجود فيها قيادات من اتحاد الطلبة، وموجود فيها قيادات من المنظمة اللى كانت موجودة فى العام الماضى بشكلها القديم. برضه أحب إن فى التنظيم المقترح اللى هو بيقول عليه دكتور صفى أنا موافق عليه، إنما باحب إن لجنة العشرة يكون لها مسئولية كبيرة فى العمل السياسى فى داخل الكلية. هو يمكن لو كان الاتحاد ياخد عمل سياسى زى ماهو واضح، برضه بيبقى تحت اشراف لجنة العشرة فى الكلية أو تحت اشراف الوحدة السياسية على مستوى الجامعة، دى نقطة أولى.

النقطة التانية: هو يمكن المشكلة الحالية مش إيجاد تنظيمات جديدة، إنما المشكلة الحقيقية اللى احنا لمسناها هى إيه الوضع بالنسبة لآثار الماضى؟ يعنى فى اجتماع لجنة العشرة الأسبوع الماضى، يمكن كنا بنبدأ الكلام فى خطة العمل السياسى فبنبص نلاقى كل الكلام والمنظمة وأعضاء المنظمة وإيه وضع المنظمة وهتحلوا المنظمة وهتخلوا..

عبد الناصر: إنت إيه رأيك بالنسبة للمنظمة؟

غانم: هو المنظمة السنة اللى فاتت مكانتش موجودة من ناحيتين زى ماقال الدكتور صفى.. كان عددهم ضئيل جدا يعنى برضه عندنا كان حوالى ٤٠ – ٥٠ طالب، إنما النقطة الأخطر إن غير تابعين لقيادة معينة يعنى مهماش خاضعين سياسيا لأى توجيه.

عبد الناصر: لا.. لا.. دا فيه أخطر من كده! ده فيه خاضعين لتوجيهات يعرفها شعراوى يمكن.

غانم: يعنى يمكن أنا برضه قلت لدكتور لبيب: على إن عندنا فى لجنة العشرة عضو واحد من المنظمة فى العام الماضى، وأثار موضوع إن أى تغيير فى نظام المنظمة لا يمكن أن يتم بدون موافقة أعضاء المنظمة، وإن لا الحكومة ولا غيرها تقدر تغير فى المنظمة وإنما دا تنظيم له أصحاب وأصحابه مسئولين عنه!

يمكن التنظيم الجديد المقترح أفضل إنما هما النقطتين دول.. دور لجنة العشرة وإلا هتبقى الكلية ممزقة فى ناحية والقيادات فى ناحية وهيبقى برضه الاتحاد فى ناحية وأعضاء المنظمة القدام فى ناحية.

المشكلة التانية: نعمل إيه فى أعضاء المنظمة القدام؟! طب يمكن مش مستريحين لفتح التنظيم بحيث إنه يشمل كل الطلبة أو طبعا هنقول: الاتحاد هو قيادة للتنظيم الشبابى، إنما هم بيقولوا إنهم لهم قيادة أخرى يمكن مايعترفوش بقيادة الاتحاد. هى المشكلة إيه الوضع بالنسبة للماضى؟ ومشكلة عاجلة لأنهم بيبحثوها دلوقتى وبيتقابلوا مع بعض فى البيوت، يعنى أنا مش هنجرى وراهم هم بيقولوا يعنى وجود معلومات.

عبد الناصر: وأيام المؤتمر اتقابلوا اللى موجودين منهم فى المؤتمر.

غانم: هم بيقولوا لى: إحنا بنتقابل فى البيوت، وهم كانوا ناس كويسين يعنى الطالب دا كان كويس جدا وكل حاجة لغاية الاجتماع دا لاقيته أثار موضوع المنظمة.

عبد الناصر: هو فيه موضوع ناس متعصبين للمنظمة وناس ضد المنظمة.. هو ده الموقف الموجود.

غانم: أنا سألته.. ياأخى قلت له: الموضوع دا بتثيره ليه إبقى ثيره مع قيادتك! فقال كلمة برضه: فى لجنة العشرة القيادات بتاخد ماهيات وقاعدة فى بيوتها يعنى فى الاجتماع! فبرضه العملية عاوزة حسم شوية.

شكرا.

داوود: هو الحقيقة فيه حذر الواحد بيخشى منه، وهو أن تكون صورة العمل الشبابى هى صورة ما فى الجامعة مستقبلا أو ماضيا، وإنه الحركة الشبابية ليست هى طلبة الجامعة وإنما ممكن أن تكون هناك حركة شبابية وناجحة وقوية على مستوى العمال وعلى مستوى القرية وعلى مستوى الحى. يعنى أرجو نفس الحكم نفس التقييم اللى قيمنا به العملية الشبابية فى الجامعة لا يكون هو نفس الحكم ولا المعايير ولا المقاييس اللى بنقيس بها الحركة الشبابية

فى المستويات الأخرى؛ لأن فيه خلاف ضخم جدا. يمكن أنا ماكنش ملم أوى بكل زوايا التجربة اللى تمت فى الجامعة، إنما بالنسبة للمستويات الأخرى يمكن لى فيها نظر؛ ولذلك أنا ماتصورش إنه نساوى فى التفكير ولا فى التنظيم المستقبل بين الاتنين لاختلاف الوضع تماما سواء فى التجربة اللى مرينا بيها أو بالنسبة للمستقبل.

الأمر التانى اللى يهمنى: هو إنه مشكلتنا فى هذا المجتمع قبل أن تكون أى شئ، هى مشكلة الفرد المؤمن اللى بيحسن أداء واجبه واللى على استعداد إنه يضحى فى سبيل هذا المبدأ، وكيف نوجده وكيف نبنيه؟! دى مشكلتنا الرئيسية اللى احنا بنعانيها، وتصورى أنها محتاجة لبحث أكتر من هذا. يمكن إحنا استهوانا بعض الاتجاهات الخاصة بالدعوة الدينية، والدعوة الدينية فيها بريق وبنرد النهارده كثير من نواحى التخلف اللى احنا بنعانيه الى نقص.

ولكن أنا بقول: إنه يمكن مجتمعنا أكثر المجتمعات آداء للدين وشكليات الدين وأبعد المجتمعات عن الالتزامات بأهداف الدين الحقيقية. فليست المسألة مسألة نقص توعية دينية، بقدر ماهى نقص قيم اللى هى يجب أن تغرس فى هذا المجتمع ويجب أن تنشأ مع الشباب ومع أقل من سن الشباب اللى احنا بنبنيه. ومتهيألى إن مستقبلنا مرتبط ارتباط كبير جدا بقدر ما نستطيع إن احنا نديه للطفولة والشباب من قيم نغرسها فيه ونربيها؛ بحيث إنه يطلع يحمل هذه المسئولية متخلص من كثير من اللى احنا كجيل نشأنا فى ظل ظروف وتعقيدات وعقد ورواسب نشأنا فيها. ودا بيتهيألى اللى يجب أن يسيطر على فكرنا ونحن نفكر فيها؛ لابد من وجود منظمة شباب سياسية وتحت لواء الاتحاد الاشتراكى، وإيه هو التنظيم اللى يجب أن يحويها والشكل اللى يحويها لابد إن احنا يكون تفكيرنا نابع من هذا التصور.

واعتقادى أنه لابد من وجود هذه المنظمة وإلا هنظل نعانى ما نعانيه؛ مثلا النهارده فى اللجان اللى انتخبت، وهى إن أكثر من فيها قليل الخبرة بالعمل السياسى ولأول مرة بيخوض هذا العمل، مش قادر يمارس أى نوع من أنواع العمل السياسى. لو إن أنا ربيت جيل سياسى تربية صحيحة وأمكن إن أنا أغذى منه التنظيمات السياسية من حين لآخر؛ معنى هذا إن أنا هافضل باستمرار عندى قيادات متجددة وجيل وراء جيل بيحمل هذه المسئولية، وكل جيل بيجى أكفأ من الآخر بيستفيد من التجربة اللى بعده.

فى ظنى إنه ما تم فى الحركة الشبابية على غير مستوى الجامعة فى السنين اللى فاتت، لم يكن يعيبه إلا إن هؤلاء الشباب إحنا دربناهم وربيناهم وقيمناهم على قيم وغرسنا فيهم حاجات معينة، ثم لم نحسن استعمال هؤلاء الشباب وتوجيهم ولم نحسن ربطهم، وبعدين وضعناهم فى مواقف أمام كثير من علامات الاستفهام اللى كانت –

بالتعبير بتاع سيادتك التعبير الدقيق – إن هم ابتدو يتمزقوا وابتدوا ينظروا للأمور نظرة أخرى.

فمن ناحية ما حوته المذكرة من الاعتقاد السليم والاتجاه السليم من ضرورة وجود منظمة شباب وضرورة ربط هذه المنظمة بالاتحاد الاشتراكى؛ دا صحيح تماما، التفصيلات الخاصة بالتنظيم قد أكون متفق على قدر ما أعلمه بالنسبة للجامعة مع التنظيم اللى ورد فى هذه المذكرة، بالنسبة للتنظيم على مستوى المصنع أو مستوى القرية أو الحى اعتقادى إنه لا يمكن أن يكون على الشبه اللى يتم بصورته، وطبعا هناك فيه تفصيلات كثيرة أرجو إنه مانضيعش الوقت فيها.

وشكرا.

الشافعى: والله هو يعنى موضوع الشباب من الناحية النظرية كشباب وككل يعنى، يمكن المذكرة بتتناول هذا الموضوع بكل وضوح كهدف، ولكن اللى يمكن الحاجة العاجلة هو وضع الجامعات بصفة خاصة، وهو يمكن اللى هى بتفرض عليها يمكن نبحثها بحث مستقل بحيث إنه يكون دا له وضع قائم بذاته. وزى ما شرح برضه الدكتور صفى، الفئات المختلفة اللى كانت موجودة سواء كانت منظمة أو اتحاد أو يعنى ممثلى الاتحاد الاشتراكى فى الطلبة دا هو واقع قائم، فإذا مكانش حل مشكلة المنظمة فى داخل الجامعة تبدأ من هذا الواقع، تنتقل وتتطور الى الهدف اللى بنرمى اليه، فى الحقيقة إحنا هنبقى يعنى بنحل حل فى مجال الجامعات بالذات مابيتفقش اتفاق كامل مع القدرة على النجاح والحركة الحقيقية.

الاتحاد يعنى اللى واضح – ويمكن الواحد ملوش صلة مباشرة بالجامعات – الواضح إن هو أقوى التكوينات تأثيرا فى داخل الجامعات، فمتهيألى فى البداية لازم تكون الاتحادات كنقطة أساس لأن هو المنطلق الحقيقى للقوة الموجودة حاليا، وبعدين الهدف اللى احنا عايزين نوصل له فى النهاية برضه لازم نسأل نفسنا.. ليه الاتحادات كان لها هذا الوضع اللى هو أقوى..

عبد الناصر: ده إحنا اللى عملناه الوضع بعد المظاهرات، مكانش لها وضع أبدا.

الشافعى: بس هم الحقيقة ظهروا فى المظاهرات أو كانوا يعنى..

جمعة: هم بعد ١٦ مارس، هو دا الأسلوب اللى سيادة الريس لم به العملية.

عبد الناصر: رأيى نسيب المنظمة ونجيب الاتحادات ونشغل الاتحادات ونلم بيهم، واشتغلوا على هذا الأساس.

الشافعى: لأ.. أنا يعنى اللى متصوره إنه بالنسبة للاتحادات، قانون الاتحاد نفسه إنه موجود من سنين مختلفة وبيساعد على عملية الاستمرار. ودى الحقيقة النقطة الوحيدة اللى أنا كنت يعنى عايز أتكلم فيها؛ إن برضه ممثلى الاتحاد الاشتراكى كان برضه لضمان الاستمرار يمكن كان من الأسلم أن يكونوا معبرين عن سنين مختلفة، ولو إن الحل اللى بيقترحه الدكتور صفى إن الاصوات التانية تبقى هى وسيلة ملء الفراغات لعملية الاستمرار.

اللى أنا عايز أوصل اليه، إن احنا حركتنا فى الجامعات تبدأ من الواقع بغض النظر عن الهدف اللى احنا عايزين نوصل له كمرحلة انتقال.

رفعت: هو فيه بس نقطة يمكن ملاحظة بالنسبة للمذكرة بالنسبة لتشكيل منظمات شباب فى العمال، يعنى هو مقترح أن تنشأ منظمة شباب فى داخل المصنع، فى الواقع العملية يعنى عايزة تنظم أكثر من كده.

عبد الناصر: ما هو موجود فعلا هذا.

رفعت: لا.. حاجة قايمة بذاتها.

عبد الناصر: يعنى فى حلوان موجود، هم اللى عملوا مظاهرة حلوان! (ضحك) بتوع منظمة الشباب هم اللى عملوا المظاهرة بتاعة مصنع الطيران وبعض الحتت التانية!

رفعت: وبعدين فيه نقطة تانية ماتطرقتش لها المذكرة.

عبد الناصر: هو ضرورى العمال يعنى يبقوا تابعين لوزارة العمل؟ (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: نشوف لهم حاجة تانية! (ضحك)

رفعت: فيه حاجة تانية وهى منظمات من الصبية اللى هم أقل من ١٥ سنة، وتقديرى دى عملية يمكن مش عاجلة دلوقتى ولكن يجب التفكير فيها باعتبار إن الولد من ١٥ سنة بيتشكل فى وضع فكرى أو وضع معين من الصعب تغييره. ولكن إذا بدأت منظمات للصبية من ٨ سنين الى ١٥ سنة أو من ١٠ سنين الى ١٥ سنة، هى يمكن مالهاش أى هدف سياسى بقدر ما هو هدف تربوى أكتر وغرس عادات معينة أو قيم معينة فى الطفل نفسه وهو بينمو، والواحد بيذكر يعنى يمكن من ٣٠ أو ٤٠ سنة أو ٣٥ سنة كان فيه اهتمام واضح مثلا بالأشبال والكشافة. فى الواقع دى كانت بتدى للأطفال الاعتماد على النفس، بيطلعوا معسكرات بيطلعوا رحلات.. الى آخره فبتربى فى الطفل نفسه روح الاعتماد على النفس..

أبو العز: اللى بيعتمد على الحركة الكشفية.. الفتوة.

رفعت: آه.. فأنا تقديرى لو الاهتمام بهذه الناحية تبقى العملية متوازنة.

عبد الناصر: بدى والله كلمة أقولها خارج الموضوع فكرنى بيها الأخ داوود اللى هى الناحية الدينية، يعنى إحنا عايزين فى الناحية الدينية نصل الى إن طالما هناك دين فنقول دا حلال ودا حرام؛ هو دا كده ببساطة يعنى، أما عملية التعقيد فى الدين بتكفر الناس! فالتليفزيون الجمعة اللى فاتت كان فيه سيد سابق والجمعة اللى قبليها مش عارف مين كان طلع صلاة الناس كلها باطلة! ولو يعنى الواحد يسمع هذا الكلام يقول أحسن ماالصليش بقى أدام كل المجهود اللى أنا ببذله باطل! كان فيه واحد مش عارف هو إيه فى نور على نور يمكن حد منكم مش الأخ حسين يعنى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: واحد يعنى طلع صلاة الناس كلها باطلة ومش فاهم إيه، ولا يمكن الصلاة بعد الشروق ودا باطل وطلع كل اللى عنده. إذا كنا نقول للناس الدين بهذا الشكل مش ممكن! ولازم اللبس يبقى بالنسبة للستات كذا وكذا!

مفيش حد النهارده بيلبس اللبس دا ولن يلبسه حد! فلما بنطلع بنقول هذا الكلام فى التليفزيون معنى هذا إن احنا بنقول لكل الستات اللى بيصلوا إن صلاتكم باطلة وبطلوا يصلوا بقى أحسن ياتلبسوا كذا ياتبقى صلاتكم باطلة، هيبطلوا!

الحقيقة دا موضوع لازم نراعيه بالنسبة لبرنامج نور على نور، مانعقدش الدنيا بالنسبة للناس.

جمعة: هو لو سمحت لى سيادتك يافندم برضه موضوع الشباب يحتاج لجلسة تانية، وخصوصا هو الحقيقة ليس موضوع سهل، لا بخصوص المنظمة وما يتخذ فيها من قرارات، وبالنسبة لاتحاد الطلاب فى العمل السياسى فى الجامعة.

الحقيقة أنا قعدت مع بعض الطلبة اللى هم أعضاء فى اتحادات طلاب الكليات اللى هم غير مؤمنين لا بقياداتهم ولا بالأفراد الموجودين فى الاتحاد، وعملية الانتخاب الأخيرة إدت صورة للطلبة إن اللى ماسكين الاتحاد دول أولاد صغيرين لا يقدروا المسئولية. والمفروض يحصل انتخابات تانية بالنسبة للكليات، وتيجى عناصر يعنى الواحد مايقدرش يعرف قدرتها على العمل السياسى فى الجامعة إزاى؛ يعنى إحنا فيه مجازفة إن احنا نخش معتمدين اعتماد أساسى على اتحاد الطلاب إن هو يقود العمل السياسى فى الجامعة. مع تقديرى للمذكرة وتوحيد العمل السياسى داخل الجامعة، لكن إحنا بنتعامل مع المجهول بالنسبة لاتحادات الطلاب.. دى نقطة.

النقطة التانية: إن المنظمة خارج الجامعة لها أفرادها الكويسين جدا وأنا قعدت مع كثير منهم فى الفترة اللى فاتت؛ يعنى ناصريين جدا ومهتمين جدا ويعنى لهم تربية عقائدية مخلصة فعلا، ليس من السهل مطلقا إن احنا ننهى هذا الوضع.. يعنى نيجى النهارده نقول مفيش منظمة عملية صعبة.

الاقتراح اللى بيقدمه الأخ الدكتور صفى إن المنظمة مالهاش لا مؤتمرها ولا لجنتها المركزية؛ طبعا مش هيبقى فيه تنظيم يعنى أى تنظيم لابد إنه بيتدرج وبيبقى له مؤتمرات وبيبقى له اللجنة المركزية بتاعته.

النقطة التانية اللى هى عايزة دراسة برضه: هل أنا هاربط اتحاد الطلاب دون منظمة الشباب ولاّ هاربطها بالاتحاد الاشتراكى؟ دى نقطة برضه عايزة دراسة على أساس إن أنا مافصلش. إذا كنت عايز أعمل تنظيم شبابى وأربط حركة شبابية واحدة مع ربطها بالمجلس المقترح؛ سوا كان هيكون مجلس قومى أو مجلس متفرع من اللجنة المركزية، عايز توضيح أنا هاربط اتحاد الطلاب بمين؟!

أنا فى تصورى إن اتحاد الطلاب، لو فيه لجنة مركزية للشباب لو بيرتبط بيها اتحادات الطلاب؛ دا هو المستوى اللى يجب أن يرتبط بيه اتحادات الطلاب ولا يرتبطش مباشرة بمستوى أعلى بالنسبة للاتحاد الاشتراكى.

المذكرة فيها شوية نقط تنظيمية عايزة دراسة الحقيقة، والموضوع معقد ويحتاج الى كثير من الدراسة والفحص.

حجازى: لو سمحت يافندم.. من الممارسة من سنين فى الجامعة، يمكن التناقض الأساسى هو الولاء بتاع الأفراد الى أكتر من جهة؛ دا التناقض اللى كان موجود فى الجامعة. يعنى الشاب يبقى موجود فى الجامعة فى منظمة، وبعدين له قيادة على مستوى الجامعة تابعة للاتحاد الاشتراكى، يعنى كثيرا ما كانت تطلع وتنزل الأوامر دون أن يعلم المسئولين عن اتحاد الكلية! دا نوع من التناقض الفكرى اللى كان موجود.

أنا شخصيا برضه مع الأخ شعراوى إن الولاء فى الاتحاد يعنى الولاء السياسى، إذا ماكانوش دول مدربين سياسيا من الأصل يبقى مش هيبقى فيه فايدة! فى العادة مجلس الاتحاد بيملك الأموال، إحنا عارفين إن فلوس اللجان هى كل الأساس فى داخل الكلية، ومتهيألى مجلس الاتحاد ممكن أن يهتم بالنشاط الاجتماعى والرياضى.. الى آخره، وهو اللى عنده الامكانيات للحركة.

أنا فى تصورى فى المرحلة الحالية، إن نقدر نوفق بين الاتجاهين.. إن قيادات المنظمة على مستوى الجامعة مابيقاش فيه قيادة للمنظمة النهارده فيه وحدة الاتحاد الاشتراكى، وهى القائمة بالعمل السياسى، وأيا كان هيبقى الوضع المفروض إنها تمثل العنصر السياسى داخل الكلية. هذه الوحدات بتشتغل بدون لجان يعنى بدون نشاط، قطعا مش هتشتغل كأفراد ولكن كنشاط داخل الكلية.

أولا: إنه مابيقاش فيه تنظيم للمنظمة واضح ومستقل عن الاتحاد ووحدة الاتحاد الاشتراكى، فى هذه الحالة بيبقى وحدة الاتحاد الاشتراكى فى داخل الكلية هى المنظمة السياسية، وهى اللى بتعمل التجمع للقيادات لأن هى منظمة حوالين القيادات.

لم يكن فى أعضاء الاتحاد الاشتراكى فى الكلية سوى أعداد على الأصابع، يعنى كانوا بيجمعوهم من البيوت علشان خاطر يوصلوا عدد الطلبة الى ٣٠ و٤٠ و٥٠ يعنى مكانش فيه اهتمام؛ فأنا فى تصورى إن لجان الاتحاد الاشتراكى تبقى المركز الرئيسى لعملية العمل السياسى داخل الكلية.

عبد الناصر: اللى هى إيه؟

حجازى: وحدة الاتحاد الاشتراكى، العشرة المنتخبين فيهم ٣ من الطلبة. أنا فى تصورى إنه هيحصل الآتى جوه الجامعة: لو إن التلاتة دول داخلين فى مجلس الاتحاد كما فى بعض الكليات موجودة، العمل هيمشى سياسيا واجتماعيا مش هيبقى فيه تناقض، إذا كان التلاتة بعاد عن مجلس الاتحاد هتبتدى التكتلات تظهر فى داخل الكلية؛ فيبقى المفروض الحقيقة هو التوفيق بين الاتنين مع إن وحدة الاتحاد الاشتراكى هى اللى تمارس العمل السياسى.

وثانيا: مجلس الاتحاد فيه لجنة من اللجان أحد اختصاصاتها هى ممارسة النشاط السياسى وأيضا هو مسئول عن التوعية القومية، فلو أمكن توحيد خطة العمل بين الاتنين، يبقى هو دا المطلوب دلوقتى دون أن نضيف تنظيم تالت؛ نمرة واحد مش محتاجين للتنظيم التالت، مع الإبقاء برضه على إزاى نختار عناصر هم دول اللى يبقوا يكونوا نواة للقيادة السياسية من الشباب فى داخل الكلية.

بهذا الشكل الاقتراح الأولانى، الإحساس بإن فيه القيادة المنظمة على مستوى الجامعة وبعيد عن الاتحاد؛ يعنى فى جامعة عين شمس كان قاعد مجموعة من منظمة الشباب بيدوا تعليمات وبياخدوا تعليمات من المنظمة، دون علم لا من الاتحاد الاشتراكى ولا من مجلس الاتحاد، وبعدين موجود جنبيها مجلس اتحاد الجامعة. كان التنظيمين.. التنظيم اللى عدد أعضائه مش مشتركين، لو كان عضو مشترك أو قيادة واحدة كان يمكن العمل يختفى، إنما كانوا قيادتين.. قيادة بييجى لها تعليمات من المنظمة دون علم حتى أفراد الاتحاد الاشتراكى أو مجلس الاتحاد؛ دى عملت بلبلة فى داخل الجامعة وأصبحوا دول قاعدين فى الكلية علشان يطلعوا معلومات للمنظمة علشان ترد، وفى الواقع ده اللى خلى المنظمة تتكمش فى السنة الأخيرة.

يعنى أنا شخصيا لا أقلل أهمية الدور اللى لعبته المنظمة فى الماضى، يعنى فيهم عناصر فعلا اتربت تربية كويسة، وكانوا وقت اللزوم إحنا جيبناهم فى عملية التوعية السياسية.

أنا متهيألى إن العبء اللى يلقى على التلات أعضاء الطلبة اللى فى وحدة الاتحاد الاشتراكى، يعنى هو ده تكوين خلية للقيادة الطلابية اللى تمارس العمل السياسى.. الحقيقة هو ده بيحل المشكلة.

عبد الناصر: أنا شايف إن الموضوع هيحتاج الى كلام طويل، وأنا فى تقديرى إن خروجنا بهذا التنظيم فى الوقت الحالى قد يكون سبب فى مشاكل بالنسبة للجامعات أكثر مما يحل هذه المشاكل؛ خصوصا إن هذا التنظيم لن يكون تنظيم سياسى عملى له فاعليته ولكنه سيكون حبر على ورق يطلب منا تنفيذه.

ماذا يجرى الآن؟ يعنى اللى أنا متصوره برضه بالصورة اللى يمكن كانت عندى قبل ما أسافر موسكو، كان عندى بيان من المباحث عن الطلبة واتصالاتهم بالنسبة لكل العناصر وبالأسامى.. تفتكر إنت؟

جمعة: أيوه يافندم.

عبد الناصر: فيه مجموعة اتصالات فى كلية الهندسة وفى كلية العلوم، معروف الأسامى اللى بيتصلوا بيهم لأنهم تتبعوا هؤلاء الناس، الغرض من هذه الاتصالات عمل نوع من المشاكل. القيادات دى قليلة الحقيقة مهياش كثيرة، طبعا فيه ناس لم تستجيب وناس بلغت وناس قالوا: إن احنا لولا الثورة مكناش أبدا خدنا فرصة إننا نتعلم فى الجامعة، وفيه ناس كتير قالوا هذا الكلام وناس راحوا بلغوا. إذاً بتبتدى العملية إن فيه قوة مضادة بتشتغل بقيادات قليلة جدا، إحنا قوانا يجب برضه إن احنا نشتغل بقيادات قليلة جدا زى التانيين؛ ماهم بيشتغلوا برضه underground، لازم إحنا فى هذا العمل نشتغل underground لغاية مانقدر نمسك عدد من القيادات حتى يستطيعوا إنهم يتصدوا لهؤلاء الناس.

أنا باعرف طلبة فى الجامعة كانوا بيبقوا موجودين فى المدرجات وكلام بذئ بيقال، مايقدروش يقفوا يتصدوا لأنهم كل واحد فاهم نفسه إنه لوحده. ويجب إن فيه ناس تتصدى لناس وبهذا مانوقفش إحنا العملية بالبوليس وكذا.

طبعا عملية الاضطرابات فى الجامعة عملية تراهن عليها الآن كل القوى، وزى ما أنا قلت فى المؤتمر: موجود فى جرايد بيروت إنه هيحصل كذا فى الجامعة وإن احنا أجلنا الجامعة علشان كذا، وبعدين الكلام اللى قام الطالب دا قاله كلام حصل حقيقى، وبعدين اللى أخطر من هذا إنه وقف – عبد الحميد – وقال: إنهم اتصلوا بى، وعلما إنه يعنى بيتصل بكل الناس وماقالش لحد إن حد اتصل به! هو وقف فى حماسة وقال: إن هؤلاء الناس اتصلوا بى!

إذاً فيه اتصالات بتحصل، بل أكثر من هذا فيه عمليات بالنسبة لمنشورات وعمليات بالنسبة لكذا، بيشتغل فى هذا الموضوع ناس كتير يعنى أنا مثلا عندى تتبع نشاط أحمد سعيد بالذات؛ كل نشاطه النهارده مع الطلبة على أساس إن ممكن يعملوا حاجة، عدد قليل من الطلبة ييجوا بيقولوا أحمد سعيد اتصل. أما أنا شوفت رؤساء اتحاد الطلاب وبقول لهم.. مثلا اديتهم مثل بأحمد سعيد، فرد رئيس اتحاد جامعة أسيوط وقال: إنه طلبنى وحاول الاتصال بى عدة مرات!

الحقيقة العمل السياسى يمكن الأخ عبد العزيز يعرف بهذا الموضوع كويس. بقول له: بخمسة قياديين مؤمنين تستطيع إنك تقود الكلية كلها أكتر من إن أنا هانظم الكلية كلها فى داخل منظمة الشباب؛ لأن تنظيم الكلية كلها وبناء منظمة الشباب عمل لافائدة تحته، ومادخلش فى مشاكل لأن هادخل اللى معايا وهدخل أيضا اللى مش معايا حقيقة.

اللى أنا متصوره إنه لو وافقنا على الكلام دا وطلع دلوقتى، هيكون سبيل لإثارة الناس اللى ضد منظمة الشباب. فيه قوى موجودة فى الجامعة مش عايزة منظمة الشباب، هيقول لك: ليه خليت منظمة الشباب؟ وقد يعملوا عمل ضدها ووقفوا يتكلموا عليها السنة اللى فاتت. ولو قلت حل لمنظمة الشباب، الناس اللى فى منظمة الشباب بيقول لك إزاى تلغى منظمة الشباب! وباين كان من المؤتمر إن فيه ناس مع منظمة الشباب وفيه ناس ضد منظمة الشباب.

فأنا من رأيى إن احنا بنأجل هذا الموضوع خالص، ونجند فيه الكلام اللى قلناه من أول أجازة الصيف ففى كل كلية ناس لينا؛ حتى على الطريقة اللى مشيت بيها الثورة الثقافية فى الصين. الثورة الثقافية فى الصين مادخلش فيها الجيش ولا البوليس، يعنى الناس تصارعت بالأفكار وكانوا بيضربوا بعض؛ يعنى إحنا نعمل إيه النهارده إذا مثلا كان فريد حسنين بيتصل بالجدع اللى هو كان بيكتب فى الجرايد اللى هو بتاع الحزب الشيوعى الصينى.. صلاح عيسى؟!

فى المراقبات اتصال صلاح عيسى بفريد، وفريد راح واتصل ببتوع المباحث وقال لهم: أنا تحت أمركم، اللى إنتم عايزينه باعمله، وهم مشيوا معاه بهذا الشكل.. بعد ماكان معتقل مشى فى هذه العملية.

ولكن هو اللى وقف فى الجلسة الأولى وقال: لأ.. إحنا عايزين نعمل مناقشة عامة، وبعدين هو يعنى اختار وقت غير مناسب وبهذا مقدرش يقوم بأى دور فى المؤتمر. إذاً فريد حسنين متصل بعزام ومتصل بصلاح عيسى؛ بيبقى إذاً الاتجاه اللى ماشى اللى هو الشيوعى الصينى على طول بصرف النظر عن الشكل أو غير هذا يعنى. بيبان الجدع اللى جى من كلية الاقتصاد أو اللى جى على كليه الهندسة اسمه شرف، أول واحد عمل عملية شيوعى.. مش كده؟

جمعة: أيوه يافندم.

عبد الناصر: أول واحد جه ودخل كلية الهندسة شيوعى، باين إن العملية اللى قاموا بيها فى كلية العلوم أيضا شيوعية؛ دا هندسة عين شمس الجماعة الدينية بتوع الشيخ كشك، ماكنتش عارف إنه معتقل والله بعد كده لما عرفت إنه معتقل..

كامل: هو ضرير يافندم.

عبد الناصر: آه.. يعنى أنا سمعت إنه ضرير ومعتقل وكلمت شعراوى قلت له: يسيبه يعنى.

إذاً النهارده إحنا الحقيقة عايزين فى هندسة القاهرة وهندسة عين شمس وعلوم القاهرة بالذات التلاتة دول وزراعة إسكندرية وصيدلة إسكندرية، أساسا عايزين لينا مجموعة ولو تتصدى. يعنى إحنا كنا فى الجامعة نتصدى والواحد فى الجامعة بيتصدى، بعدين حصل فى أول الثورة حتى التصدى مابين الاخوان وبتوع هيئة التحرير وكذا، ولم يتدخل البوليس والعملية كلها صفوها الطلبة بينهم وبين بعض.. دا الحقيقة الموضوع.

أما الكلام ده، لن يؤتى ثماره إلا بعد عشرة أعوام يعنى أو خمسة، لكن اللى عايزين يؤتى ثماره الشهر الجاى بعد عشر أيام إيه؟

كامل: لو أذنت لى يافندم.. يمكن فيه بعض النواحى يمكن تساعد على تهيئة الجو، يمكن الشهر الساخن أكتوبر نرجو إن شاء الله يعدى بخير.

أول نقطة: ودى يعنى محل اتفاق بين كل إخوانا فى الجامعة، البدء الجاد الفورى من أول يوم فى التدريس.

عبد الناصر: التدريس؟! المدارس مخدتش الكتب لغاية دلوقتى! خّدوا؟! أمال إبنى مأأخدش! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: أنا سائله النهارده وأنا نازل وأنا جاى على الجلسة!

كامل: القومية ماخدتش.

عبد الناصر: ماهم تبعكم برضه! (ضحك)

مراد: المدارس القومية النهارده استلمت.

كامل: يرتبط يافندم معاها خطين آخرين، وهما الخطين اللى قالت عليهم اللجنة الخاصة بشئون الشباب.. وهو إن احنا عندنا مستويين من الشباب، شباب مندفع متحمس جدا نقول له: والله قدام منك إذا كنت عاوز تصل الى حد إنك إنت تساهم بنفسك فى الجبهة الباب مفتوح قدام منك، وإذا كنت عايز تبتدى تاخد تدريب نظامى موجود على قد جهدك إتفضل.

عبد الناصر: العمل دلوقتى على الناحيتين دول أظن.

كامل: آه.. إذاً دلوقتى فإذا كان هناك ستعقد مثلا بعض المؤتمرات، وهى كل مافيها عبارة عن تعميق الخطين دول واعتبارهم إن هم الخطين الأساسين يستخدمو للشباب.. دى النقطة التانية.

نيجى لنقطة بعد كده: وهى القوة المؤمنة المخلصة للثورة والواعية فى نفس الوقت، دى لابد يكون لها تعبير – أرجو أن استأذن فى استخدام تعبير السيد الفريق أول محمد فوزى – بيقول: خط سيطرة، طبعا معرفش هذا التعبير يعنى إيه!

عبد الناصر: سيطرة يعنى إيه؟

كامل: فلابد إن هذه القوى فى برضه خط سيطرة، ولا تعتمد فى عملها فى الجامعة على التلقائية الطيبة اللى هى بتظهر منها.. دى حاجة يعنى. فهنا هيكون التصدى بطبيعته ينبغى أن يكون تصدى منظم، ولكن مع التصدى ينبغى أيضا أن تكون هناك أنواع معينة من الامتصاص الخير لجهود شاب برئ يخشى أن يضلل.

مثال ذلك، لما آجى أنا مثلا للطلبة بتوع هندسة عين شمس على سبيل المثال وعندهم هذه الروح الدينية، القوى ممكن جدا أن تمتص فى عمل بطبيعته له طابع دينى؛ مثال ذلك إن احنا نقدر نقول لهم: إذا كان عندكم وقت فراغ تحبوا تساعدوا فيه بالاضافة لعملكم فى التدريب، إنكم تساعدونا مثلا فى تعمير المساجد، والله مستعدين تساعدوا لأن احنا عندنا نقص فى المهندسين فى وزارة الأوقاف. وأنا أشرت للزميل الدكتور حسن مصطفى فقال لى: ممكن جدا إن احنا نتعاون مع بعضنا فى إن جزء من الطاقة بتاعتهم توجه الى عمل خيّر، وفى نفس الوقت هيبقى مجال التلاقى والكلام اللى ييجى بطبيعته

يؤدى الى إنه كثير من النواحى الطيبة فى الفكر الإسلامى. دى فى الواقع بتكلم على الحاجات السريعة اللى ينبغى أنها تؤخذ.

النقطة دى برضه اللى خلاها اتضحت فى ذهنى أكتر يوم ما روحنا دمياط فى افتتاح مسجد، وجدنا يافندم رايحين لافتتاح مسجد واحد فإذا بناس ١٢ مسجد فى وقت واحد كلهم بجهود ذاتية وحاطين همهم فى بناء مساجد هناك. وبعدين دى فعلا ربطت ذهنى بشئ موجود فى دمياط، باعتبارها فعلا هى كانت الجبهة اللى كانت بتتلقى كل الأخطار اللى كانت جاية من الخارج. يعنى كانت هى عبارة عن خط القنال السابق لنا ولهذا أصبح فيها الدأب والعمل والروح القوية.

وبعدين بصينا لاقينا فى نفس الوقت رغبة الناس فى التعبئة الروحية ماشية مع التعبئة العسكرية فى وقت واحد، وقاعدين عمالين يبنوا وقاعدين ينشدوا أناشيد دينية؛ الطالب مع الفلاح مع العامل حاطط قلبه فى هذا الانشاء. وممكن جدا يكون دا امتصاص لجهود الشاب، ويدينى الفرصة إن أنا أقدر ألاقيه ملاقاة طبيعى مافيهوش تعالى، مايحسش إن أنا جاى أملى عليه شئ أو أغير حاجة فى مخه؛ بيشتغل وفى نفس الوقت أقدر ألتقى بيه.

دى فى الواقع خطة سريعة يرتبط بيها شئ من تصحيح المفاهيم، ودى النقطة اللى بعتقد إنها نقطة جوهرية مش متعلقة بالشباب متعلقة بالعمال متعلقة بمنظمة الشباب؛ دول طلبة زى العجينة فى إيدينا، صحيح ممكن جدا قوى خارجية تقدر تأثر عليهم ولكن المسألة هى عبارة عن عرض وطلب، وعبارة عن واقع قصاد جذب منى أو جذب من الخارج.

فإذا كنت أنا أخلى قوتى منظمة وأقنعه إقناع سليم وأديله الصورة الحقيقية التى ينبغى أن يأخذها عن وطنه وعن دينه – لأنه بياخد صورة مشوهة عن وطنه وعن دينه أيضا – ممكن جدا فى هذه الحالة يكون أقرب الى الاستماع منى وأقرب الى إنه يعمل عمل صالح مما لو تركته لا يأخذ إلا التأثير الخطأ من إنسان آخر.

فهنا هتيجى خطوة التوعية طويلة الأمد، اللى ينبغى فعلا – كما أشار المؤتمر – إنها تكون خطة يضعها مجلس قومى لأنها فعلا تحتاج الى مجلس قومى. هذا المجلس بطبيعته هيقيّم جميع التجارب التى قامت بها الجمهورية فى مجال التعبئة بكل نواحيها.. روحية وسياسية وثقافية عامة، ويأخذ الخطوط اللى فيها السليمة ويتابع عليها، والنواحى التى أبرزت التجربة فيها خطأ ممكن جدا إن احنا نحاول إن احنا نصححها.

أدى لسيادتك يعنى لو سمحت لى مثال بسيط، لما كنت باحضر مثلا فى معسكرات الشباب فى منظمة الشباب كل الجهد كان موجه أساسا للجانب الفكرى؛ يعنى هو بيعيش داخلية هناك ولكن الجهد الرئيسى كان جهد فكرى، مكانش فيه جهد بدنى يتكافأ مع الجهد الفكرى.. مكانش مثلا بيشتغل بجسمه كما يشتغل بفكره؛ فكانت المسألة مافيهاش توازن زى اللى هو حاصل النهارده فى المشروع الجديد اللى هو بيدرب الشاب وبيمرنه وبيخليه يشتغل بجسمه ويشتغل بعقله ويشتغل بروحه.. دى ناحية، ولهذا كان كل مجالهم ونقاشهم نقاش فكرى لايزيد عن هذا.. حركة العقل مش حركة الجسم، يمكن دى نقطة من النقط اللى هى برضه تحتاج الى دراسة.

النقطة التانية: إن احنا فى كثير من الأحيان كنا نصادر على فكره إنه لما ييجى ينقد أى حاجة مابدوش أشعره مثلا بإن الانسان ممكن يصح أو يخطئ، وإن احنا الثورة بتمر فى دور تجارب، وإن احنا المفروض إن احنا نصعد فوق أنفسنا وفوق تجاربنا، وان دا برضه موجود فى تاريخ الإسلام نفس الحكاية، وإن المجتمعات مافيهاش مثالية مطلقة أبدا حتى ولو مع الأنبياء. كان بيحصل كده فيبتدى يأخذ الصورة الطبيعية اللى هى تؤكد فى نفسه معنى الكفاح الحقيقى من أجل التطور، مش معنى الانحياز الى أى قوى.

يمكن دى بعض الخطوط الرئيسية اللى ممكن تبقى مجال دراسة – لو أذنت سيادتك – فى المجالس الخاصة بهذه الموضوعات الى جانب الموضوع السريع.

مصطفى: والله يافندم برضه فيه نقطة هامة جدا، وهى إن فى اللقاءات العديدة اللى تمت بينى وبين طلاب الجامعات فى أثناء الصيف فى المعسكرات فى التجمعات المختلفة، يمكن الظاهرة اللى روعتنى إن السواد الأعظم من شبابنا بيفتقر الى خلفية سياسية، هو مجرد فى حالة تشويش لا يدرى ماذا يريد، فورة من الانفعال والحماس كُنهها غير واضح.

الخطورة هنا فى إن أى عناصر قليلة على درجة من التنظيم سواء تنتمى الى extremright أو extremleft تستطيع أن تؤثر؛ ومن هنا فالاقتراح اللى سيادتك عرضته الآن وهو وجود مجموعة من الشباب العقائدى المرتبط ارتباط كامل تستطيع إن تتصدى؛ دا أنا بيتهيألى منطلق من الممكن إن احنا نتحرك فيه فى الفترة اللى جاية. يضاف الى هذا إن فعلا الغالبية العظمى من شباب الجامعات بيعانو من فراغ متعدد الأوجه، جانب منه فراغ سياسى وجانب آخر فراغ اجتماعى والجانب التالت فراغ أكاديمى.

وأنا بقول هذا بصراحة لأن فعلا عدد كبير من طلاب كلية الهندسة، وأنا إبن أختى تخرج من كلية الهندسة وبيقول لى: إن مذكرة الميكانيكا اللى أدى بيها الامتحان فى السنة الاعدادية أدى بيها امتحان البكالوريوس ونجح! الدكاترة مش مركزين جهدهم الكامل

للجامعة؛ ففيه فراغ أكاديمى بيشعر به الطالب حقيقة، وإلا ما كنا نتصور إن كلية زى كلية الهندسة اللى مفروض الولد بيشتغل فيها من أول يوم ومايبقاش قادر يتوّرب لا يمين ولا شمال، يبقى فيها هذا الفراغ اللى موجود.

فأنا بأيد الكلام اللى قاله الأخ عبد العزيز، إن لابد أن تبدأ الدراسة منذ اليوم الأول بداية جادة بحيث يكلف الطالب بدراسات من أول يوم؛ حتى لا يشعر بأنه يعيش فى فراغ.

النقطة الأخرى اللى أشار اليها السيد شعراوى جمعة الخاصة بقيادات الاتحاد الحالية، وفعلا بعد المأساة اللى حصلت فى مؤتمر الاتحادات الطلابية وكونهم ضربوا بعض! حقيقة هذا المؤتمر لم يصّعد الى مستوى القيادة أفضل عناصر بترضى عنها فى القاعدة الطلابية؛ لأن المؤتمر نفسه السنة اللى فاتت عملية انتخابات الاتحادات اللى تمت كانت عن طريق التزكية، القاعدة الطلابية كانت عازفة عن الاشتراك فى عملية الانتخاب السنة اللى فاتت ولهذا بنتعشم إن السنة دى هنوسع هذه القاعدة، وربما تصبح هذه الفرصة تتيح الى تصعيد عناصر أفضل من العناصر الموجودة. وبعدين قيادات الاتحاد حسب المقترح هنا، المفروض إن بتتولاها وتتعهدها بعد ذلك المنظمة؛ يعنى إذا افترضنا جدلا بعد فترة هنلجأ الى فورمة قريبة من الطلبة فالمفروض إن هذه القيادات هتتولاها المنظمة وتتعهدها، وهى التى ترعاها وتعدها للقيادة السياسية الحقيقية.

شقير: تسمح لى أحب هو يمكن المدخل اللى سيادتك تفضلت بيه دا أهم مدخل فى الموضوع وهو أن يكون لنا قوة تصدى معينة، وده حتى فى الأسبوع اللى فات فى الجامعات الفرنسية حدث محاولة اعتصام من بعض الطلاب وتدخل مجموعة تانية طلعوه.

عبد الناصر: وجنوب إفريقيا حصل.

شقير: فحدث إنه دخل مجموعة، ودا أسلوب يعنى نمشى فيه لكن أنا مقدر أيضا بالاضافة الى هذا إن أى واحد بيحاول يحرك الطلاب هيحاول يستغل حاجتين.. أى مشكلة هتكون موجودة، وأيضا أى تناقض قد يكون موجود فى التنظيمات بالنسبة للمشكلات. الحقيقة طول الصيف مشكلة مشكلة بنحاول نحلها بشكل مستمر، والعملية فيه نقص كثير فى المعاهد والجامعات إنما الحقيقة حاولنا بكل ما نستطيع أن نجد حلول لهذه المشكلة. حتى التغذية، النهارده أنا كنت باراجع وجبة العشا بتاعتهم شكلها إيه فى المدينة الجامعية لأنهم كانوا بيشتكوا إنها مش كافية؛ فوضعنا معدلات ووجدت وجبة العشاء.. روحت اتعشيت فى

جامعة القاهرة مرة وجامعة عين شمس مرة، الاعتماد كان خُفض لأن رفع السعر على الطالب من خمسة الى سبعة جنيه، وخفضت التكلفة اللى كانت بتعطى لتأكيل الطالب من ١٠ جنيه الى ٧ جنيه؛ فالطالب دفع أزيد ثم أصبح يأكل أقل فإحنا جينا بالليل..

عبد الناصر: زى تخفيض الكوكاكولا والصابون والكبريت.

شقير: عانى فعلا، وأنا روحت كلت وجبة العشا بعد ساعة الواحد جاع!

عبد الناصر: اتعشيت تانى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

شقير: دا بيتعشى ودا بيذاكر وبيقعد مع زملائه، فمشاكلهم الماثلة بالنسبة للجامعات.. فيه تلات جامعات المبانى – بفضل برضه معاونة الأخ الدكتور حسن مصطفى – خلصت وفى ظرف شهر ونصف هاكون باسكن المجموعة الجديدة اللى موجودة.

فيه مشاكل بدأت من أول يوم، الواقع السادة مديرى الجامعات وأنا مركزين الجداول بنراجعها ومن أول يوم بيكون بداية جادة لكل شئ، وفى العام الماضى كان من أول يوم بداية جادة.

حجازى: جرايد النهارده فيها مؤتمرات فى الأسبوع الأول ومناقشات عامة.

عبد الناصر: الحقيقة هذا الموضوع أيضا لازم نخضعه للرقابة لأن الجرايد برضه فيها طابور خامس يعنى! (ضحك) ده مين اللى كاتب النهارده ده؟

حجازى: أحد الجرائد فيها مؤتمرات بتعقد فى الأسبوع..

عبد الناصر: هم الحقيقة بيقولوا إحنا عاملين رقابة وإحنا ماعندناش رقابة! (ضحك)

شقير: بيفضل يافندم نقطه التناقضات، لاشك النهارده وضع المنظمة لو حاولنا النهارده نفرضه نبقى بنهيجهم على طول إنما فى نفس الوقت مايجبش وجود تعدد؛ يعنى الجهازين بتوع لجنة الاتحاد الاشتراكى والاتحاد، أنا عايز يعملوا مع بعض مع وجود استقلال لكل واحد منهم، ومن هنا فكرة إن يكون بينهم مؤتمرات مستمرة.

عبد الناصر: والمنظمة؟

شقير: هى المنظمة حاليا يافندم، أولا تحتاج عدم توسيعها يعنى عدد أعضائها لا يزيد.

النقطة التانية: هم أثرهم محصور فيما بينهم هم مكروهين يعنى، جزء كبير منهم جدا منهم مكروه لكن اللى الواحد بيخشاه إنه لو لا قدر الله حدث أى تحرك هم ممكن يشعللوه أزيد! آدى نقطة الخطر الحقيقى بتاعهم. هم مابيضموش حد ولا يقدروا يضموا حد الآن، إنما لو أى تحرك هم هيحاولوا يشعللوا فيه ويخشوا فيه ويقووا فيه؛ لذلك يمكن يحدث إذا كان فيه أى سلطة للقيادات المنظمة الموجودة حاليا إن من برا الجامعة مش فى الجامعة.

عبد الناصر: بدون ما نوسعها؟

شقير: بدون ما نوسعها نحاول إنها تهدى فيهم وتربطهم بالنشاط بتاع الاتحاد.

عبد الناصر: أنا فاهم إنك إجتمعت بناس منهم.

جمعة: إجتمعت وماشيين.

شقير: يعنى دا لحد لما نطبق الأسلوب اللى بنحاول نوجد فيه، إنما لابد من عمل مؤتمر ما بين لجنة العشرة وما بين الاتحاد بشكل مستمر. أنا مع الأخ شعراوى إن احنا بالنسبة للاتحاد إحنا مش عارفين القيادات اللى هتيجى مين، إنما بغير الاتحاد معنديش حل آخر غير الاتحاد.

عبد الناصر: هو اللى أنا بدى أقوله: إذا كنا مش عارفين مين هييجى فى قيادات الاتحاد مفيش داعى نتدخل؛ لأن هنتدخل فى جانب العنصر الغلط اللى مش هيكسب، بل أنا باسيب العملية وآخد اللى هينجح أضمه وأمشيه معايا، لأننى من تجربتى تملى تدخلنا فى جانب العنصر الغلط، يعنى بيبقى بهذا الشكل لأنه بيضحك علينا ويفهمنا إنه كذا أو إنه ملتزم فانقول لازم ننجحه لأنه ملتزم، وبيسبب لنا مشاكل كبيرة جدا فى العملية!

شقير: إحنا لن نتدخل يافندم فى انتخابات الاتحادات..

عبد الناصر: واللى بينجحوا.

شقير: نحاول ناخذهم، والسنة اللى فاتت ماتدخلناش.

عبد الناصر: يعنى برضه حصل تدخل فى عملية الاتحاد العام.

شقير: الاتحاد العام محاولة إنما..

عبد الناصر: لا.. حصل وعُرف وكذا وكذا كانوا عايزين ينحجوا.. مهموش ضد التانى! أنا رأيى إن عبد الحميد حسن كويس ليه نقف ضده؟! يعنى أنا فى لجنة الخمسين جيبت عبد الحميد حسن يعنى أنا بعد ما قعدت معاه أنا شايف إنه كويس بل بالعكس يعنى هو مؤدب، كان فى الجلسة اللى مع الأولاد أكثرهم أدبا ومفيش داعى إن احنا نعاديه.

شقير: هو إحنا حتى دلوقتى بنربطهم كلهم، يعنى فى الاجتماع اللى عملناه دكتور صفى وأنا لوضع عملية التنظيم العسكرى، أنا قلت: قيادات الاتحادات فى الجامعة تيجى تحضر معانا ويبقى مشارك معانا كمسئولين ويشيل ويانا، ويحثوا الطلبة على الدخول فيها.

عبد الناصر: هو أنا كنتيجة.. أنا رأيى المذكرة كلها ممكن تمشى ماعدا نقطة فيها مقدرش أقول رأيى فيها.. منظمة الشباب.

غانم: القرار اللى كنت بتكلم عنه ويمكن الدكتور حجازى برضه أشار له، اللى هو دا إجراء مؤقت يعنى فى المرحلة القادمة بنحب إن مفيش عمل سياسى علنى يتم إلا بموافقة لجنة

العشرة وعميد الكلية؛ يعنى مفيش دعوة لمؤتمر أو اجتماع، يعنى بنقول إن لجنة العشرة فى الكلية هى اللى بتضع خطه العمل السياسى، هى اللى بتقول والله نعقد مؤتمر سياسى كل شهر.

عبد الناصر: مش هتقدر تنفذ هذا الكلام يادكتور غانم مفيش القدرة على تنفيذ هذا الكلام، أنا فى تصورى الناس هيروحوا يحضروا الفصول وفى وقت الظهر هيبتدى من أول يوم يقول لك: نعقد مؤتمر، هييجى العميد يقول: لأ.. هيتجاهلوا العميد! وأنا باخد يعنى تجربة اللى حصل، ويجمعوا ٥٠٠ طالب ٦٠٠ طالب ويقوم دا يخطب ودا يخطب ودا يخطب، وفيه ناس عايزة تيجى تسمع وبقية الطلبة يعنى فيه ٧ آلاف طالب موجودين فى الكلية بيروحوا.. هيتعمل. دلوقتى لما هتمنع وعملوا هتاخد إجراء؟!

غانم: لا.. أنا مش قصدى إن احنا بنتصدى للناس غير المنظمين، أنا بتكلم عندنا جهاز اللى هو الاتحاد برضه دكتور لبيب بيقترح مؤتمرات.

عبد الناصر: هل الاتحاد دا إحنا مسيطرين عليه؟ (ضحك)

غانم: لا.. بغض النظر مسيطرين عليه أو غير مسيطرين، إنما على الأقل الاتحاد ماينفردش بالدعوة لعقد مؤتمر سياسى؛ لأن العمل السياسى فى الكلية بتتولاه جماعة مشتركة من أساتذة وموظفين مع طلبة هى اللجان العشرة. فبنقول: الاتحاد.. والله لما بتعمل مؤتمر سياسى بتتفق على خطة العمل السياسى للكلية مع لجنة العشرة.

المنظمة موجودة برضه مانقدرش نقول إنها مش موجود فيها طلبة، هنقول لأعضاء المنظمة: والله فى خطة العمل السياسى لازم التفاهم مع لجنة العشرة، بنبقى عارفين على الأقل العمل السياسى العلنى تضع له خطة وتنفذ بالنسبة للتنظيمات اللى موجودة.

عبد الناصر: هل ده ممكن ياشعراوى؟

جمعة: والله متصور صعب.

عبد الناصر: أنا متصور لجنة العشرة اللى طلعت دى إحنا مانعرفهاش مين وغير مرتبطة بحد، دول ناس عملوا انتخابات ومحدش رابط حد. دلوقتى العملية إذا حاولنا إن احنا نربطهم لكن مانفرضش فرض غلط ونبنى عليه نتيجة صح. إذا فرضنا فرض غلط وبنبينا عليه نتيجة صح بتبقى النتيجة الصح نتيجة غلط! وأنا بقول: إن احنا ماعندناش يعنى بتوع اللجان العشرة دول أنا معرفش أولهم إيه وآخرهم إيه.

غانم: ولا بتوع الاتحاد ولا بتوع المنظمة.

عبد الناصر: آه.. يعنى العملية إيه؟ ما عملية الاتحاد زى اللى ما إتقال: انتخابات ومكانش فيه إقبال فطلعوا مثلا من الطلبة الناس اللى مهتمين إنهم يطلعوا، الباقين التانيين كل واحد روح لأن كان حصل فى العملية بعد الامتحانات وخلصت العملية.

فالحقيقة لازم نعمل سربين للجان العشرة فى كل كلية ودا ممكن يعمله شعراوى، ونشوف مين الناس الكويسين ومين الناس الوحشين ونحاول نتصل بيهم ونعمل نوع من السيطرة.

جمعة: متهيألى لو فتحنا باب القبول للعضوية من جديد يمكن عدد كبير من الطلبة يخش.

عبد الناصر: المسألة هل تأجيل النظر فى هذه المذكرة ما عدا الناحية العسكرية يضر؟ يبقى إذاً نأجل برضه النظر مثلا أسبوعين ونشوف بعد افتتاح الجامعة إيه اللى هيحصل؛ على أساس إن احنا بكل قوانا بيكون لينا عدد، ودى عملية مكلفين بيها من أول الصيف فى كليات معينة وفى كل الكليات؛ بحيث يقدروا يتولوا القيادة ويتصدوا للقيادات الأخرى. طبعا فشلنا فى هذا فى كلية الهندسة بدليل إن فريد حسانين طلع المؤتمر القومى، عملوا هم تكتيك أحسن منكم لأن عملوا على طول تزكية ومش فاهم إيه مشيوا فى العملية.

شقير: هم اتفقوا مع بعض من أول لحظة الطلبة، يعنى كانت غريبة جدا لدرجة لم يقدموا للانتخاب حد يحتمل إنه ينجح ويحتمل إنه يرسب، من أول يوم اتفقوا فى الوقت اللى كان بحصل تصارع بين الأساتذة.

عبد الناصر: وأنا اقترحت فى لجنة الخمسين على الأساتذة، إنهم يعملوا نفس العملية اللى عملوها الطلبة، والعملية الحقيقة عملية مش سهلة ولكن فى نفس الوقت مش صعبة.

شقير: هو الدكتور حسن بيثير مشكلة عمادة هندسة القاهرة، وأنا بعالجها بحكمة جدا لأن عمادة هندسة القاهرة عملية فى منتهى الحساسية. العميد ليه حب من بعض الطلبة وله قرب شديد من الأساتذة، فالعملية عايز أعمل التوازن الذى يستطيع أن يجعل الأساتذة والطلبة الاثنين يرضوا. ما أقدر أشيل العميد قبل مدته، مدته من أكتوبر يبقى ما أقدر أبدا أديله ضربه الآن وإلا بهز وضعه أمام الطلبة بشكل العام. فى نفس الوقت لابد أيضا نقطة، العميد الحالى يفضل مربوط بينا لأنه على صلة طيبة بفئة من الطلبة الآخرين ليسوا على قدر بها.

لكن الآخرين ليهم برضه طلبة نجحوهم فى الانتخابات وادولهم المركز اللى وصلوا إليه، وسقطوا المجموعة اللى كانت مع العميد وخلوها تنتهى، فليهم برضه وسط الطلاب مجموعة؛ ولذلك الوضع فى هندسة القاهرة من حيث العمادة وضع لابد أن يعالج بمنتهى الحكمة، ما أقدر ألمسه قبل مدته ولا أقدر أيضا إنى أبعده عنى ده لازم أظل أربطه بيا لأنه له تأثير فى الطلبة، وفى نفس الوقت أى مجموعة أخرى بتيجى بتتولى العمادة وتمشى وتبقى مرتبطة بينا إداريا بعد كده.

عبد الناصر: هو يمكن اللى قبله كان أحسن منه.

مصطفى: أنا كنت باقترح سيادة الريس لو أمكن السيد الدكتور لبيب يجتمع مع هيئة التدريس، لأنى كنت طلبت منه علشان برضه يجمعها السيد العميد ويجمع بين..

عبد الناصر: وأنا رأيى إنكم كلكوا يعنى غير العملية دى بالذات إخوانا اللى جم من الجامعات، لازم تقابلوا أعضاء هيئة التدريس فى هذه الفترات وتقعدوا معاهم وبرضه تتكلموا معاهم وتبحثوا الموضوع ما تقطعوش العلاقة الموجودة، وده برضه بيساعد لأن أيضا فيه عناصر من هيئة التدريس فيه عناصر مثيرة موجودة ومعروفة.

مصطفى: أنا اجتمعت النهارده مع الدكتور عميد كلية هندسة القاهرة وقعدت معاه وسويت كثير من المسائل، وبرضه عايز أقرب بينه وبين زملائه اللى فيه سوء تفاهم بينهم، وقلت له: إن أنا هادرّس لأنى طلبت إنى أدرّس ساعتين فى هندسة القاهرة وساعتين فى هندسة عين

شمس؛ برضه علشان نشعر الطلاب إن احنا لانزال معهم وفى نفس الوقت بنقدر نديهم الأفكار بتاعتنا وناخد منهم الأفكار اللى هم يقدروا يقولوها لنا. ونقرب فيما بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب. بخصوص العمادة والكلام ده، إن لو سيادتك تكرمت واتصلت بهيئة التدريس مع بعض.

شقير: هاشوفهم.

عبد الناصر: إذاً بنأجل الموضوع ده ٣ أسابيع.

أبو العز: بس الاعتماد الإضافى يافندم.

عبد الناصر: بتصرف من الاعتماد اللى عندك لغاية مايقرب يخلص نبقى نتكلم فى الاعتماد الاضافى.

جمعة: هو فيه موضوع أشار اليه الأخ الدكتور عبد العزيز كامل.

عبد الناصر: هى الساعة دخلت على ٩ متهيألى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

جمعة: هو موضوع مهم جدا لأنه فيه نوع من تعزيز للجمعية الدينية فى هندسة عين شمس، بأن يوكل اليها أعمال بيديها قوة قصاد الطلبة. فإذا كان هو يريد أن يربط كلية الهندسة فهو بياخد عدد من الطلبة من كلية الهندسة وليس أعضاء الجمعية الدينية فقط، لأن هو أشار الى الجمعية الدينية بياخدهم بيرمموا مساجد واتفق مع السيد حسن مصطفى على ذلك.

أنا بقول: ده هم ليسوا أبرياء هم بياخدوا الدين ستار، فكون النهارده يتصل بيهم الوزراء ويديهم هم بس علشان يرمموا المساجد ويعملوا، بيديهم قوة أمام الشباب.

فإذا كان هناك مشروع لهذا، فيبقى قطاع عريض من شباب الهندسة يتولى هذا العمل وليس مقصور على فئة واحدة!

كامل: هى الفكرة جت فى ذهنى يافندم على أساس إن الدكتور حسن مصطفى أستاذهم أولا، فالاتصال مش باين كأنه اتصال من جهاز تنفيذى بالطلبة.. فجت الفكرة.

وعلى أساس إننا نبتدى نفتح للطلبة أعمال يستطيعوا إنهم يخدموا بها فى المجتمع، حتى لدرجة قلت وكلمت الدكتور حسن مصطفى: إن ممكن جدا يذهبوا الى السويس فى أعمال الترميمات والأشياء اللى بتحصل هناك، إذا ماحدث أى عدوان هناك أو أى حاجة من الحاجات دى كلها ممكن جدا الطلبة بحسب تخصصاتهم فرصة للعمل اللى يستطيعوا يشعروا فيه بإنهم فعلا عبروا عن ذاتهم داخل المجتمع.

فالفكرة يعنى لم تكن مقتصرة بطبيعتها على حد معين، وإنما ده كان مجرد مثال لامتصاص اتجاه موجود فى الناس، وممكن جدا تمتص كل الاتجاهات بطرق مماثلة وتبقى المسألة تمشى على جبهة الشباب العريضة كلها.

مجرد مثال مش تخصيص يعنى.

صدقى: ممكن أعرض موضوع خط الأنابيب؟

عبد الناصر: فى ٥ دقائق! (ضحك) نعمل ميقاتى للجلسة الجاية بقى!

صدقى: هو أنا كنت عرضت فكرة مشروع خط الأنابيب الخطوط العريضة فى أول التفكير فيه وإن احنا نمشى، ونتيجة للرغبة فى إن احنا نتأكد من جدية المشروع سرنا خطوات: الدراسة اللى اتعاقدنا مع شركة IMEG على عملها تمت وقدموا تقريرهم النهائى، وإتأكدت البيانات اللى كانت موجودة عندنا عن الدراسات إن نتائج الدراسة كانت أحسن من اللى كان فى البيانات الأولى.

بتلخيص سريع: الخط اللى احنا بنفكر إن احنا نعمله قطر ٤٢ بوصة، يبقى بينقل ٥٠ مليون طن بترول، طول الخط ٣٣٥ كم، يبدأ من ميناء تفريغ جنوب السويس بـ ٥٤ كم ويفرغ ٢١ كم غرب ميناء الإسكندرية، يعبر نهر النيل فى منطقة تقع جنوب حلوان.

الدراسة اتعملت على أساس إن ممكن بإضافة محطة طلمبات، بنقدر نزود طاقة الخط الى ٧٠ مليون طن.. دى مرحلة قادمة إذا أردنا ذلك.

تكاليف الخط الكلية حوالى ٦٠ مليون جنيه، منها ٤٨ مليون جنيه نقد أجنبى و١٢ مليون نقد محلى.

من المسائل اللى احنا درسناها لامكانيات تمويل الخط، ودى من المسائل اللى كلفنا بها شركة IMEG. والحقيقة اتصلت بكثير من الشركات وثبت إن فيه رغبة كبيرة فى الاقبال على تنفيذ المشروع، وليس هناك صعوبة فى الحصول على تسهيلات ائتمانية للتنفيذ، بل إنه إتكون concerted فعلا إنجليزى – ألمانى – إيطالى، وأظن اتصلوا بالسيد حسن عباس زكى وأبدوا الرغبة فى سرعة التنفيذ وإنهم مستعدين يمولوا المشروع.

اتصلنا أيضا بالموردين، وفى التقرير النهائى بتاع شركة IMEG قالوا: إن التمويل ليس عقبة فى الموضوع. حسبت اقتصاديات المشروع على أساس إن احنا لو أخدنا التمويل بفائدة قدرها ٦,٥٪، كان الحساب على أساس إن احنا هناخد ٩٠ سنت على الطن، كانت أساسا تماثل فكرة النولون اللى بتاخده قناة السويس على الرايح مليان والراجع فارغ والعملية دى.

الواقع إن أيضا اتصلنا بالشركات اللى بتنقل البترول، وبالدراسة المبدئية نفس شركة IMEG بتقول: إنها ترى إن ممكن إن احنا نصل الى ١,٢٠ دولار. الحقيقة إحنا نعتقد إن احنا ممكن نصل الى أكثر من هذا؛ لأن برضه من الدراسات اللى اتعملت لو قارنا نفسنا بخط الأنابيب IEC اللى هو بيمر العراق – سوريا – لبنان، بيبقى قدامنا إن احنا ناخد ١,٨٧ دولار علشان تبقى تكلفة الشاحن من الخليج العربى الى البحر الأبيض متماثلة.

طبعا يمكن مانقدرش نوصل الى ١,٧٨ كلها، لكن ممكن إن احنا نصل الى أكثر من ١,٢٠ دولار اللى هم عاملينها.

الدراسة الاقتصادية اتعملت على ٩٠ سنت مش على الـ ١,٢٠ دولار اللى اتقال عليها، ومع ذلك اتعمل حساب إن احنا لو مولنا المشروع بالاقتراض ثم خصمنا مصروفات التشغيل السنوية وفوائد رأس المال والاستهلاك الخاص بالمشروع، فممكن إن احنا فى حالة الـ rate العالى اللى احنا بنتكلم عليه ده يبقى الخط يجيب ثمنه فى ٣ سنين و ١١ شهر.

الواقع إنه فى حالة إن قناة السويس إما مغلقة أو لم تتم توسعات التعميق الإضافية، يبقى هيمكننا إن احنا نفرض سعر أو نولون غير عادى مستغلين هذا الظرف؛ لأنه عبارة عن إنه بننافس الحقيقة الناقل اللى بيلف حوالين إفريقيا ثم يخش البحر الأبيض علشان يوصل الى الباسيفك؛ فبيدنيا ميزة إن احنا نفرض سعرنا.

بترى شركة IMEG إن احنا لو اشتغلنا على الـ ٥٠ مليون طن، ممكن إن احنا نجيب تمن الخط فى سنتين فقط. اتصلنا أيضا بشركات نقل البترول لمعرفة هل هى مستعدة إنها تنقل، واتصلنا بعدة شركات منها اللى قبلت بدون تحديد رقم، ومنهم اللى

أبدوا رغبة فى تحديد أرقام منهم موبيل طلبت تحجز ١٥٠ مليون طن، شركة تانية طلبت ١٠ مليون طن الباقيين أبدوا استعداد على أساس إنه لم يتحدد النولون.

الأهمية للإسراع فى هذا الموضوع، إنه جبنا بيانات ودراسات كاملة عن ناقلات البترول العملاقة؛ بنلاقى إنه فيه إسراع فى عمليات بناء الناقلات الكبيرة ولذلك إحنا بدينا نحد من هذا حرصا على قناة السويس، ولكن قطعا حتى فى حالة بناء الناقلات الكبيرة ده هيخلينا فى المستقبل نبنى الخط التانى والتالت لمضاعفة خط الأنابيب إذا كان النقل فى قناة السويس هيبقى عائق.

هادى رقم بس عن الناقلات الكبيرة:

قناة السويس حاليا ماتقدرش تنقل أكتر من ٨٠ ألف طن.

الناقلات اللى من ٦ آلاف – ٥٠ ألف طن تصل فى سنة ٧١ الى ٢٥٢٦ ناقلة.

من ٥٠ ألف – ٨٠ ألف ٤٧٠ ناقلة.

اللى زاد عن كده.. ٨٠ – ١٦٠ ألف ٤٧٠ ناقلة.

١٠٠ – ١٥٠.. ٦٥ ناقلة.

١٥٠ – ٢٠٠.. ٥١ ناقلة.

٢٠٠ – ٢٤٠.. ١١٥ ناقلة.

٢٤٠ – ٢٨٠.. ٢٧ ناقلة.

وفيه ٦ ناقلات بتتبنى حمولة ٣١٢ طن.

مجموع الناقلات اللى هى فوق الـ ٢٠٠ ألف، اللى هى حتى فى حالة توسيع قناة السويس تبقى مش هاتقدر تستوعبهم، يبلغ ربع طاقة ناقلات البترول فى العالم. ومعنى هذا إنه هيكون هناك حاجة لاستخدام خط الأنابيب على كل حال، بكل الاضافات اللى هتيجى حتى على هذه الأرقام اللى قدامنا.

حسبنا أيضا الكميات المنقولة:

فى سنة ٦٥ الكميات من الخليج العربى الى غرب أوروبا كانت ١٥٠ مليون طن، تتدرج بالزيادة الى أنها فى سنة ٧٠ تبقى ٢١٥ مليون طن، سنة ٧٥ تبقى ٣٠٩ مليون طن، فى سنة ٨٠ تصل الى ٤٤٠ مليون.

معنى ده إن الكميات اللى هتنقل اللى بتمر سواء من قناة السويس أو من الـ pipe line منتظر إنها تتزايد بنسبة كبيرة؛ وده يطمئن على طاقة خط الأنابيب.

فى الواقع أنا فى رأيى بسرعة هنحتاج الى إن احنا هنعمل خط تانى، فيه دراسات كاملة اتعملت اللى هى عملتها شركة IMEG هى فى ٤ مجلدات كبيرة، ناقشوا كل تفصيل صغير وكبير بالنسبة للاقتصاديات والتكاليف ومواصفات الخط ومسار الخط

وكل هذا وأيضا حركة البترول من الخليج الى أوروبا؛ وعلى هذا الأساس قدموا تقريرهم النهائى.

المطلوب إن احنا نسرع فى التنفيذ؛ لأن العائد نتيجة لتنفيذ المشروع إنه الإيراد السنوى فى حالة إن قنال السويس هتبقى مغلقة يصل الى حوالى ٩٣ مليون دولار، على أساس ١,٢٠ دولار اللى اتكلمت عليها يمكن مانصلش الى هذا الرقم يبقى الإيراد السنوى بتاع ٧٠ – ٨٠ مليون دولار. فى الحالة العادية اللى هى أقل من هذا، بيبقى الإيراد السنوى ٦٠ مليون دولار، ٥٠ مليون طن × ١,٢٠ دولار، لما بنشيل قسط الإهلاك وفائدة رأس المال ومصاريف التشغيل يبقى فيه إيراد صافى حوالى ٤٠ مليون دولار أو أكثر يعنى بمعدل ٣,٥ – ٤ مليون دولار فى الشهر.

كل ما أسرعنا زيادة كل ما قدرنا نستغل الفترة اللى قناة السويس لسه ماتعملتش فيها.. ولذلك الحقيقة يجب إن احنا نسرع.

الخطوة التانية: إن احنا نطرح فى المناقصة المشروع، علشان نطرحه فى المناقصة توضع المواصفات. المواصفات تفاوضنا مع شركة IMEG على أساس إنها توضع مواصفات وتطرحها فى المناقصة وتشترك معانا فى وضع المواصفات، وبعتبر إن هو ده الإجراء السليم اللى يطمئنا الى الخط.

العملية دى تاخد شهرين ويبقى اتفقنا معهم والعقد جاهز للتوقيع. أنا رأيت إن احنا نستأذن قبل ما نمضى لأن فى الواقع نبقى ارتبطنا تقريبا على تنفيذ الخط.

الخطوة اللى تلى هذا، اللى هى هانطلب عطاءات وهاندى فرصة للناس ٤ شهور إنها تتقدم بعطاءاتها ونبت فيها، أى يبدأ التنفيذ فى آخر مارس سنة ٦٩ ومدة التنفيذ المقدرة ١٨ شهر؛ وبهذا يبدأ الخط فى التشغيل فى آخر سبتمبر سنة ٧٠، هيمكنا إن احنا نبدأ التشغيل جزئيا قبل كده.

هو الخط فيه محطتين طلمبات، لو واحدة منهم اشتغلت ممكن إن احنا نبتدى ننقل جزئيا ثم نتدرج بالزيادة لغاية التشغيل الكامل.

هى دى الصورة الاقتصادية للمشروع وتفصيلاته وإحنا جاهزين الحقيقة بالعقد، وأنا أحب أذكر هنا الحقيقة إن شركة IMEG من مستوى الدراسات اللى شفناها، الحقيقة مستوى كبير جدا يطمئنا الى أنها تشترك معانا فى المراحل التالية.

وبرضه شركة IMEG هى اللى عملت أكبر خطوط أنابيب فى العالم اللى هو خط إيران – الاتحاد السوفيتى.

إذا كان فيه موافقة عليه إن احنا نخطو الخطوة التالية وهى أن نتعاقد مع الشركة، على أن تضع المواصفات الكاملة اللى تمكنا من طرح المشروع فى المناقصة.

عبد الناصر: هل حد عنده تعليق؟

صدقى: الحقيقة هو كان فيه أسلوبين يافندم التمويل يبقى إزاى؟ وإحنا رأينا إن يبقى مشاركة.. الجزء الأجنبى الموردين هم اللى هيمولوه، والجزء المحلى ممكن إن أنا أخليهم هم برضه يمولوه بس بادفعه بالنقد المحلى.

يعنى حسبنا إن هيحتاج الأمر الى ١٠٪ لو تم زى أى تعاقد فى العالم، لكن هنشترط فى التعاقدات إن احنا نحصل على تسهيل مصرفى للـ ١٠٪ على ٣ سنين؛ بحيث إن هيكون الخط اشتغل بعد سنتين، من إيراد السنة الأولى بنقدر ندفع الـ ١٠٪ من غير ما نحمل الدولة أعباء.

جاب الله: هو طبعا خط الأنابيب ده طبعا اقتصادياته مفروغة منها، وأنا ماشوفتش الدراسة لسه ولكن معرفش هل فيه من ضمن التكاليف اعتبروا ثمن تكاليف الأرض اللى هتستهلك للعمل؟ وهياخدوا كام فدان؟ وتكلفتهم أد إيه؟

صدقى: دخلوا كل حاجة، على كل حال أحب أقول لك إن المسار كله فى الصحراء.

جاب الله: فى الصحراء لازم يبقى فيه اقتصادياته.

غانم: هو الحقيقة استفسار الناس تسألنا عنه.. ليه مايكونش السويس – بورسعيد وتكون تكلفته أقل؟

صدقى: هو فى الواقع إنه أخذ عاملين فى الحسبان..

العامل الأول: اللى هو العامل الاستراتيجى، على أساس إن هذه المنطقة بقت بقدر الإمكان متعرضة وفى نفس الوقت بورسعيد كميناء هى لها مشاكلها كميناء مزدحمة.

النقطة التانية: الناحية الاقتصادية، هو كلام سيادتك مضبوط هى تكاليف الخط زيادة حوالى ١٢ مليون دولار فى حالة توصيل الخط لإسكندرية بدل بورسعيد؛ باعوضها إن احنا هنفرض فى النولون فرق.. اللى هو فرق تكاليف الشحن بين بورسعيد وإسكندرية.

إذا كنا بنقول نفس الحكاية إن ده هنعوضه فى ٣ – ٤ سنين من تكاليف الإنشاء، بيقى معنى ده إن احنا نستمر بعد كده الإيراد زايد بوضعه فى الإسكندرية بدل من وضعه فى بورسعيد.

مراد: والله يافندم كنت عاوز أطمئن الى شقين.. إحنا عندنا خبراء بترول، هل ستستخدم هذه الشركة الأجنبية خبراء من مصر فى البترول؟

صدقى: هى اللجنة اللى شكلناها لبحث الموضوع أساسا من مؤسسة البترول ومن هيئة التصنيع، وفى البداية اشتركت معانا هيئة قناة السويس علشان نحصل على المواصفات الخاصة بالنولون. وبعدين اللى هيتولوا التنفيذ هم خبرائنا بتوع شركة الأنابيب واشتركوا فى كل خطوة مع الشركة فى الدراسة.

والتقارير لما كانت تقدم كانوا بييجوا هنا ويناقشوهم فيها؛ يعنى كان بيتقدم لى تقرير IMEG وتقرير مقارن من جانبنا وبعدين فى النهاية اللى بيتفقوا عليه بيمضوا عليه هم الاتنين إن ده الرأى اللى اتفق عليه.

مراد: موافقين عليه الخبراء من الناحية الفنية؟

صدقى: أيوه يافندم.

حجازى: أرجو ناخد فسحة ولو بسيطة ناخد الدراسة نقراها ونشوف أبعادها إيه. هذا المشروع من حيث المبدأ إنه حيوى وهام ..

عبد الناصر: اسرئيل شغالين ولاّ؟

سليمان: شغالين.

هويدى: هو لوحظ منذ إعلانا عن هذا الخط إنهم اجتمعوا وقالوا إنهم قرروا إن الخط بتاعهم يكون الى شمال أسدود بشوية الى عسقلان.

عبد الناصر: هو اتقال إن الشركة الألمانية سحبت العرض.

صدقى: أيوه يافندم، لما جالى الوزير الألمانى أكد لى إن الشركة الألمانية سحبت عرضها.

هويدى: هو الموضوع مازال عندهم مثار جدل، ولكن هل إعلانا عن هذا الخط بيجعل إن فيه أصوات هتتكلم على أساس إن هذا الخط قد يصبح عديم الجدوى؟ بدأت الأصوات ترتفع عندهم وده موجود فى الصحافة والجرايد.

عبد الناصر: هو الحقيقة الموضوع أما أعلن عنه جميع التعليقات العالمية كانت فى جانبنا.

جاب الله: مورد يافندم.

عبد الناصر: نعم. فأنا فى رأيى هو بيمشى، هو عايز يعلن مناقصة ويبعت لكم تدرسوا مابيأثرش، بيمشى فى المناقصة بتاعته وتبعت للى عايز يدرس تبعت له نسخ.

صدقى: نبعت التقارير كلها.

عبد الناصر: أيوه. ونمشى فى هذا الموضوع.

صدقى: نقدر نمضى بكره على المناقصة.

الشافعى: فيه نقطة كنت عايز أسأل عليها.. وهى هل قيام هذا المشروع يوقف كل عمليات التعميق بالنسبة للقناة؟

صدقى: لا.. ده هو المشروع معمول، ده أنا بقول: نستفيد من الوضع الحالى لقناة السويس بإن احنا نفرض الرسم اللى احنا عايزينه، الـ ١,٢٠ دولار اللى أنا ذكرته هو اللى يخلينا نكسب حوالى ٥٠ مليون دولار فى السنة. ده فى حالة فتح قناة السويس، الأرقام اللى أنا ذكرتها.. ذكرتها بالنسبة للناقلات الكبيرة؛ قناة السويس حاليا تستوعب ٨٠ ألف طن، أول توسع يخليها تستوعب حمولة ١١٠ ألف طن، تانى توسع يوصلها الى حمولة ٢٠٠ ألف طن. يبقى إذاً إحنا لغاية ما يحصل التوسع الأولانى، كل الناقلات اللى فوق ٨٠ ألف طن حتى فى حالة فتح قناة السويس بتيجى عندنا. بعد التوسع التانى كل ماهو زيادة عن ١١٠ بييجى عندنا، بعد ما يتم التوسعيات كلها كل ماهو فوق الـ ٢٠٠ ألف طن بييجى عندنا.

فى جميع هذه المراحل، إحنا بنربط النولون بتاعنا مع قناة السويس بحيث إن احنا نخلى قناة السويس تاخد كل طاقتها وما يفيض، واللى هى ماتقدرش تاخده.. ناخده عندنا.

الشافعى: اللى أنا عايز أقوله: إنه طالما التوسع فى قنال السويس وتعميقه أساسا علشان استيعاب الناقلات لأنه يعنى بالنسبة للحمولات بس هى دى اللى بتتطلب التوسيع، فطالما أنا هاعمل خط أنابيب يمكن أنا أزيد قدرته على الاستيعاب الى أقصى الحدود، فيبقى أنا مش فى حاجة الى عمليات التعميق، وبالتالى..

عبد الناصر: ده له حساب تانى. أنا رأيى فى الموضوع إن البترول بيزيد إنتاجه فى الخليج بنسبة من ١٠ – ١٣٪ سنويا، وإن احنا مهما وسعنا القنال هتيجى سنة لن نستوعب فيها البترول.

حجازى: الحقيقة يافندم فئات النقل هى العنصر الحاكم فى العملية، ومن حيث تأثيره على القنال قطعا هيؤثر على القنال لأن الاتجاه العالمى دلوقتى هو التوسع فى بناء الناقلات الكبيرة.

صدقى: الكميات بتاعة البترول بتزيد بنفس القدر يادكتور حجازى، فالقناة هتاخد فعلا الحمولات الصغيرة بكامل طاقتها.

حجازى: الحقيقة هو العنصر الحاكم فى تكاليف الخط هو تسويق الخط، وأى فروق فى الأسعار هتؤثر بنسبة كبيرة.

صدقى: هم عاملين تقارير كاملة عن التكاليف.

عبد الناصر: على العموم تدرسوا الكلام ده، إذا كان غير اقتصادى مانشوفش المناقصة يعنى.

حجازى: قطعا خط الأنابيب.. باشجع خصوصا فى هذه المرحلة، بس اللى عايز أقوله: بعض بيوت الخبرة بتدرس وقد نفاجأ بتقديرات غير سليمة يعنى. رأيى من حيث المبدأ الإعلان مش هيجرى حاجة يعنى.

صدقى: إحنا مش هنمضى معاهم بكره!

عبد الناصر: هو ده أحسن، بالنسبة حتى للخط الاسرائيلى ده أحسن لأن احنا بالنسبة للدول العربية نستطيع إن احنا نخليها ماتوديش حاجة على اسرائيل.

حجازى: الفكرة يافندم، هل الدول العربية على استعداد للاشتراك فى تمويل هذا الخط؟

عبد الناصر: هو كان قال لى حسن عباس: إن عنده التمويل.. معرفش. النقطة التانية بقى: هيفضل بترول إيران هو الحقيقة لازم نضغط على إيران من الناحية الإسلامية بحيث إنها ماتديش بترول لاسرائيل وبهذا بنوقف الخط؛ هم أظن دلوقتى بياخدوا حوالى ٢٠ مليون بالنسبة للخط.

صدقى: إحنا اتصلنا يافندم بالنسبة للكويت والسعودية، والاتنين رحبوا بإنشاء الخط.. يعنى الحكومتين أبدوا إنهم سعداء بإن احنا هننفذ الخط.

عبد الناصر: الموضوع الأخير.. بالنسبة للكلام اللى أنا وعدت به فى المؤتمر القومى، اقتراحات أخينا بتاع كفر الشيخ.. هو فى مجلس الأمة.

أصوات: حافظ بدوى.

عبد الناصر: أنا الحقيقة وعدته على أساس أن هذا الكلام.. الأخ ضيا إنتو وصلتوا فيه فى مجلس الأمة؟

داوود: أيوه يافندم.

عبد الناصر: بالنسبة للقوانين اللى قالها.

داوود: هو عضو فى اللجنة.

عبد الناصر: آه.. فأنا على طول قلت: إن أنا باوافق على هذا الكلام. فالمطلوب الحقيقة الأخ أبو نصير والأخ شعراوى والأخ ضيا، يجتمعوا وتجهزوا لنا هذه القوانين – وأنا كنت وافقت عليها أيام ما كنتم بتبحثوا فى مجلس الأمة – بحيث نطلعها فى هذا الأسبوع طالما وعدنا.

شقير: وده يبقى له أثر كويس جدا.

عبدد الناصر: ومفيش داعى نطلع نقول برضه قوانين الحريات والكلام ده! مفيش حاجة اسمها قوانين الحريات، وبعدين هم بيطالبوا مثلا فى الكلام إيه؟ لبنان.. بيطالبوا إن مفيش محاكم عسكرية يبقى القضاء؛ لبنان اللى هى أكبر دولة ديمقراطية وفوضى فى العالم فيها المحكمة العسكرية والمجلس العدلى.

يعنى بالنسبة لأى حاجة ضد الدولة، المحكمة العسكرية على طول والجيش يتولى المسؤولية، بل فى أى حادثة على طول الجيش يتولى ويعلن حكم عرفى فى أى حتة، وبييجوا بالنسبة لنا إحنا ويقولوا: ماالحناش عايزين مش فاهم إيه وكذا!

طبعا بالنسبة لأى واحد يتآمر فيه محكمة أمن دولة. بالنسبة للى هايروح الجيش وعايز يجيب ضباط من الجيش، ده أنا مقدرش أسيبه ده لا بمحكمة عسكرية ولا بقانون لازم أمسكه من رقبته يعنى، وإلا إذا أنا مالحقتش أمسكه من رقبته ييجى هو يمكسنا من رقبتنا! ده هو الموضوع يعنى. وطبعا الجيش لازال هو العملية الأساسية اللى بتتجه اليها أنظار كل حد؛ يعنى حصلت حاجات فى الجيش لغاية دلوقتى وكلها حاجات بسيطة لكن كلها الناس بتبلغ عنها. ياإما فيه ناس بنطلعهم – بعد التحقيق – ياإما ودينا ناس للمحاكمات.

العمليات اللى كتبت الجرايد الأجنبية إن فيه مؤامرات على اغتيال ناصر وكلام بهذا الشكل، هى قضايا موجودة. وبالنسبة لأى واحد يتصل بشخص عسكرى للتآمر يبقى على طول القضية لازم تروح للجيش؛ يعنى هى دى الحقيقة العملية الواحد بيصمم عليها وإلا باترك الجيش لعبة لأى واحد.

بالنسبة للقوانين اللى إنتو خلصتوها فى مجلس الأمة، كلها أعتقد إن احنا موافقين عليها وممكن يعنى بتجهز فى خلال يومين ونمشيها.

مفيش داعى فى الجرايد نقول نبحث قوانين الحريات، مفيش حاجة اسمها قوانين حريات! كل القوانين هى قوانين. مفيش داعى النهارده أيضا نقول بحثنا منظمات الشباب، وإلا هيبان إن احنا بندى أهمية للجامعة.. مفيش داعى أبدا، يعنى نقدر نقول بحثنا تنظيم الوزارة.

أبو العز: أو خطة الإعداد العسكرى للشباب.

عبد الناصر: لا.. إتقال قبل كده، وأنا مش عايز يبان أبدا إن احنا مديين الموضوع أهمية أكتر من قيمتها!

متهيألى الساعة بقت ٩! (ضحك)

أصوات: (ضحك)